



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • الثمن (1500) ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «3120598 11 00963» • بريد الكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

الحكومة لا تحكم
ومجلس الشعب لا يشرع!

يعبّر ما جرى من شد وجذب وضجة خلال الأسبوع الماضي حول سعر الصرف والوضع المعيشي وجلسة مجلس الشعب الاستثنائية وسلوك الحكومة خلالها، عن أزمة عميقة تعود جذورها إلى عام 2005، العام الذي بدأ فيه تطبيق السياسات الليبرالية تحت مسمى «اقتصاد السوق الاجتماعي»، وبما يتناسب مع توصيات وطلبات صندوق النقد والبنك الدوليين، وهو الأمر المستمر حتى اللحظة ويتسارع أكبر من أي وقت مضى.

إنّ «ضجة» الأسبوع الماضي، ليست حلقة اعتيادية ضمن حلقات الضجة والتنقيص التي اعتادها السوريون خلال أكثر من عقد مضى، بل هي حلقة «استثنائية» فعلاً، لأنها تمثل، وعبر ما قاله رئيس الحكومة على منبر مجلس الشعب، الحلقة الأخيرة في عملية اللبرلة، حيث تم الإعلان عملياً عن التوجه نحو إنهاء سياسة الدعم مرة وإلى الأبد، وعن تحرير سعر الصرف. وبكلمة، فقد تم الإعلان عن استكمال التوجه لإنهاء أي دور تدخل الدولة، وأنّ على الناس أن تدبر رأسها.

إنّ التعنت والإصرار على استكمال السياسات الليبرالية وفق وصفات المركز الغربي، هو أمر غير مفهوم بل مثير للدهشة إذا ما أردنا افتراض حسن النوايا؛ فليس من الصعب على أحد اليوم أن يفهم أنّ اللبرلة الاقتصادية هي إحدى الأثافي الثلاث التي يجري إحراق سورية فوقها «الملف الاقتصادي-الاجتماعي، الملف الأمني العسكري، الملف الثقافي المعنوي».

وكما يجري السير «ليبرالياً» في الملف الاقتصادي، كذلك يجري الأمر في الملفين الآخرين؛ إذ لا تجري عملياً خصخصة جهاز الدولة المدني عبر نزع وظائفه التدخلية الاجتماعية فحسب، بل ويجري بالتوازي -إذا ما نظرنا إلى كامل الخريطة السورية بكل مناطق السيطرة فيها- خصخصة القطاع العسكري الأمني، وإنهاء حصرية السلاح لمصلحة عدد من الحشريات بما فيها ذات الطابع المليشياوي. وفي الملف الثقافي المعنوي، تتواصل خطوات اغتيال روح سورية والسوريين، سواء عبر تغييرات المناهج، أو عبر «الأخطاء غير المقصودة» التطبيعية المتكررة هنا وهناك، مروراً بحريق ساروجة، الذي وللأسف ليس من المتوقع أن يكون آخر الخطوات.

إنّ نظرة فاحصة إلى الدستور السوري المعمول به، وإلى الوقائع، كافية للخروج باستنتاج واضح هو أنّ الحكومة في سورية لا تحكم، ومجلس الشعب لا يشرع، وهو ما يمر عليه تفصيلاً ملف لمركز دراسات قاسيون في هذا العدد نفسه، ولذا فإنّ الجدل والنقاش العام ينبغي أن تتم حمايته من الوقوف عند سطح الظاهرة، بل ينبغي أن يفتح الباب أمامه ليخترق ذلك السطح ليذكر ويعرف ما يجري فعلاً، ولماذا يجري...

فلنعد ترتيب المسألة مرة أخرى، مع استمرار غياب الحل السياسي، عبر غياب التطبيق الفعلي للقرار 2254، أي مع إغلاق باب التغيير الجذري الشامل الذي يتضمن فيما يتضمن إعادة توزيع منطوقية للصلاحيات بين سلطات الدولة، فإنّ ما يستمر تطبيقه على الأرض في سورية هو المخطط النيوليبرالي الغربي بإحداثياته الثلاث:

أولاً، لبرلة اقتصادية تنهي دور جهاز الدولة الاجتماعي، عبر إنهاء الدعم، بل وأيضاً إنهاء سياسة الاستيعاب الوظيفي، ناهيك عن استمرار الارتباط الاقتصادي بالدولار، والاكتفاء بالتوجه شرقاً بالشعارات فقط لا غير.

ثانياً، خصخصة القطاع الأمني والعسكري بشكل تدريجي بحيث يتم تقويض الجانب العسكري من وظيفة جهاز الدولة، بعد أن تم تقويض الجانب المدني.

ثالثاً، اغتيال روح وثقافة سورية والسوريين، بمختلف الوسائل والسبل...

أمام هذه الوقائع كلها، وبعيداً عن الانزلاق إلى اشتباكات جانبية وتراشق للمسؤوليات بين مجلس الشعب والحكومة، ينبغي أن يتم وضع السؤال على رأس الطاولة: لماذا هذا كله؟ ما الغرض؟ من المستفيد؟



[05]

دستورياً وفعلياً:

الحكومة لا تحكم ومجلس الشعب لا يشرع

شؤون عربية ودولية

قمة روسيا- إفريقيا
هل انتهى عصر «الصدقات»؟

17

شؤون اقتصادية

الحصار مقابل المقاومة الاقتصادية..
دروس من التجربة الكويتية 2/2

12

شؤون محلية

مولدات الأمبير تغزو الأملاك
العامة بدمشق رسمياً!

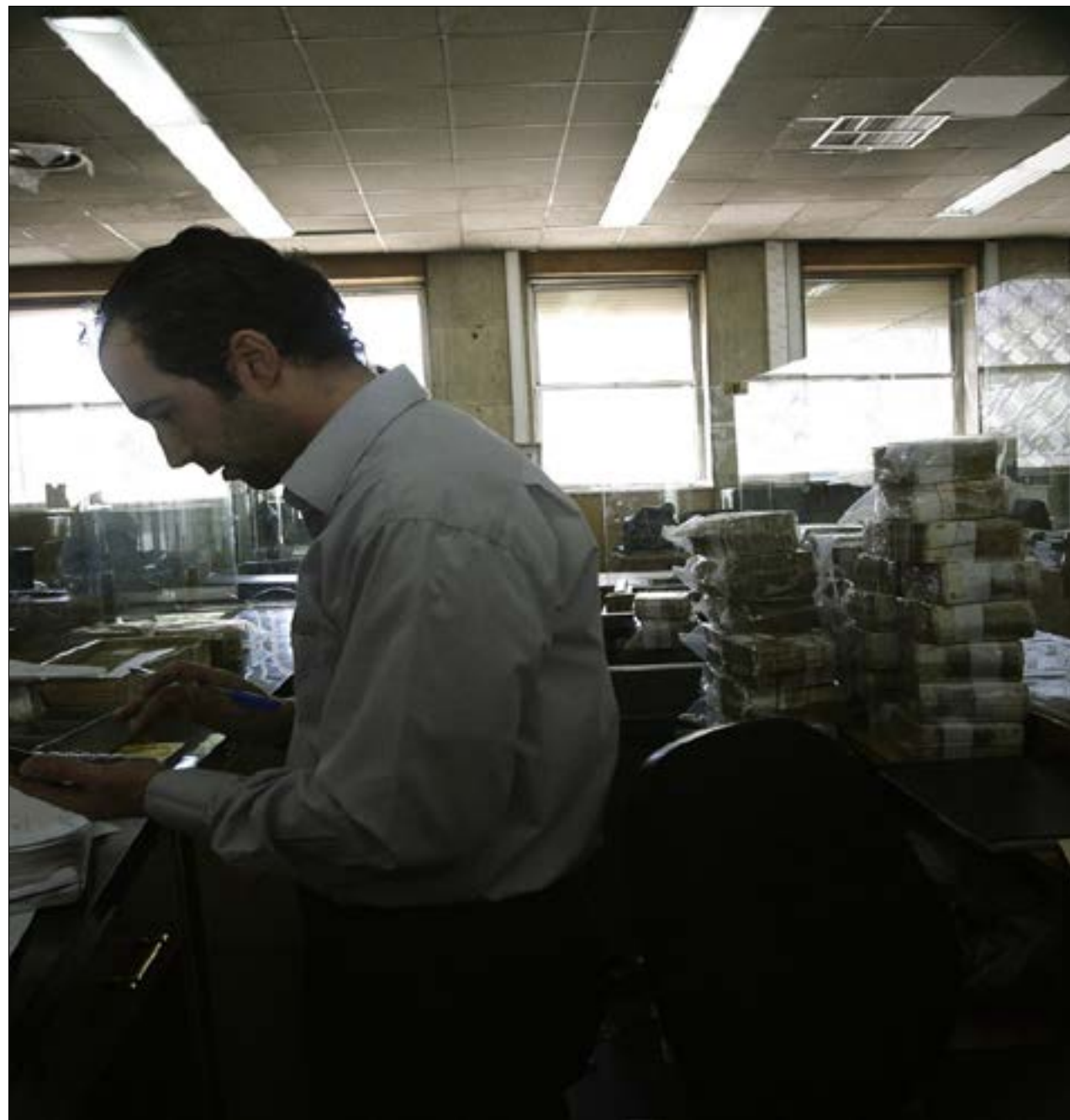
10

شؤون عمالية

قوى الفساد
ومصير البلاد

02

قوى الفساد ومصير البلاد



لم يعد شيء يستطيع وصف معاناة السوريين وخاصة أصحاب الأجور فأجورهم تآكلت كلياً وباتوا يعملون بشكل شبه مجاني مقابل ارتفاع غير منطقي بالأسعار وتراجع قيمة العملة.

مناطق النفوذ لأنهم يعتمدون على اقتصاد الحروب والاقتصاد الإجرامي ونهب ثروات السوريين مستفيدين من حالة تقسيم سورية إلى عدة مناطق نفوذ ومستندين إلى وجود قوات أجنبية على الأرض تسهل لهم نهبهم. لذلك لا حل اقتصادياً ولا حل داخلياً ولا تشاور داخلياً كما يروج له يمكن أن يحل أزمات السوريين خاصة أن الحكومة نفسها لا تملك الإرادة السياسية للإقدام على حلول اقتصادية مختلفة جذرياً عن ما هو متبع، وتصم أذنانها عن سماع أي مقترحات ولو كانت من باب تخفيف من آثار الأزمات خاصة أن بعض القوانين والإجراءات المنافية للدستور، والتي أقدمت الحكومة على إقرارها هي من عمقت من آثار الأزمة وعلى مختلف الصعد ويبقى الحل السياسي وتطبيق القرار 2254 هو الحل الوحيد الذي يعول عليه لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، وكل تأخر في الحل السياسي سيزيد من معاناة السوريين ويعرض البلاد لأخطار أكثر من تلك التي مرت بها خلال السنوات الماضية وهو ما تسعى إليه أمريكا وحلفاؤها.

السوريين اليوم أمام مواجهة حقيقية مع قوى الفساد التي تؤدي سياستهم إلى تفجير البلاد وتمزيقها من الداخل مع محاولات قوى الفساد عرقلة وإطالة عمر الأزمة السورية ومنع تطبيق الحل السياسي والقرار 2254 مكتفين برمي المسؤولية على المؤامرة الكونية والحصار والعقوبات وتحميل مسؤولية الأوضاع الاقتصادية للدول الحليفة والتي خذلته كما يقولون. قوى الفساد وعلى المقلب الآخر في صفوف المعارضة ترى من استمرار وتعمق معاناة السوريين نصراً لها وتقف شامته بما وصلت إليه الأوضاع الاقتصادية في الداخل، لا بل ذهب بعضهم إلى المطالبة بوقف التحولات الخارجية إلى سورية والتي تعيل ملايين العائلات في الداخل للوصول كما يروجون إلى ثورة جياح في سورية دون تقديم أي برنامج اقتصادي بديل كما يفترض بأي قوى سياسية معارضة وهم أيضاً يسعون إلى عرقلة الحل السياسي ومنع تطبيق القرار 2254. الحل السياسي سيكون بوابة لحل كافة الأزمات التي عانى ويعاني منها السوريون، السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية، ولا مصلحة لقوى الفساد على الضفتين في الحل السياسي لأن هذا يهدد استغلالهم لهذه القضايا، ونهجم للسوريين أينما كانوا وفي مختلف

الحكومة ولأول مرة صرحت أنه ليس لديها أية حلول لمعالجة هذه الأوضاع الاقتصادية الصعبة، وكعادتها كررت أنه ليس لديها موارد كافية لزيادة الأجور، لا بل ذهبت أبعد من ذلك وبما يؤدي إلى زيادة فقر السوريين وحملت تبعية الفساد وعدم توفر الموارد الكافية لاستمرار سياسة الدعم داعية إلى رفع الدعم نهائياً كأحد أساليب مكافحة الفساد وتوفير المصاريف على خزينة الدولة مع فرض وزيادة نسبة مختلف أنواع الضرائب على المواطنين، وما زالت تسير بسياسة خصخصة منشآت القطاع العام وعرضها للاستثمار الخاص ومنها منشآت سيادية ليس آخرها مطار دمشق الدولي. سياسة الحكومة ومن ورائها قوى الفساد تسعى إلى سحب آخر فلس من جيوب السوريين مع الاستمرار بالتفريط بمؤسساتهم ومعاملهم وإنتاجهم وثروتهم بأبخس الأثمان لتحقيق أعلى نسبة نهب تصب في جيوبهم ناهيك عن وصول سورية إلى اقتصاد الفوضى الذي يقوم أساساً على الحروب. اقتصاد الفساد الذي ينشأ على يد رجال الأعمال الفاسدين وهو ما يجعل

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



في مجلس الشعب عمرك يا بوزيد ما غزيت

قبل انعقاد الجلسة الاستثنائية لمجلس الشعب ساد هرج ومرج كثير وتوقعات لها أول وليس لها آخر حول النتائج التي يمكن أن تظهر بعد انتهاء النقاش وخاصة ما يتعلق بالزيادات المحتملة التي يمكن أن تقرها الحكومة على الرواتب والأجور، وبعد الأخذ والرد داخل قاعة المجلس بين مهاجم لسياسات الحكومة وفشلها في إدارة دفة الاقتصاد وإيصال البلاد والعباد إلى حافة الجوع، وبين مدافع عن الحكومة وسياساتها وأن الحكومة عملت ما بوسعها ولكن الظروف صعبة والمؤامرات المحاكاة كبيرة والعالم يشتمل من حولنا والعقوبات تطوقنا من كل حذب وصوب. كلا الموقفين ينطلقان في موقفهما من السياسات الحكومية وما آلت إليه الأوضاع على أرضية الإقرار بالأمر الواقع وأن المسألة سوء إدارة وقرارات خاطئة وغير مدروسة بعناية تم اتخاذها أدت إلى ما أدت إليه من نتائج وخيمة وقاتلة على المستوى الاقتصادي والمعيشي. جميع الذين أدلوا بدلهم من محللين ومستشارين اقتصاديين لم يتطرقوا إلى جوهر الموضوع الأساسي الذي من خلاله جرت وتجرى عمليات تدمير للاقتصاد الحقيقي الزراعي والصناعي ومن تجويع لفقر الشعب السوري عمالاً وفلاحين وحرفيين حيث وصل البلب إلى ذقون الصناعيين الذين أخذوا بتشميع الخيط وإغلاق منشاتهم والهرب إلى خارج البلاد فقد كان جل تفكيرهم أن الأمور يمكن إصلاحها ببضع قرارات وكفى الله المؤمنين شر القتال.

قوى الفساد الكبير التي استولت على البشر والحجر ولم تبق للشعب ما يسد رمقه ليس هذا وحسب، بل أصبح نفوذها في كل المجالات نافذاً وهي الحاكم بأمر تسيير الأمور بما يحقق مصالحها ويعزز نفوذها الاقتصادي والسياسي وبهذا تكون لوحة الهيمنة والسيطرة مكتملة أركانها نحو إعاقة ومنع أي مشاريع تخرج البلاد والعباد من أزمتهم العميقة خاصة وأن الشعب السوري منزوعة منه حقوقه الديمقراطية والسياسية التي تمكنه من الدفاع عن حقه في ثروته التي ينتجها، وحقه في قول كلمته بدون مسالة أياً كان نوعها.

إن المراهنين على إمكانية الحكومة ومجلس الشعب وغيرها من التسميات كمن يراهن على سراب في أن تخرج الزير من البير ولو أصدرت آلاف القرارات والمراسيم، فبدون تغيير حقيقي في موازين القوى لصالح الشعب الفقير، وبدون الذهاب إلى حل سياسي يوافق عليه الشعب السوري بمختلف قواه الوطنية التي تعبر في برامجها ومواقفها عن ضرورة التغيير الجذري والعميق لكل البنى الاقتصادية والسياسية التي تجعل من الشعب السوري سيد نفسه وسيد قراره، لن يكون هناك مخرج ينقذ البلاد والشعب الفقير معاً.

الأطفال ركيزة المجتمع ومستقبله



يعتبر الفقر من أكبر المشكلات الاجتماعية والاقتصادية في البلاد. ولا يقتصر الفقر على مقدار هذا الدخل الهزيل، أو القدرة على تحصيل الحد الأدنى من الغذاء والكساء أو السكن فقط، بل يشمل قضايا أخرى لا تقل أهمية عن القضايا الأساسية مثل الصحة، والخدمات الاجتماعية الأساسية الأخرى، مثل التعليم، وتأمين الكهرباء والمياه النظيفة.

■ نبيل عكام

الفقر هو حالة من الحرمان المادي تنعكس بانخفاض القدرة على تأمين الاحتياجات الأساسية للعاملين من الغذاء وما يرتبط بها من انخفاض مستوى الحالة الصحية والتعليمية، وتدني متطلبات السكن عن مستواها الإنساني، وباتت الطبقة العاملة وكافة الكادحين مهددين بالإصابة بسوء التغذية والمرض بشكل عام، وبالتالي تصبح مناعتهم أكثر انخفاضاً، وهذا خطر كبير على هؤلاء العمال، وأطفال العمال من أكثر الفئات الاجتماعية التي تتأثر بأحوال الفقر في الأسرة، وذلك لخضوعهم لنفس ظروف الأسرة التي يعيشون في كنفها، فعندما تقع الأسرة في أزمة اقتصادية وتصبح غير قادرة على تأمين ما يحتاجه أطفالها من طعام وكساء، وتكاليف الرعاية الصحية والمدرسية، تضطر هذه الأسر إلى إرسال أطفالها إلى سوق العمل وخاصة إلى قطاع العمل غير المنظم، من أجل أن يساهم في تلبية حاجات هذه الأسرة، وبطبيعة الحال سيؤدي ذلك أيضاً إلى ازدياد نسبة تسرب الأطفال من المدارس وزجهم في سوق العمل، وهذا بالضرورة سيعرض هؤلاء



من أجل الحد من عمالة الأطفال لا بد من اتخاذ العديد من الإجراءات وعلى رأسها حقوق العمال المتعلقة برفع مستوى حياتهم ومعيشتهم بما يوازي هذا الغلاء المستشري في البلاد

يوازي هذا الغلاء المستشري في البلاد. وذلك برفع الأجور لمستوى متوسط متطلبات المعيشة، من خلال النهوض بعمليات الإنتاج الحقيقي من صناعة وزراعة سواء في قطاع الدولة والقطاع الخاص، وضرب مواقع قوى الفساد والتهب الكبير. وهذه ليست قضية العمال فحسب بل هي قضية وطنية بامتياز. وهذا الواقع الذي نشهده اليوم يوضح لنا يوماً بعد يوم أن هذه القوى، -أي قوى الفساد والتهب- تزداد أرباحها من سرقة كل شيء في البلاد، وحتى سرقة أحلام العمال والفقراء كافة.

المعروف أن سبب الفقر المباشر هو ازدياد سطوة قوة النهب والفساد في المجتمع، والذي بدوره يؤدي إلى انخفاض مستوى الأجور إلى ما دون المعدل المطلوب لظروف المعيشة وتأمين متطلبات الحياة الأساسية لكافة الكادحين والعاملين بأجر. بات على ما يقارب من 90% من السوريين هم من الفقراء، وأكثر من 80% منهم هم تحت حد الفقر المعترف به دولياً. ومن أجل الحد من عمالة الأطفال لا بد من اتخاذ العديد من الإجراءات وعلى رأسها حقوق العمال المتعلقة برفع مستوى حياتهم ومعيشتهم بما

الأطفال رمز للمستقبل
لقد تزايدت نسبة عمالة الأطفال وتشرّد وتسرب الأطفال مع ازدياد نسب النهب والفساد، من خلال تهمة استخدام طفولتهم في أعمال لا إنسانية. وبالتالي هم الأكثر عرضة لزعجهم بالأعمال السوداء الخارجة عن القوانين، وقواعد وأخلاق المجتمع. من المعروف أن الأطفال هم جيل المستقبل في أي مجتمع لذلك لهم الأحقية بالرعاية والعناية ضماناً لسلامة المجتمع، فهم أهم رأس مال بشري والذي هو ركيزة المجتمع ومستقبله. تقول الحكمة الشعبية إن الفقر سبب كل علة في المجتمع، ومن

الأطفال للكثير من المخاطر الناجمة عن طبيعة العمل الذي يعملون فيه، فأغلب الأعمال التي يلتحق بها الأطفال متعبة وشاقة وبعضها خطيرة أيضاً، ولا تلاءم بنية الطفل وتحد من استكمال نموه البيولوجي الطبيعي، وخاصة أعمال النباش في حاويات القمامة التي يتعرضون من خلالها للإصابة بكثير من الأوبئة والأمراض الخطيرة، ويصبح هذا الطفل أكثر تعرضاً لمجموعة من التهديدات منها الانية والمباشرة، مما يفاقم من معاناة هؤلاء الأطفال، ويعقد ظروفهم المستقبلية التي تتعلق بحياتهم وبحياة المجتمع، وتظهر في المستقبل بشكل تدريجي نتيجة ذلك.

الطبقة العاملة



مالي- نقابات العمال

ينظمون إضراباً على مستوى البلاد

دعت نقابات العمال المالية المنتسبين إلى الاتحاد الوطني للبنوك والتأمين والمؤسسات المالية والشركات «SYNABEF» والاتحاد الوطني للبترول والتجارة والتأمين والبنوك «FENPECAB» إلى تنظيم إضراب على مستوى البلاد لمدة 72 ساعة اعتباراً من 26 تموز. يهدف المنظمون إلى معالجة العديد من المظالم، بما في ذلك تسوية أوضاع عمال التمويل المؤقتين، وإعادة التوظيف للعمال المفصولين سابقاً، والتشديد بالظلم، ودعم الحقوق النقابية، وقضايا أخرى مطلوبة للعمال. وهدد المنظمون للإضراب بتمديد الإضراب لمدة 96 ساعة إضافية إذا لم تتم تلبية مطالبهم، ويمكن أن يمتد إلى 3 آب. بينما لم يعلن المنظمون عن خطط للمظاهرات غير أن الاحتجاجات ممكنة خلال الإضراب.



تركيا- إضراب عمال المترو

خططت نقابات عمال المترو والترام التركية في إزمير اعتباراً من 31 تموز، للإضراب العام عن العمل غير محدد المدة، وتدعو نقابات العمال إلى زيادة رواتب العاملين، بما يوازي الارتفاعات الكبيرة بالأسعار. ومن المحتمل أن يؤدي الإضراب إلى حدوث اضطرابات في وسائل النقل العام، وحدوث ازدحام في الخدمات المتبقية، وكذلك في وسائل النقل في القطاع الخاص وحدوث تأخيرات وإلغاءات كبيرة في شبكات النقل المختلفة، ما لم يتم تفادي هذا الإضراب بتلبية مطالب العمال، وقالت النقابات، إن المظاهرات من قبل العمال المضربين ممكنة.



أمريكا- إلغاء أكبر إضراب عمالي

ألغت نقابة عمال شركة «يو بي إس» الأمريكية الإضراب الذي هددت به النقابة بعد حصولها على زيادة في الأجور للعمال، وقالت إدارة الشركة في بيان لها «إنه نتيجة المفاوضات المباشرة مع الحركة العمالية وضع عقد جديد يضمن معياراً جديداً ويرفع المعايير لجميع العمال». بموجب هذه الاتفاقية المؤقتة المحددة لمدة خمس سنوات سيتم أيضاً رفع أجور العاملين الحاليين بدوام جزئي، كما حققت النقابة للعمال امتيازات للسلامة في مكان العمل وتحسين ظروف العمل. هذا وكان ما يقرب من 340 ألف عامل يستعدون خلال الأسابيع الأخيرة للإضراب إذا فشلت الشركة والنقابة في التفاوض على عقد جديد بحلول نهاية الشهر.



البرازيل- عمال الحافلات والمترو في إضراب

عمال الحافلات والمترو ينظمون إضراباً في ريسيفي، حيث أعلن عمال النقل العام التابعون لاتحاد مترو بيرنامبوكو إضافة إلى نقابات أخرى إضراباً عاماً عن العمل في ريسيفي في 26-27 تموز. وسوف يتم تعليق خدمات المترو بالكامل أثناء هذا الإضراب. يطالب العمال المضربون بتحسين شروط وظروف العمل، وزيادة في الرواتب والأجور، كما يطالب العمال بوقف عمليات الخصخصة التي تسعى إليها الحكومة. ويطالبون بضمانات من الحكومة للحفاظ على وظائفهم إذا قررت السلطات خصخصة شركة القطار الحضري البرازيلية. من المرجح أن يؤدي هذا الإضراب إلى اضطرابات في خدمات المترو.

من ظلام القهر تشرق الحياة... وأي حياة



جسمه وضعفه ورقة عظامه وقصر قامته تحت حجة تعليمه وتأهيله وصقل تجربته من أجل أن يكون قادراً على مواجهة الحياة وصعوبتها.

وحال العمال الشباب والرجال وحتى العجزة لا يقل تشوهاً عن حال الأطفال، فما يتقاضونه لا يمت بصلة لا من قريب ولا من بعيد بما عليهم من مسؤوليات وتكاليف معيشية، ها هو أمجد الذي منذ كان طفلاً إلى أن أصبح شاباً بالعشرينيات حاله لم يزد إلا بؤساً وفقراً وازدراءً وقهراً، هذا الفقر الذي يتشاركه مع أمجد جل أبناء الطبقة العاملة والكادحين الفقيرين الذين عاشوا ظروف أمجد وتعرضوا لنفس المآسي التي رافقت الذين هَجَرُوا من بيوتهم ومناطقهم رغماً عنهم، نتيجة تطورات الأزمة، وما السياسات المشوهة والمتوحشة التي جوعتهم والتي انتهجتها الحكومات وفصلتها على قياس قوى النهب والفساد، وما الاستمرار بهذه السياسات إلا تضحية علنية بكل ما تبقى من هذه البلاد.

أخته، أما بالنسبة له ولاحتياجاته فهي آخر همه بل حتى إنها ليست من ضمن أولوياته، همه الوحيد أن تبقى هذه العائلة مستورة ومحمية من الجوع والبؤس أكثر مما هي جائعة وبائسة.

تشوهات سوق العمل.. والسياسات المتبعة

بالنظر إلى رحلة أمجد في سوق العمل منذ أن كان طفلاً يظهر جلياً حجم التشوه الذي تعاني منه هذه السوق خاصة تشوّه عمل الأطفال وازدواجية المعايير أثناء التعاطي مع الطفل العامل، فسوق العمل في ظل السياسات الاقتصادية المشوهة ينظر للطفل على أنه مجرد طفل أثناء تحديد راتبه، وينظر له كأنه أقوى رجل في العالم أثناء تحديد مهامه وما يجب أن يفعله، هو مجرد طفل نظراً لما يتقاضى، ولكن يتم التعامل معه على أنه معيل ومسؤول عند القسوة عليه وتشغيله بأعلى درجة من الشدة بما لا يتناسب مع طبيعة

يوم السبت، الخامس والعشرين من آب لعام ألفين واثنى عشر، في هذا التاريخ كان أمجد لا يزال طفلاً يبلغ من العمر عشر سنوات، فحياته قبل هذا التاريخ ليست كما بعده، في هذا التاريخ انقلبت حياته رأساً على عقب، تحول من الطفل الأصغر لعائلة تتألف من ستة أفراد هو وأبوه وأمه وأخوه الأكبر وأخته، إلى الذكر الوحيد في هذه العائلة المفجوعة، بعد أن كان أكبر همومه أن يأخذ «خرجته» من أبيه أصبح همه الأول والأخير إنقاذ ما تبقى من أهله بعد أن ضربت وحشية الأزمة استقرار بيتهم وهُدوء حياتهم لتخسر هذه العائلة الأب والأخ الأكبر وينجو أمجد بأعجوبة من عاصفة الموت ذاك اليوم.

■ مراسل قاسيون

يتيم مسؤول عن أيتام..

حياة الطفل اليتيم أشبه باللا حياة، فمع فقدان الأب تبدأ معاناة الطفل أشد من معاناة، هذا الفقد الذي يرافقه فقدان الاستقرار والحنان والشعور بالأمان والكثير من الأمور المهمة بالنسبة للطفل، فكيف يكون الأمر في حال كان هذا اليتيم مسؤولاً أيضاً عن أيتام وأرامل خاصة في ظل تلك الأوضاع المأساوية التي كانت بدايتها موت أبيه وأخيه إضافة إلى صهره زوج أخته الأم لولدين رضيعين، ولتستمر مآساتهم بالتضاعف والتزايد يوماً بعد يوم وبأشكال مخيفة والثابت الوحيد أمام حجم الرعب هذا هو أمجد، أمجد من عليه أن يؤمن بزوح أهله بسلام وأمان، أمجد من عليه أن يؤمن بيتاً يأويه هو وعائلته، هذا الطفل عليه أن يقوم بتأمين الأمان والأكل والشرب واحتياجات الرضع من حليب، إلخ.

العمل في سن مبكرة

بعد الفاجعة التي ضربته وعائلته، وبعد الانتهاء من رحلة النزوح، واستقرارهم المكاني في إحدى المناطق «الأمنة»، بدأت رحلة أخرى لا تقل قسوة، إنها رحلة البحث عن العمل، هذه الرحلة التي كان أمجد قبل شهور معدودة لا يملك أدنى معرفة عن مدى بشاعتها، أصبح

الآن في صلبها، وجزءاً منها، ليكتشف أن العمل في ظل هذه الأوضاع أسوأ شيء ممكن أن يتعرض له أي إنسان موجود على هذه الأرض. من طفل يطمح بالدراسة والتعلم مقتدياً بأبيه الطبيب، إلى يتيم تطحنه ظروف العمل وتشوّهاته. عمل أمجد في أكثر من مهنة، بدءاً من خروجه مع ورشات عمال الزراعة، مروراً بالعتالة والتحميل والتنزيل، ومروراً بورشات الكهرباء والصحية، ومعامل الألبسة، وحتى بورشات الباطون والبناء، لينتهي به الأمر بأحد معامل أكياس النايلون وهو في هذه المهنة منذ قرابة خمس سنوات.

الراتب المعلوم... وتكاليف المعيشة

منذ بدئه العمل في معمل أكياس النايلون تطور راتبه بشكل لا يتناسب بالمطلق مع تطور تكاليف معيشته هو وعائلته، فبداية العمل كان راتبه لا يتجاوز ثلاثين ألفاً، واليوم يتقاضى 600,000 ليرة شهرياً، أي إنه قد تضاعف راتبه نظرياً حوالي تسعة عشر ضعفاً، في حين أن تكاليف المعيشة قد تضاعفت ما لا يقل عن ثلاثين ضعفاً، أي إن الراتب قد انخفض فعلياً ثمانية أضعاف عما كان عليه قبل خمس سنوات، بالمقابل ويوماً وراء يوم كانت تكاليف المعيشة في تزايد مستمر، ولا ننسى أن أمجد هو المعيل الوحيد لهذه الأسرة المنكوبة، المعيل الوحيد لأمه وأخته وأبناء

هذا الفقر يتشاركه

مع أمجد جل أبناء

الطبقة العاملة

والكادحين

المفقيرين الذين

عاشوا ظروف أمجد

وتعرضوا لنفس

المآسي التي رافقت

الذين هَجَرُوا من

بيوتهم ومناطقهم

رغماً عنهم



دستورياً وفعلياً: الحكومة لا تحكم ومجلس الشعب لا يشرع!

مكتب دراسات قاسيون

الدستور السوري: الحكومة لا تحكم!



بعد 12 سنة من بدء الأزمة، وبعد 18 سنة من بدء التطبيق الواسع النطاق للسياسات الليبرالية (أي منذ عام 2005، العام الذي فرض فيه ما سمي «اقتصاد السوق الاجتماعي» الذي شكل مفصلاً في بداية التدهور الاقتصادي والاجتماعي المستمر حتى الآن)، قرر مجلس الشعب السوري أخيراً عقد جلسة طارئة لمناقشة الوضع الاقتصادي والمعيشي... واتخذت الجلسة عنواناً عاماً هو «مسألة الحكومة ووضعها أمام مسؤولياتها».

الجهات الثلاث «التنفيذية»، موزع كالتالي، «رئاسة 35 مادة، حكومة 12 مادة، إدارة محلية 2 مادة». ورغم أن هذا المعيار شكلي إلا أنه مؤشر أولي على طبيعة التناسب بين وزن وصلاحيات كل من هذه الجهات ضمن السلطة التنفيذية... ونقل مؤشر شكلي لأن النظر عن قرب إلى هذه المواد يوضح أن التناسبات أكثر اختلالاً حتى مما توجي به التوازنات الرقمية لعدد المواد.

بالعودة إلى مضمون المواد، وهو الأهم، يمكن تسليط الضوء على السلطة التنفيذية وبالتحديد الحكومة من خلال النقاط الأساسية التالية:

● المادة 97: «يتولى رئيس الجمهورية تسمية رئيس مجلس الوزراء ونوابه وتسمية الوزراء ونوابهم وقبول استقالتهم وإعفاءهم من مناصبهم».

● المادة 98: «يضع رئيس الجمهورية في اجتماع مع مجلس الوزراء برئاسته السياسة العامة للدولة ويشرف على تنفيذها».

● المادة 118، الفقرة 1: «مجلس الوزراء هو الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة... ويشرف على تنفيذ القوانين والأنظمة، ويراقب عمل أجهزة الدولة ومؤسساتها».

● المادة 128، الفقرة 1 والفقرة 9: «يمارس مجلس الوزراء الاختصاصات الآتية، 1. وضع الخطط التنفيذية للسياسة العامة للدولة... 9. إصدار القرارات الإدارية وفقاً للقوانين والأنظمة ومراقبة تنفيذها».

لن نقارن ما أوردها أعلاه مع أي دستور غير سوري، بل وحتى لن نقارنه مع جملة الدساتير السورية منذ 1920، بل سنكتفي بمقارنته مع الدستور السوري السابق لعام 1973...

الدستور السوري لعام 1973

تتضمن هذه النسخة من الدستور في الباب الثاني - سلطات الدولة - في الفصل الثاني، المواد المتعلقة بالسلطة التنفيذية. من حيث المضمون، يمكن التركيز على التالي فيما يتعلق بالحكومة:

قد تبدو هذه الخطوة طبيعية، بل ومتأخرة جداً في أي بلد يعاني اقتصاده مما يعانيه الاقتصاد السوري دون أن تتخذ الحكومة الحالية أو سابقتها، أي خطوات عملية وملموسة لمعالجة الأوضاع أو تحسينها.

من المفروغ منه أن من يتبنى الدفاع عن الحكومة الحالية أو عن سابقتها، إنما يتبنى قضية خاسرة، ولكن لكي تستقيم «المحاكمة» و«المحاسبة»، ينبغي قبل كل شيء العودة إلى مبدأ قانوني معروف، وهو أن المحاسبة ينبغي أن تكون على قدر الصلاحيات، وإلا فإنها ستتحول إلى أداة من أدوات إعفاء المسؤولين الحقيقيين، وربما أهم من ذلك، أنها ستتحول إلى أداة من أدوات التضليل وحرف الوعي عن حقائق الأمور، وتالياً عدم الوصول إلى حلول للمشكلات التي تحتاج إلى معالجة، وبدلاً عن ذلك مواصلة تطبيق السياسات نفسها وبسرعة أكبر بعد قدر ما من «التنقيس»...

في هذا السياق، وبغض النظر عن مدى تطبيق الدستور في سورية، نستعرض فيما يلي بعض النقاط الأساسية المتعلقة بعمل الحكومة وصلاحياتها في الدستور السوري الحالي، ونقارنها بالدستور السابق. بالتحديد يكفي النظر إلى ما هو متعلق بوضع السياسات العامة للدولة والتي على أساسها تقوم الحكومة بكافة أعمالها، ومن المفترض محاسبتها على ذلك، حيث إن الصلاحيات الأخرى المناطة بها وإن لم تكن أقل أهمية، ولكنها بمثابة الخطوط التي تعمل ضمنها الحكومة على تنفيذ السياسات العامة للدولة.

الدستور السوري لعام 2012

يتضمن الباب الثالث- سلطات الدولة- في الفصل الثاني منه المواد المتعلقة بالسلطة التنفيذية، حيث تتعلق المواد 83-117 برئيس الجمهورية، والمواد 118-129 بمجلس الوزراء «الحكومة»، والمواد 130-131 بمجالس الإدارة المحلية.

عدد المواد من الدستور الخاصة بكل من هذه

● المادة 95: «يتولى رئيس الجمهورية تسمية نائب له أو أكثر وتفويضهم ببعض صلاحياته وتسمية رئيس مجلس الوزراء ونوابه وتسمية الوزراء ونوابهم وقبول استقالتهم وإعفاءهم من مناصبهم».

● المادة 94: «يضع رئيس الجمهورية بالتشاور مع مجلس الوزراء برئاسته السياسة العامة للدولة ويشرف على تنفيذها».

● المادة 115، الفقرة الأولى، «مجلس الوزراء هو الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة... ويشرف على تنفيذ القوانين والأنظمة ويراقب عمل أجهزة الدولة ومؤسساتها».

● المادة 118: «تتقدم الوزارة عند تشكيلها ببيان عن سياستها العامة وبرامج عملها إلى مجلس الشعب. تتقدم الوزارة في كل سنة ببيان إلى مجلس الشعب عن تنفيذ خطط التنمية وتطوير الإنتاج».

● المادة 127، الفقرة الأولى والفقرة الأخيرة: «يمارس مجلس الوزراء الاختصاصات التالية، الاشتراك مع رئيس الجمهورية في وضع السياسة العامة للدولة وتنفيذها... إصدار القرارات الإدارية والتنفيذية وفقاً للقوانين والأنظمة ومراقبة تنفيذها».

مقارنة بين الدستورين

فيما يتعلق بالحكومة وصلاحياتها وعملها، الثابت هو أن رئيس الجمهورية له الصلاحية المطلقة بتسمية الحكومة بكامل أعضائها، بما في ذلك نواب الوزراء، وإعفاؤها كلها أو إعفاء أي عضو فيها، ولا علاقة لمجلس الشعب أو لأي جهة أخرى بعملية التسمية هذه أو التعديل أو الإعفاء.

أما في الاختلافات بين الدستورين، فيمكن لحظ ما يلي:

● نص الدستور السابق على أن رئيس الجمهورية يضع السياسة العامة للدولة بالتشاور مع مجلس الوزراء، وتم حذف «التشاور» في دستور 2012.

● وفق الدستور السابق كانت الوزارة تتقدم لمجلس الشعب ببيان عن سياستها العامة عند تشكيلها وتقرير سنوي، وهذه المادة اختفت في دستور 2012، والذي ظهر فيه بدلاً عن ذلك في الفصل المتعلق بالسلطة التشريعية في المادة 76، أن رئيس مجلس الوزراء يقدم «خلال ثلاثين يوماً على الأكثر من تاريخ تشكيل

الوزارة بيانها إلى مجلس الشعب لمناقشته» وأن «الوزارة مسؤولة عن تنفيذ بيانها أمام مجلس الشعب».

● بينما كان ضمن اختصاصات مجلس الوزراء في الدستور السابق «الاشتراك» مع الرئيس في وضع سياسات الدولة وتنفيذها، تم حذف الاشتراك في دستور 2012 والاكتهاف بوضع الخطط التنفيذية للسياسة العامة للدولة التي يحصر الدستور وضعها بالرئاسة وحدها ودون حاجة للتشاور لا مع الحكومة ولا مع مجلس الشعب ولا مع أي جهة أخرى.

● ضمن اختصاصات مجلس الوزراء في دستور 1973 يندرج إصدار القرارات الإدارية والتنفيذية، بينما في دستور 2012، تم الاكتفاء بإعطاء مجلس الوزراء صلاحية إصدار القرارات الإدارية فقط.

بكلام آخر وبشكل مختصر، فقد كان الدستور السابق -وبغض النظر عن تطبيقه- ينص على أن السياسات العامة للدولة وإن كانت توضع من قبل الرئاسة إلا أنها ينبغي أن توضع بالتشاور مع الحكومة، أما في 2012 فقد أعفى الدستور الحكومة من هذه المسؤولية، أي من مسؤولية وضع السياسات العامة للدولة أو حتى إبداء الرأي فيها، وكلفها بأن تكون مجرد منفذ للسياسات الموضوعة مسبقاً.

يعيننا هذا كله إلى نقطة البداية، أي الجلسة الاستثنائية التي دعا إليها مجلس الشعب قبل أيام لمناقشة الوضع الاقتصادي والمعيشي، وضماً لمسألة الحكومة. إذا كان الدستور نفسه يقول إن الحكومة ليست مسؤولة عن وضع السياسات العامة، بل فقط عن تنفيذها، وإذا قال قائل إن المشكلة ليست في السياسات العامة بل في التنفيذ، وإذا قبلنا هذا القول، فإن الدستور يقول إن أيًا من أعضاء الحكومة والحكومة بأسرها، ليس الحالية فقط، بل وسابقتها وسابق سابقتها.. والخ، قابلة للتعديل، قابلة للتغيير الكامل، في أية لحظة، وبجرة قلم كما يقال، بقرار من مؤسسة الرئاسة وفقاً للدستور المعمول به.

الخلاصة هي أن «الحكومة في سورية لا تحكم» وفقاً للدستور نفسه، ولذا فإن المبالغة في تحميلها مسؤولية كل ما يجري من خراب، لا تنطلق من رغبة في الإصلاح، بقدر ما هي رغبة في التنقيس وفي تشغيل الحكومة واجهة لتلقي غضب الناس...

دستورياً وفعلياً: الحكومة لا تحكم ومجلس الشعب لا يشرع!

مكتب دراسات قاسيون



دعا مجلس الشعب قبل أيام لعقد جلسة استثنائية بهدف دراسة ومناقشة الوضع الاقتصادي المتردي، وسعر صرف الليرة السورية. وحظيت هذه الدعوة والجلسة باهتمام كبير، حيث كانت حديث الساعة والشاغل الأكبر لمواقع التواصل الاجتماعي وبين السوريين، وربما كان ذلك بسبب الموضوع الذي أتى في عنوان الدعوة أو التكهّنات بأن مجلس الشعب سيضع الحكومة أمام المساءلة، الأمر الذي قد يكون طبيعياً، ولكنه شيء لم يعتد عليه السوريون، وبالأخص أن الموضوع قيد النقاش لم يكن وليد اللحظة والتدهور الاقتصادي والمعيشي، وحتى تدهور سعر صرف الليرة جار منذ أكثر من عقد.

في هذا الصدد وبالنظر من زاوية أوسع، قد يكون من المفيد التذكير بصلاحيات مجلس الشعب وواجباته، والنظر فيما إذا كان يقوم بها ويعمل وفقها؛ فاليوم، عندما يقوم مجلس الشعب بالدعوة إلى جلسة كذلك التي دعا إليها يوم الإثنين الماضي، قد لا يكون مستغرباً أن يتفاجأ الناس بذلك إذا ما نظرنا إلى كل ما هو متعلق بمجلس الشعب، ومقارنته ما هو منصوص عليه دستورياً وما يقوم به فعلياً.

مجلس الشعب في الدستور

الدستور هو دائماً نقطة البداية للنظر في أي جهة أو جانب من جوانب عمل الدولة، حيث إنه يعرف - وإن كان في الكثير من الحالات نظرياً، والحالة السورية هنا ليست استثناء - السلطات المختلفة في الدولة، وما هي صلاحياتها وواجباتها وعلاقتها ببعضها البعض. وفي هذا السياق، فإن مجلس الشعب هو السلطة التشريعية في سورية، أي أن مسؤوليته الأساسية هي سنّ القوانين والتشريعات التي تحكم البلاد وفقها وكافة جوانب الحياة. والدستور الحالي يغطي في مواده 55-82 السلطة التشريعية.

وفق المادة 74، «يمارس أعضاء مجلس الشعب حق اقتراح القوانين وتوجيه الأسئلة والاستجابات للوزارة أو أحد الوزراء...»، كما أنه وفق المادة 75، فإن اختصاصات مجلس الشعب تشمل إقرار القوانين. كما أن بعض صلاحيات مجلس الشعب المرتبطة بسنّ القوانين واردة في فصول أخرى، حيث إن المادة 100 والمرتبطة برئيس الجمهورية تنص على أن القوانين التي يقرها مجلس الشعب تصدر عن رئيس الجمهورية، «ويحق له الاعتراض عليها بقرار معلل خلال شهر من

تاريخ ورودها إلى رئاسة الجمهورية، فإذا أقرها المجلس ثانية بأكثرية ثلثي أعضائه أصدرها رئيس الجمهورية». والمادة 112 تنص على أن «لرئيس الجمهورية أن يعد مشاريع القوانين ويحيلها إلى مجلس الشعب للنظر في إقرارها». وهنا من المهم تسليط الضوء على المادة 113 والتي تقول في الفقرة الأولى منها: «يتولى رئيس الجمهورية سلطة التشريع خارج دورات انعقاد مجلس الشعب، أو أثناء انعقادها إذا استدعت الضرورة القصوى ذلك، أو خلال الفترة التي يكون فيها المجلس منحلًا». وهنا يمكن العودة إلى المادة 65 والتي تنص على أن المجلس يدعى «لثلاث دورات عادية في السنة، على ألا يقل مجموعها عن ستة أشهر»، ما يعني أنه وفق الدستور يمكن أن «يعمل» مجلس الشعب فقط نصف السنة، ويبقى النصف الآخر غير منعقد. إضافة إلى ذلك وفيما يتعلق بحل مجلس الشعب، فإن المادة 111 تعطي رئيس الجمهورية حق اتخاذ قرار بحل مجلس الشعب «بقرار معلل يصدر عنه».

عودة إلى المادة 112، والتي بموجب الفقرة الأولى منها: لدى رئيس الجمهورية سلطة التشريع، تنص المادة في الفقرات التالية على وجوب عرض «هذه التشريعات على المجلس خلال خمسة عشر يوماً من انعقاد أول جلسة له» وأنه «للمجلس الحق في إلغاء هذه التشريعات أو تعديلها بقانون، وذلك بأكثرية ثلثي أعضائه المسجلين لحضور الجلسة، على ألا تقل عن أكثرية أعضائه المطلقة، دون أن يكون لهذا التعديل أو الإلغاء أثر رجعي، وإذا لم يلغها المجلس أو يبدلها عتّ مقرر حكماً». من المفيد أيضاً النظر إلى بعض المواد المتعلقة

بالتشريعات في الباب المتعلق بالمحكمة الدستورية العليا، حيث إنه وفق المادة 146 تشمل اختصاصات المحكمة الدستورية العليا «الرقابة على دستورية القوانين والمراسيم التشريعية واللوائح والأنظمة» وكذلك «إبداء الرأي بناء على طلب من رئيس الجمهورية في دستورية مشروعات القوانين والمراسيم التشريعية وقانونية مشروعات المراسيم»، وتنص المادة 147 على كيفية ممارسة المحكمة الدستورية العليا الرقابة على دستورية القوانين، ولكن المادة 148 تنص على أنه «لا يحق للمحكمة الدستورية العليا أن تنتظر في دستورية القوانين التي يطرحها رئيس الجمهورية على الاستفتاء الشعبي وتعال موافقة الشعب».

التشريعات بالأرقام

من خلال بعض ما تم ذكره أعلاه، ما بين المدة المطلوبة من مجلس الشعب أن يكون منعقدًا والصلاحيات المتعلقة بالتشريع لدى مجلس الشعب ورئيس الجمهورية، يبدو أنه لدى رئيس الجمهورية والذي هو رئيس السلطة التنفيذية صلاحيات أوسع فيما يتعلق بالتشريع من السلطة التشريعية نفسها. وقد يكون من المفيد النظر إلى بعض الإحصاءات، وفق ما نشره الموقع الرسمي لمجلس الشعب، فيما يتعلق بالتشريعات خلال السنوات الأخيرة:

- منذ بداية 2022 وحتى نهاية حزيران 2023، صدر 67 تشريعاً، من بينها 37 مرسوماً ومرسوماً تشريعياً، أي أن أقل من نصف التشريعات خلال الفترة المدروسة، وبالتحديد 44.78% من التشريعات الصادرة خلال عام ونصف صدرت عن مجلس الشعب.
- خلال عام 2021 صدر 18 تشريعاً، من بينها 10 مراسيم تشريعية، أي 44.44% من تشريعات ذلك العام صدرت عن مجلس الشعب.
- منذ بداية عام 2011 وحتى نهاية عام 2020، أي خلال فترة 10 أعوام، صدر 769 تشريعاً، من بينها فقط 244 صدرت عن مجلس الشعب، أي 31.73% من التشريعات.

ممثلو الشعب

منذ بداية عام 2011 وحتى الآن، التشريعات التي صدرت عن مجلس الشعب، الجهة الأساسية المسؤولة عن سنّ القوانين كممثلين منتخبين عن الشعب، كانت 282 من 854، أي بنسبة 33%، أي فقط الثلث، في حين صدرت بقيت التشريعات كمراسيم عن رئيس الجمهورية. ومن المفيد هنا النظر في بعض التفاصيل المتعلقة بنشاط أولئك الممثلين وطريقة انتخابهم.

حول نشاط أعضاء مجلس الشعب، يدرج الموقع الرسمي لمجلس الشعب أسماء كافة الأعضاء المنتخبين والخمسين، ولكل منهم صفحة فيها بعض المعلومات، من بينها النشاطات وفق التصنيفات التالية:

- الأسئلة الموجهة للسلطة التنفيذية.
- المهام والمناصب التي تقلدها.
- لقاءات ومؤتمرات.
- مقالات.
- تصريحات.
- مقترحات القوانين.

في مراجعة للمعلومات الأخيرة المتاحة على الموقع لأعضاء مجلس الشعب للدور التشريعي الثاني 2016-2020، كان إلى جانب كل نشاط لكل من الأعضاء الرقم صفر 0، أي لم يكن لهم نشاط في هذه المجالات، على الأقل وفق المعلومات الموجودة على الموقع الرسمي، والاستثناءات الوحيدة كانت مشاركة بعض الأعضاء في لقاءات ومؤتمرات، وعدد أقل منهم كانت لديهم مقالات، عدا عن ذلك لم تكن لديهم أي نشاطات أخرى.

من الجدير بالذكر هنا تسليط الضوء على أنه لم يكن لأي من الأعضاء خلال هذه الفترة أي مقترحات لقوانين، بالرغم من أنه خلال الفترة ذاتها، صدر 226 تشريع، من بينها 76 قانوناً صدر عن مجلس الشعب - أي بنسبة 33.63% - ولم تأت أي من تلك القوانين التي صدرت عن مجلس الشعب من مقترحات من أعضائه، على الأقل وفقاً للمعلومات المتاحة، وليس واضحاً من هي الجهة التي قدمت مقترحات القوانين تلك.

دستورياً وفعلياً: الحكومة لا تحكم ومجلس الشعب لا يشرع!

مكتب دراسات قاسيون



إنّ مجلس الشعب في سورية لا يملك سلطة التشريع بشكل حقيقي وكيفية وصول اعضائه اي طريقة انتخابهم تحرم الغالبية الساحقة المسحوقة من السوريين من إيصال ممثليهم الحقيقيين لهم إلى هذه المؤسسة

كيف يتم «الانتخاب» فعلياً؟

إذا نظرنا تالياً إلى انتخاب أعضاء مجلس الشعب، يمكن البدء من الدستور. وفق المادة 60 من الدستور السوري الساري، «يحدد بقانون نظام انتخاب أعضاء مجلس الشعب وعدددهم والشروط الواجب توافرها في المرشحين»، ووفق القانون 5 لعام 2014، أو قانون الانتخابات العامة، المادة 21 «يتألف مجلس الشعب من «250» منتخب وخمسين عضواً»، ووفق المادة 20 من القانون، «تعد كل محافظة دائرة انتخابية بالنسبة لانتخاب ممثلها أعضاء لمجلس الشعب عدا محافظة حلب التي تتكون من دائرتين انتخابيتين». وفق المادة 62 من قانون الانتخابات العامة، «يسمح لوكلاء المرشحين المعتمدين التواجد في أماكن مناسبة في مركز الانتخابات، ويجب على لجنة مركز الانتخاب أن تدوّن أسماءهم وحضورهم في المحضر، وأن تمكنهم من مراقبة العملية الانتخابية وأن تسجل في المحضر أي ملاحظة أو أي اعتراض يبديه أي منهم فيما يتعلق بعمليات الانتخاب»، كما تنص المادة ذاتها على أنه «للمرشح أو وكيله ولوسائل الإعلام الحق في مراقبة العملية الانتخابية وحضور فرز الأصوات».

إذا نظرنا إلى قانون الأحزاب في سورية، والذي صدر بموجب المرسوم التشريعي 100 لعام 2011، فإنه وفق المادة 12 منه، الفقرة أ، يجب «أن يصل الحد الأدنى لعدد الأعضاء في الحزب إلى 1000/ عضو وأن يكونوا

من المسجلين في سجلات الأحوال المدنية لنصف محافظات الجمهورية العربية السورية على الأقل على ألا تقل نسبة الأعضاء في كل محافظة عن 5 بالمئة من مجموع الأعضاء». آخر انتخابات شهدتها البلاد وغطت كافة مناطقها كانت في عام 2012، حيث بلغ آنذاك عدد مراكز الاقتراع 12000 مركزاً. ما يعني أن الأحزاب التي لديها الحد الأدنى المطلوب من الأعضاء والتي أيضاً ليست ضمن قائمة الجبهة، لا يمكنها تغطية حتى 10% من مراكز الاقتراع في حال أرسلت كل واحد من أعضائها إلى مركز من مراكز الاقتراع لمراقبة عملية الانتخابات. هذا عدا عن المرشحين المستقلين، الذين ليست لديهم ارتباطات مع جهات قادرة على إفاد وتمويل وكلاء عنهم إلى مراكز الاقتراع.

في حال أرادت هذه الأحزاب أو المرشحون المستقلون إرسال وكلاء عنهم إلى كافة مراكز الاقتراع، أي 12000 شخص، وإعطاءهم الحد الأدنى من الاحتياجات للساعات الاثنتي عشرة التي تجري خلالها الانتخابات- وفق المادة 64 من قانون الانتخابات العامة، «يبدأ الانتخاب في الساعة السابعة من صباح اليوم المحدد للانتخاب أو الاستفتاء، ويقفل في تمام الساعة السابعة من مساء ذلك اليوم»- وهذه الاحتياجات بعدها الأدنى من الطعام والماء لعدد كاف من الوكلاء لتغطية كافة المراكز هو أكبر بكثير من القدرات المادية لأي حزب من الأحزاب ناهيك عن المرشحين المستقلين.

خلاصة:

ما يقوله الدستور، وما تقوله الأرقام والوقائع، هو أنّ مجلس الشعب في سورية لا يملك سلطة التشريع بشكل حقيقي، ناهيك عن سلطة المحاسبة، وفوق هذا وذاك فإنّ كيفية وصول أعضائه أي طريقة انتخابهم تحرم الغالبية الساحقة المسحوقة من السوريين من إيصال ممثليهم الحقيقيين لهم إلى هذه المؤسسة، وتفتح الباب على مصراعيه لقوى جهاز الدولة، وقوى المال للتحكم بالعملية من أولها حتى آخرها.

هذا كله يعني ما قلناه مراراً وتكراراً عن قانون الانتخاب الساري؛ هو قانون يسمح بوصول جبهتين فقط إلى مجلس الشعب، أولئك المدعومين من جهاز الدولة، وقوى السوق التي تستطيع أن تضع بدل مندوب واحد في كل صندوق عدة مندوبين، ناهيك عن الحملات الإعلامية التي تقتصر على صور للابتسامات ومعها يضع كلمات تم صياغتها كشعار كيفما اتفق، وأما البرامج الحقيقية والفعلية، فعادة ما يحملها ويحاول ترويجها أولئك الذين لا يصلون إلى مجلس الشعب.

ليست تماماً «مسرحية»!



● الفاسدون تتم ترقيتهم أو تبديل الطرايش بينهم من منصب إلى آخر، وحتى إن تمت تخفية أحدهم، فإن الفساد نفسه يستمر ويتعمق.

● الزراعة يجري تدميرها عبر رفع الدعم عنها وخاصة عن المحروقات.

● الصناعة يجري تدميرها عبر رفع الدعم عنها وخاصة عبر الحرمان من الكهرباء، ناهيك عن التغول على من تبقى من الصناعيين.

● معيشة الناس وصحتها وتعليمها، كله يجري رفع الدعم عنه وترك الناس لمصيرهم الأسود.

يمكن أن نستمر بالعد والتعداد، ولكن نكتفي بالإشارات السابقة.

لهذه الأسباب كلها، لا يمكن لوم الناس على النظر إلى ما جرى الأسبوع الماضي على أنه مسرحية، ومسرحية مكررة، هدفها التنفيس.

ولكن!

ولكن، ينبغي الانتباه إلى أنّ ما جرى ليس مسرحية، على الأقل ليس مسرحية مكررة، إذ إنّ هنالك عناصر جديدة في اللوحة يجب فهمها؛ فالاعتاد في حالات مشابهة أنّ تجري حملة هجوم على الحكومة ويفتح الباب على مصراعيه في الإعلام ووسائل التواصل لتناول الحكومة وأعضائها وتحميلهم

لا يمكن لوم من لديه هذه القناعة، بأي حال من الأحوال؛ لأنّ الناس اعتادت خلال سنوات طويلة، وكلما ضاق الحال بها واشتدت قساوة الظروف، أن تتعالى بعض الأصوات من هنا أو هناك، إما عبر بعض البرامج الإعلامية، أو من بعض الإعلاميين والصحفيين، أو من داخل مجلس الشعب، ضد الفساد وضد سوء الإدارة وإلى ما هنالك.

كذلك اعتاد الناس في حالات الضنك وضيق الحال، أن تنتشر الإشاعات كالنار في الهشيم، مرة عن زيادة ضخمة في الأجور تحسن الأحوال وترفع المظالم والخ، ومرة عن حملة كاسحة لمحاربة الفساد لن تستثني أحداً وستقبض على أعناق شخصيات كبرى لا يجرؤ أحد على التلغظ بها علناً، ومرة أنّ هنالك حلاً يجري تحضيره لأزمة الكهرباء المستعصية، ومرة أزمة الوقود وهكذا... ولكن ما النتيجة؟ لا شيء. بل في أحسن الأحوال تكون النتيجة لا شيء، لأن ما يجري عادة هو أنّ:

● الأجور لا تتم زيادتها، وإن تمت فبنسب هزيلة يبتلعها التضخم إلى الحد الذي تصبح فيه الرواتب بعد كل زيادة أقل قيمة شرائية مما كانت عليه قبلها.

يعبر عدد كبير من السوريين عن فئاعهم بأن ما جرى في مجلس الشعب السوري قبل أيام، وما أثير من ضجة في وسائل التواصل الاجتماعي بالتوازي مع ذلك وقبله وبعد، لا يعدو كونه مسرحية مدارة هدفها «التنفيس».

الشعب نفسه، و«تفهمه» أنّ ما تفعله هو الشيء الوحيد الصحيح الممكن، وأنها ستتابع القيام به، بل وستسرع الخطوات في إنجازه؛ والمقصود بالدرجة الأولى هو استكمال عملية رفع الدعم نهائياً، وليدبر كل إنسان نفسه، فالحكومة والدولة عموماً ليست مسؤولة عن الناس، الناس مسؤولون عن أنفسهم ونقطة انتهى.

ينبغي النظر بجدية إلى هذا «التعديل» في السيناريو المعتاد؛ فهو يحمل دلالات هامة حول ما ينتظر السوريين في الأشهر القادمة...

مسؤولية كل ما جرى ويجري، وربما يساهم مجلس الشعب أو بعض من أعضائه في هذه الحملة، وتنتهي الأمور إلى تعديل حكومي جزئي أو كلي، يبدو وكأنما هو الحل السحري، بحيث تذهب الحكومة وتذهب معها المسؤوليات عن الأخطاء السابقة، ويتم «فتح صفحة جديدة»... والحق، أنّ السياسات العامة تبقى نفسها، ولذا يتعلم الناس مع الوقت أنّ ما جرى هو مسرحية... ولكن ما الجديد هذه المرة؟

الجديد هو أنّ الحكومة هي من كانت تحاسب مجلس الشعب، وعبره تحاسب

ملاحظات حول مشروع برنامج الإرادة الشعبية



يقدم حزب الإرادة الشعبية عبر مشروع برنامج سياسي ويتواضع نوري طموحه من خلال برنامج ورؤيته بأن يمثل الطبقة العاملة وسائر الكادحين السوريين، ويناضل من أجل اعترافهم به ممثلاً لمصالحهم.

■ أنور ابو حامضة

حيث يرى بهذا الاعتراف مدخله الأساسي لتحقيق دورة الوظيفي في بناء الاشتراكية، اشتراكية القرن الحادي والعشرين- اشتراكية جديدة تستند إلى إيجابيات التجربة التي سبقتها وتتجاوز أخطاءها، محدداً بذلك هدفه بشكل واضح وصريح، مستنداً بذلك إلى المقولة الماركسية «إما الاشتراكية أو البربرية». وهذا الإصرار والثبات على المبدأ جاء مستنداً إلى مستوى معرفي متقدم جداً حققه الحزب مكّنه من قراءة وتحليل تجربة الحركة الثورية، في حال نهوضها وفي حال تراجعها وتفسيره الصحيح لحالي النهوض والتراجع وحالة رأسمالية الألفية الثالثة، قاده إلى اقتراحات معرفية هامة جداً تضعه في طليعة القوى الثورية العالمية، حيث بين في البند 2 في باب الرؤية عن سبق معرفي هام جداً فيما يخص النظام الرأسمالي العالمي، حيث توصل إلى استنتاجات كبيرة وهي أن النظام الرأسمالي العالمي قد تكون أزمته الحالية هي الأزمة النهائية، لأن هذا النظام بعد أن استنفد توسعه الأفقي انتقل إلى طور تتسارع فيه أفعاله التدميرية ضد الإنسان والطبيعة، وضمناً النشر المنظم للأمراض الفتاكة، وبالتالي يدفع العالم نحو البربرية بعد «انسداد الأفق التاريخي أمام هذا النظام» وهذا

اختراق معرفي هام جداً ويواصل وينفس الوقت انفتاح الأفق التاريخي أمام القوى الثورية، هذا النظام وهذا الاختراق المعرفي يؤسس عليه للمرحلة النضالية الحالية التي جوهر الجوهر فيها إسقاط النظام الرأسمالي العالمي الذي أصبح معيقاً لتطور البشرية ولوجود الحياة نفسها على سطح الأرض وما نراه من همجية وبربرية شاملة من هذا النظام يؤكد هذه الحقيقة.

كما يقدم الحزب في البند 3 في باب الرؤية فهماً عميقاً ومتقدماً لما يجري من صراع في الساحة الدولية، فهو يرى أن الصراع يشتد في بيت الرأسمالية الداخلي ويرى في الصراع الجاري بين المركز الإمبريالي الأمريكي- الأوروبي من جهة والقوى الصاعدة «بريكس» من جهة أخرى، أدى هذا الصراع إلى توازن دولي جديد انتهت فيه الأحادية القطبية الأمريكية دون أن يعني ذلك أن الاستقطاب الجديد سيكون شبيهاً بذاك الذي ساد خلال الحرب الباردة- وهذا صحيح لأن ذاك الاستقطاب كان بين المنظومة الإمبريالية من جهة والمنظومة الاشتراكية من جهة أخرى- أما الآن فهو مختلف، هو استقطاب ضمن المجموعة ذاتها من حيث النظام، وهنا يظهر حزب الإرادة معرفة عميقة باستنتاجه الهام جداً وهو «أن هذا الاستقطاب الثنائي الجديد هو استقطاب

مؤقت لن يطول العهد به حتى ينزاح باتجاه الثنائية الحقيقية على المستوى العالمي بين قطب الشعوب من جهة والنظام الرأسمالي ككل من جهة أخرى».

ويتابع حزب الإرادة الشعبية تحليله وتفسيره لما يجري على الساحة الدولية مستنداً إلى المنهج الماركسي في تحليل ظاهرة التغيير والانتقال الجارية حالياً مقدماً فهماً عميقاً ومتقدماً جداً، يرى في البند 4 في باب الرؤية «أن ما يقال حول انتقال من عالم أحادي القطبية إلى عالم متعدد القطبية ليس سوى القشرة السطحية في توصيف التحول الجاري عالمياً، فالأمر أعقد وأعمق وأبعد مدى»، مبيّناً أن هذا الانتقال يغير جذرياً الطبيعة الجغرافية السياسية للتجارة وللعلاقات الدولية التي استند إليها الاستعمار الأوروبي ومن بعده الأمريكي عبر القرون الأربعة الماضية، حيث بسط سيطرته على طرق التجارة البحرية بوصفها طرق التجارة الأساسية عالمياً من خلال أساطيله والشواطئ المحتلة من قبله، حيث تقوم مجموعات دولية مثل بريكس وشنغهاي وأستانا بكسر هذه البنية القائمة وهذا ينسف بالتدريج علاقات التبادل اللا متكافئ على المستوى العالمي، أي ينسف الاستعمار الاقتصادي بالياته المختلفة ومنها التبعية التكنولوجية ومقص الأسعار والقروض وهجرة العقول وبالتالي انهيار المنظومة الرأسمالية العالمية في آخر مراحلها «الإمبريالية».

ويوضح الحزب هنا اكتشافاً مهماً جداً وهو أن الانتقال الجاري سيكون على النحو التالي «هو انتقال نحو نمط جديد من العلاقات الدولية من أحادية القطبية، نعم، ولكن عبر ثنائية قطبية

مؤقتة هي ما تعيشه الآن، وصوب اللاقطبية حيث يكون التكافؤ بين الدول والشعوب هو الأساس الفعلي للعلاقات الدولية بأسرها».

ويضيف الحزب في البند 5 في الرؤية فهماً استباقياً ومعرفياً لطبيعة وشكل الانتقال الجاري، حيث من المعروف أن التغييرات العالمية تحصل نتيجة حروب كونية يفرض فيها المنتصرون شكل ومضمون نظام عالمي يعبر بنفس الوقت عن توازن قوى دولي، أما اليوم يرى الحزب، وينبئ بنفس الوقت إلى أن الانتقال الذي يجري ودون حروب كونية «محكوم بكونه انتقالاً تراكمياً ويميزه عن الانتقال التدريجي» حيث يوضح ذلك «بأن ما يجري هو عملية تراكم بالنقاط بحيث عندما تصل إلى عتبة كافية يسقط الخصم كأنما بالضربة القاضية ولكن دون ضربة قاضية» ويشترط لنجاح ذلك «بأن هذا الانتقال محكوم بأن يجري بشكل شامل ومتزامن في مختلف ساحات الصراع، الاقتصادية والعسكرية والثقافية والأيدولوجية والتقنية محلياً وإقليمياً ودولياً».

كما يضيف الحزب اختراقاً معرفياً آخر حيث يقول «إذا كانت عملية التحرر من الاستعمار القديم قد بدأت بالتحقق بعد اتضاح ميزان القوى الدولي الجديد بعد الحرب العالمية الثانية»، ففي عصرنا الراهن ربما سيتم الأمر بطريق معاكس، فإنباء النظام العالمي القائم والانتقال إلى عالم جديد يمر بالضرورة «بالنقاط» أي عبر حسم جملة من الصراعات المحلية والإقليمية بالصد من المصلحة الأمريكية الصهيونية والغربية ويتطلب حسمها بالتوازي وبالتزامن لتشكل بمحصلتها مكافئاً للضربة القاضية.

**من المعروف أن
التغيرات العالمية
تحصل نتيجة حروب
كونية يفرض فيها
المنتصرون شكل
ومضمون نظام
عالمي يعبر بنفس
الوقت عن توازن
قوى دولي**

الواقعية الحكومية تعني المزيد من الإفكار والتجويع!



نقل عن رئيس الحكومة، خلال حديثه أمام مجلس الشعب بتاريخ 2023/7/24 في معرض استعراضه للإنجازات الحكومية، والسيناريوهات المنتظرة منها في ظل الإصرار على المضي بالسياسات التدميرية والمفكرة، ما يلي «لا بد من التوجه نحو خيار عملي وواقعي بخصوص أسعار بعض السلع الرئيسية المدعومة، وما يزيد من صعوبات اتخاذ قرارات إعادة هيكلة الدعم هو الفجوة الواسعة والكبيرة جداً بين مستويات أسعار المواد المدعومة من جهة، وتكاليف هذه المواد من جهة أخرى»!

■ عاصي اسماعيل

يمثل الواقعية العملية التي تحدث عنها رئيس الحكومة تحت قبة البرلمان! فالحديث المعمم عن الدعم وتكاليفه وفقاً للسباق الحكومي يتجاوز المواد التموينية «الخبز- السكر- الرز»، وأوسع من المشتقات النفطية «غاز- مازوت- بنزين»! ففاتورة الدعم التي تتحدث عنها الحكومة بأرقامها التريلونية تشمل، بالإضافة إلى ما سبق، الطاقة الكهربائية وبعض مستلزمات الإنتاج والأدوية وبعض أوجه الإنفاق العام على بعض القطاعات مثل القطاع الصناعي والقطاع الزراعي والقطاع الصحي والقطاع التعليمي و..

والوصول إلى إنهاء الدعم وفقاً للمسيرة الحكومية يعني المزيد من التراجع والترهل بكافة القطاعات أعلاه، مع الانعكاسات الكارثية لذلك على حياة المواطنين بمعاشهم وخدماتهم! فسيناريوهات الاستمرار بإفكار الغالبية مرسومة بدقة متناهية من قبل الحكومة، تماماً كحال سيناريوهات الحفاظ على مصالح الفلّة من كبار أصحاب الأرباح والناهبين والفاستدين، مع ضمان المزيد من فرص التريح والنهب لهؤلاء، والتي لا تغطيها عبارات الاعتراف بوجود الفساد في ظل غياب المحاسبة، مع تعزيز دوره وتوسيع قاعدته وتعميق كوارثه وموبقاته!

المعادلة الشاذة!

أما المعادلة الشاذة التي أوردها رئيس الحكومة في حديثه فتتمثل بواقع نقص الإنتاج الناجم عن تكاليف سياسة الدعم، بحسب قوله، وهي معادلة مقلوبة رأساً على عقب، مع تعام فاقع عن الأسباب الحقيقية لضعف الإنتاج وتراجع كنتاجية لجملة السياسات التقويفية والتدميرية لكل ما هو منتج في البلاد «عام وخاص- زراعي وصناعي»!

فعلى سبيل المثال فإن الواقعية الحكومية كانت غائبة تماماً في تحديد سعر شراء القمح من الفلاحين بأقل من التكلفة أو عند حدودها، وبالتالي تكبيد الفلاحين خسائر سنوية

ونقل عنه قوله أيضاً: «الخطورة حقيقة لا تكمن في الظروف التي نعيشها، بقدر ما تكمن في عدم قدرتنا على رؤية تلك الظروف وتحدياتها والتعامل معها، أو تكمن في رؤيتها ثم إنكارها وتجاهلها، وبالتالي الاستمرار بالسياسات نفسها من دون أي تغيير وكان شيئاً لم يكن»! وبحسب رئيس الحكومة فإن «تكاليف سياسة الدعم تنعكس ضعفاً في قدرة الدولة على تأمين المشتقات النفطية، ونقص المشتقات النفطية ينعكس نقصاً في توليد الطاقة الكهربائية وبالتالي نقصاً في الإنتاج»!

الدعم هو المستهدف الرئيسي!

حديث رئيس الحكومة الواقعي أعلاه أغفل عمداً جانباً هاماً من الواقعية العملية على مستوى المقارنة بين أسعار المواد المدعومة وتكاليفها وهو مستويات الدخل المنخفضة للغالبية من السوريين، وعلى الأخص العاملين بأجر لدى مؤسسات الدولة نفسها، والتي تجاوزت مفردة المحدودية إلى شبه الانعدام! والأكثر من ذلك هو الإصرار على الاستمرار بنفس السياسات التي أوصلتنا إلى ما نحن فيه، ليس على مستوى جرعات الإفكار المتزايدة من خلال سياسات الأجور الظالمة أو سياسات تخفيض الإنفاق العام وتخفيض الدعم الجائرة، بل على المستوى الاقتصادي والوطني العام! فالسياسات التي يعينها رئيس الحكومة بحديثه التغيير الواقعي هي فقط سياسات الدعم كاستهداف مباشر بغاية إنهائه، أما كل السياسات التدميرية المطبقة فهي ليست بحاجة للتغيير وفقاً للحكومة والرسميين في السلطة!

سيناريوهات مرسومة بدقة!

على ذلك فإن المتوقع خلال القريب العاجل على ما يبدو أن يتم قضم المزيد من الدعم، ضمن مسيرة إعادة الهيكلة المستمرة له، وصولاً إلى إنهائه كلياً وبأسرع وقت ممكن، وذلك ما

تؤدي إلى عزوفهم عن الإنتاج، أي تراجع في المحصول عاماً بعد آخر، وهو ما جرى ويجري مع كل المحاصيل الإستراتيجية الأخرى «القطن- الشوندر- الشعير- الذرة..»، وصولاً إلى زيادة فاتورة استيراد الكثير من المنتجات الزراعية سنوياً وليس القمح فقط، ولعل أمثلة البصل والبطاطا وبعض البقوليات قافعة بهذا الصدد!

وكذلك فإن الواقعية الحكومية بقيت مغيبة بما يخص محصول الحمضيات طيلة السنوات الماضية، وصولاً إلى تسجيل المزيد من التراجع بإنتاجه عاماً بعد آخر ما أدى إلى قطع أشجار الحمضيات واستبدال زراعة الأراضي بمحاصيل أخرى، أو هجرة الزراعة والأرض، وحال محصول الزيتون وإنتاج الزيت ليس بأفضلها حالاً!

أما الأكثر شذوذاً وتعامياً فهو أن حوامل الطاقة التي يحتاجها قطاع الإنتاج الصناعي «فيول- غاز- مازوت- كهرباء» سحب منها الدعم منذ حين، فهي تحسب على منشآت هذا القطاع وفقاً لحسابات التكلفة الحكومية «المرتفعة»، ما يسقط ذريعة تكاليف الدعم التي تحدث عنها رئيس الحكومة كسبب لضعف الإنتاج، ومع ذلك لا يتم تأمينها بما يكفي حاجات الإنتاج، مما يضطر لتأمين بعضها عبر السوق السوداء وبأسعارها، أو التوقف عن الإنتاج لارتفاع التكاليف، وهو ما يجري تباعاً!

فهل من شذوذ وتعامٍ مقصود أكثر من ذلك؟!

ضعف قدرة الدولة أم إضعافها

أما عن موضوع ضعف قدرة الدولة فهي تتجاوز ما تحدث عنه رئيس الحكومة، التي اقتصرها على تأمين المشتقات النفطية، بأشواط!

فضعف قدرة الدولة إرادي ومقصود وتلمسه يوماً على كافة المستويات وفي جميع القطاعات، وهو ليس ضعفاً بقدر ما هو إضعاف منظم ضمن مسيرة تقويفية لدور الدولة ومهامها وواجباتها، وبما يتوافق مع السياسات الليبرالية التدميرية المطبقة منذ عقود، مقابل تعزيز دور ونفوذ قلة من المتحكمين بمصائر العباد ومستقبل البلاد!

وهذا الإضعاف والتقويض لقدرة الدولة لم يكن سببه تكاليف سياسة الدعم بحال من الأحوال، بل هو نتيجة لجملة مترامية من الأسباب المتشابكة معاً كنتيجة حتمية للسياسات

الليبرالية المطبقة بأبشع الأشكال التوحشية! فالسياسات الأجرية المجحفة والظالمة لوحدها كفيلاً بإضعاف دور الدولة وقضم مهامها وتشويهها، اعتباراً من نبذ الكفاءات والخبرات وعدم التمكن من تعويضها بسببها، وصولاً إلى تعميم الفساد في مؤسسات الدولة وتعميقه، فالسياسات الأجرية نفسها فاسدة ومفسدة، ومع ذلك هناك إصرار عليها مع حملة السياسات الفاسدة الأخرى، البعيدة عن التغيير الواقعي بالمنظور الرسمي!

الخطر والخطورة!

حديث رئيس الحكومة تحت قبة البرلمان كان طويلاً ومتشعباً، تبريرياً ومتهرباً من المسؤوليات والواجبات، مع جرعات من التعامي المقصود عن الكثير من العناوين الهامة التي لا سيناريوهات رسمية لها، مثل تحسين الوضع المعيشي للمواطنين كعبارة مكررة وفاقة لمحتواها!

فنتيجته تمحورت كما سبق أعلاه بالهجوم على سياسات الدعم، وعلى ما تبقى منه بغاية إنهائه كلياً، وفقاً لسيناريوهات موضوعة قيد التنفيذ، مع كل الإصرار على المضي بالسياسات التمييزية والطبقية الجائرة المعمول بها، وغض الطرف عن المخاطر الكارثية لذلك على مصلحة العباد والبلاد!

فالسياسات المطبقة، بحوملها والمستفيدين منها نهياً وفساداً ونفوذاً، هي ما تمثل الخطر الحقيقي، ونتائجها الكارثية هي الخطورة التي لم يحسب لها أي حساب من قبل الحكومة والنافذين، لا على المستوى المعيشي والخدمي للسوريين ولا على مستوى الإنتاج والإنتاجية ولا على مستوى الاقتصاد الوطني ولا على مستوى المصلحة الوطنية عموماً، بما في ذلك مخاطر إعادة انفجار الأزمة بعواقب كارثية ووخيمة مجدداً وبشكل أكبر وأوسع!

وبكل اختصار فإن إنهاء الخطر والمخاطر المحدقة يبدأ بتغيير كل السياسات التدميرية المطبقة جملة وتفصيلاً، مع تقويض إمكانات المستفيدين منها نفوذاً وفساداً ونهباً، كي تستعيد الدولة مكانتها الطبيعية على مستوى دورها ومهامها وواجباتها بما يحقق مصالح البلاد والعباد، أي التغيير الجذري والعميق والشامل، وهو ما يجب أن يكون درءاً لما لا يحمد عقباه من كوارث ماثلة في ظل الاستمرار بنفس هذا النهج التدميري والتخريبي!

مولدات الأمبير تغزو الأملاك العامة بدمشق رسمياً!



منحت محافظة دمشق رخصتي إشغال أملاك عامة لوضع مولدات أمبير لتخديم بعض المناطق التجارية في المدينة.

■ سوسن عجيب

وهذه المناطق هي: «القنوات- سوق الهال الجديد- كفرسوسة- ساروجة- المزة- الميدان» مع بعض التفرعات لها. والحديث عن رخصتين تم منحهما من قبل المحافظة لا يعني مولدتي أمبير، بل عدداً كبيراً من مولدات الأمبير، بحدود 13 مولدة، والتي ستفرض وجودها على الأملاك العامة في المناطق المذكورة، لكن لمصلحة مستثمرين اثنين من ذوي الخطوة من كل بد! وقد سبق ذلك وضع مولدات أمبير لتخديم المنطقة التجارية في الشعلان وشارع الحمراء بدمشق، وجرى الحديث بحينها عن إمكانية توسيع انتشار تجارة الأمبيرات في مناطق تجارية وسكنية أخرى!

عذر أقبح من ذنب!

الترخيص الرسمي أعلاه لانتشار مولدات الأمبير في دمشق، بهذا العدد الكبير حالياً، سيفتح الباب أمام المزيد من الانتشار لهذه المولدات لاحقاً، وهو ما تم التوقف عنده من قبل بعض المواطنين واعتبروه ظاهرة سلبية تكرس واقع سوء التزود بالطاقة الكهربائية، مع إغلاق أي أمل لاحق بتحسين ساعات الوصل الكهربائي!

وحول ما أثير من ردات فعل واستهجان من قبل المواطنين نُقل عن مدير الأملاك العامة في محافظة دمشق عبر صحيفة الوطن ما يلي «إن ما تم منحه هو رخصة إشغال أملاك عامة

لوضع مراكز توليد كهربائية لتخديم مناطق تجارية فقط من دون السكنية. وهي بالتالي ليست رخصة لبيع الأمبيرات!» وقال أيضاً: «أن ترخيص مراكز التوليد هو حالة مؤقتة لحين زوال الأسباب معتبراً أن هذا الترخيص يساعد في معالجة ظاهرة انتشار مئات المولدات في الشوارع العامة، كما يساعد في السلامة المرورية والبيئية!» لن نتوه بالحديث عن الفصل بين رخصة إشغال الأملاك العامة ورخصة مولدات الأمبير وبيعها، وبين تخديم الأسواق التجارية أو المواطنين بمساكنهم، كما يريد لنا مدير الأملاك العامة في المحافظة!

فمن الواضح أن الرخصة ممنوحة بغاية وضع مولدات الأمبير لتخديم الأسواق حالياً، مع عدم ضمان توسعها لاحقاً لتخديم البيوت أيضاً، طالما الذريعة المسافة والتبرير الذي تم الاعتماد عليه من قبل المحافظة لمنح هذه الرخص هي الأسباب التي أدت إلى تردّي وسوء التزود بالطاقة الكهربائية عبر الشبكات وبشكل نظامي! فواقع الحال يقول إن هذه الأسباب لن تزول خلال فترة قريبة قادمة، ولعل أكبر مثال على ذلك أن الرخص الممنوحة للمستثمرين المحظيين حالياً مدتها عام، وستتجدد بعد ذلك تلقائياً!

لا مولدات صغيرة خاصة بعد الآن!

النقطة الأخرى التي تم التوقف عندها في حديث مدير الأملاك العامة أعلاه هو عبارة

«ظاهرة انتشار مئات المولدات في الشوارع العامة»، والتي كانت حلولها بحسب المحافظة يتمثل بالترخيص لمولدات الأمبير لتختصرها وصولاً إلى إنهاؤها!

وطبعاً هذا الإنهاء والاختصار ليس بغاية الحفاظ على السلامة المرورية والبيئة كما تحدث مدير الأملاك العامة، بقدر ما هي من أجل الحفاظ على مصالح مستثمري مولدات الأمبير أنفسهم وزيادة أرباحهم!

وبالتالي فمن المتوقع بعد وضع مولدات الأمبير في المناطق التجارية المذكورة أعلاه أن يتم منع استعمال المولدات الخاصة بأصحاب الفعاليات التجارية في هذه المناطق، بغاية إجبارهم للتزود بالطاقة الكهربائية من خلال مستثمري الأمبيرات، مع ما يعنيه ذلك من تحكم واستغلال بساعات الوصل وبالأسعار!

خارج القوانين والأنظمة!

أما أهم ما يمكن طرحه في سياق الحديث الرسمي من قبل المحافظة عن الاضطراب للجوء إلى مولدات الأمبير بسبب واقع الطاقة الكهربائي المزري حالياً فهو أن هذا الاضطراب كان يجب أن يتم التعامل معه وفقاً للنظم والقوانين المعمول بها!

فقد كان من واجب المحافظة أن تعلن عن مناقصة واستدراج عروض، وبشكل مفتوح لكل العارضين وليس للمحظيين فقط، من أجل ضمان الخدمة بأحسن المواصفات الفنية وبأقل الأسعار الممكنة بما يخص المتعاملين من المواطنين، وبأعلى الأسعار والامتيازات بما يخص حقوق المحافظة باستثمارها للأملاك العامة!

أين سيذهب الوفّر؟

أما السؤال الهام الذي طرحه المواطنون فهو عن الوفّر بالطاقة الكهربائية بعد هذا الغزو لمولدات الأمبير في الأسواق التجارية في العاصمة؟!

فهل سيستفيد هؤلاء في بيوتهم من هذا الوفّر، أم أن الوضع سيستمر على ما هو عليه من التردّي والتراجع الكهربائي، وبالتالي سيكون حال الاضطراب لفرض استئجار الطاقة الكهربائية عبر مولدات الأمبير من قبل المواطنين أكثر مشروعية بالمرحلة القادمة؟!

توجيه رسمي مع تحليل من المسؤوليات!

وبهذا الصدد ربما تجدر الإشارة إلى أن تجارة الأمبيرات لم تتم شرعيتها حتى تاريخه بشكل رسمي، بالرغم من زيادة أعداد مولداتها وتزايد انتشارها في الكثير من المدن والبلدان، وهي متروكة لتكون بعهدة المحافظين والبلديات دون مسؤولية مباشرة عنها، لا من حيث الناحية الفنية ولا من حيث ساعات التزود ولا من حيث الأسعار ولا من حيث مصادر مشتقاتها النفطية!

والأنكى من ذلك أن التوجيه الحكومي الرسمي بهذا الخصوص حول التدقيق بظاهرة انتشار الأمبيرات بتاريخ 2023/6/22 لم تكن غايته الحفاظ على مصالح المواطنين بل من أجل الحفاظ على مصالح ذوي الخطوة من مستثمري الأمبيرات فقط لا غير، مع تحليل وزارة الكهرباء من مسؤولياتها، والحكومة من واجباتها!

ونذكر هنا بما ورد عبر قاسيون بتاريخ 2023/6/25 في مادة بعنوان «رسمياً.. المشكلة ليست بظاهرة الأمبيرات المشوهة.. بل بما يثار حولها ولمصلحة من بالتالي»، والتي ورد فيها ما يلي: «النتيجة المتوقعة على إثر التوجيه الرسمي المستجد أعلاه أن تجري عمليات إعادة فرز وتقاسم ومركزة أكبر بين بعض الكبار فقط لا غير بما يخص الحصول على الأرباح المتأتية من الاستثمار الاستغلالي والجشع بالأمبيرات، وقطاع بدائل الطاقة عموماً»!

وهذا ما شهدناه حالياً في دمشق وغيرها من المحافظات، والقادم أسوأ من كل بد!

كارثية مسلسل أزمة الدواء المستمرة وجحيم التكاليف!



ما زالت أزمة الدواء مستمرة، فالكثير من الأدوية ارتفعت أسعارها في الصيدليات بنسب متفاوتة، دون الإعلان عن ذلك رسمياً، والكثير من الأصناف الدوائية فقدت، أو تم اللجوء لتقليص كميات توزيعها وبيعها، وطبعاً المتضرر هو المريض كما جرت العادة!

■ سمير علي

فلا جديد فيما جرى ويجري بما يخص أزمة الدواء المستمرة دون انقطاع طيلة السنوات الماضية وحتى الآن، وكذلك لا جديد في الحديث عن نية وزارة الصحة إجراء تعديل على أسعار الأدوية في القريب العاجل تجاوباً مع مطالب أصحاب معامل ومستودعات الأدوية!

فالسبب «الذريعة» المتمثل بمتغيرات سعر الصرف حاضراً دائماً وأبداً، لتبرير استمرار الأزمة، ولتسويع رفع الأسعار بين الحين والآخر، مع غض الطرف عن ثقلتها!

تأكيد رسمي!

أكد رئيس فرع دمشق لنقابة الصيدالة الدكتور حسن ديروان، انقطاع بعض أصناف الأدوية، مشيراً إلى مخاطبة النقابة المركزية ووزارة الصحة بذلك لتدارك حدوث أي أزمة دوائية في الفترة القادمة، وذلك بحسب صحيفة الوطن.

وكذلك أكد أن وزارة الصحة تدرس تعديل أسعار بعض أصناف الأدوية حتى لا يكون هناك انقطاع لهذه الأصناف وفي الوقت ذاته لا يكون هناك إرهاق للمواطنين في تأمين هذه الأدوية، وخصوصاً بعد ارتفاع سعر الصرف أمام الليرة وفق نشرة المصارف الرسمية الصادرة عن مصرف سورية المركزي!

ذرائع تقنين الأدوية!

وحول إجراءات التقنين بتوزيع الأدوية قال رئيس فرع نقابة الصيادلة بدمشق أن هناك تقنياً في بيع بعض الأدوية، من المعامل للمستودعات ومن ثم للصيدليات، حتى لا ينفد مخزون تلك المعامل بسرعة، وبالتالي هذا يؤدي إلى أزمة دوائية!

والأكثر من ذلك أن رئيس النقابة أشاد بالدور الذي تقوم به المعامل لتأمين السوق المحلية بالدواء لأطول فترة ممكنة، وعدم توقف إنتاجها!

مع العلم أن أزمة الدواء موجودة ومستمرة، وإجراءات تقنين التوزيع لم تقف، وعدم نفاذ المخزون في المعامل والمستودعات لبعض الأصناف الدوائية لا يعني عدم نفاذها من الصيدليات، وبالتالي تضرر المرضى واستغلالهم!

الاستغلال المنفلت!

إن الارتفاعات السريعة على الأصناف والزمير الدوائية قائمة ومستمرة، وبخسب مرتفعة تصل إلى 100% لبعض الأدوية، وهي لا تنتظر صدور النشرات السعريّة الرسمية لها من قبل وزارة الصحة، مع جرعات إضافية من الاستغلال السعري لبعض الأصناف والزمير ارتباطاً بآليات تقنين التوزيع المتحكم بها من قبل المعامل والمستودعات «نوعاً وكماً وسعراً»! والأمر بهذا السياق لم يعد يقتصر على أدوية

الأمراض المزمنة أو على حليب الأطفال أو بعض الأدوية النوعية!

فغالبيت الأصناف والزمير الدوائية تجري عليها عمليات التقنين في التوزيع والبيع، مع الكثير من عوامل الاستغلال المصاحبة لذلك على حساب صحة المريض، وربما على حساب بقاءه على قيد الحياة!

فسوق الدواء أصبح منفلتاً ومتفلتاً كغيره من أسواق السلع الأخرى، مع فارق نوعي طبعاً أن الدواء اضطراري، ومعدلات استهلاكه أو تلقيصها رهن بالمرض والجرعة المخصصة للعلاج من قبل الطبيب، ولا مجال للتخلي عنها أو تخفيضها كما يجري مع بعض السلع الأخرى اضطراراً!

فاتورة المرض المكلفة!

إن تكاليف علاج الإصابة بأي مرض أصبحت كارثية على المريض ودويه أكثر من المرض نفسه!

فالالتكاء على التأمين الصحي أو اللجوء إلى المستوصفات والمشافي العامة، على أهمية ذلك، أصبحت نتائجه التوفيرية محدودة بالمقارنة مع مجمل التكاليف الباهظة التي يتكبدها المرضى!

فالتأمين الصحي جزئي، ويتم تسديد فروقاته السعريّة من قبل المريض، والمشافي والمستوصفات العامة أصبحت تفتقر إلى الكثير من المستلزمات الطبية والعلاجية، والتي يتم طلب تأمينها من المريض من خارج هذه المشافي والمستوصفات، بما في ذلك الأدوية طبعاً!

فكشفيّة الطبيب بعشرات الآلاف، وأجور التحاليل والتصوير تصل إلى مئات الآلاف في بعض الأحيان، وصولاً إلى أسعار الأدوية المنفلتة وعوامل الاستغلال الكثيرة فيها!

فأبسط الأمراض وأقلها خطراً أصبحت تكاليف علاجه والتداوي منه لا تقل عن 100 ألف ليرة، وتكاليف الأمراض المزمنة تفوق هذا المبلغ

بكثير، وهي فاتورة شهرية اضطرارية لا بد منها للاستمرار على قيد الحياة!

أما فاتورة بعض الأمراض النوعية والخطرة، القابلة للعلاج أو العصىة عليه، فهي تتجاوز الملايين، يضاف إليها تكاليف المشافي في الكثير من الأحيان، وهي فواتير مستمرة وغير منتهية طالما بقي المريض على قيد الحياة، وأية حياة جحيمة يعيشها هذا المريض مع ذويه!

من الكارثة إلى الجحيم!

هذا الواقع الكارثي والجحيمي الذي يعيشه المرضى وذووهم، وعموم الفقيرين في البلاد، بما يخص الدواء والاستشفاء، ليس وليد اللحظة، أو بسبب ظروف الحرب والأزمة والعقوبات والحصار كما يدعي الرسميون، بل هو نتاج لجملة السياسات الليبرالية الظالمة المتبعة والتي أدت إلى قضم دور الدولة وتراجعها على مستوى المسؤوليات والواجبات والمهام تبعاً، اعتباراً من السياسات النقدية وسعر الصرف، وما نجم وينجم عنها من كوارث على مستوى تراجع الإنتاج وتخفيض معدلات الاستهلاك وارتفاع في مستويات التضخم، مروراً بسياسات تخفيض الإنفاق العام بآثاره ونتائجه الكارثية على كل الخدمات العامة وبكافة القطاعات، وليس انتهاءً بسياسات تجميد الأجور وسياسات تخفيض الدعم والسير نحو إنهائه، والتي أوصلت العاملين بأجر والفقيرين إلى ما دون حافة العوز الغذائي والجوع، وبالتالي تناقص مناعتهم والتعرض للمزيد من الأمراض، وبين كل ذلك هناك طبعاً وقبل كل شيء المصالح المريعة والمضمونة رسمياً لكبار أصحاب الأرباح والناهبين والفاستدين! فأبسط الأمراض قد تصبح مهددة للحياة في ظل هذا الواقع الجحيمي الذي تعيشه الغالبية الفقيرة، كيف مع الأمراض المزمنة والخطرة!؟

سوق الدواء

اصبح منفلتاً

ومتفلتاً كغيره

من اسواق السلع

الاخرى مع فارق

نوعى ان الدواء

اضطرابى ومعدلات

استهلاكه رهن

بالمرض والجرعة

المخصصة للعلاج

من قبل الطبيب!

الحصار مقابل المقاومة الاقتصادية



في العدد الماضي من قاسيون، تحدثنا عن الخطوات الأولى التي اتخذتها كوبا، بوصفها الدولة التي تعرضت لأطول وأقسى عقوبات وحظر اقتصادي في العالم، من أجل ضمان الاستمرار في عالم كانت فيه السطوة الأمريكية والهيمنة الغربية في أوجها. وفردنا مساحة للحديث عن الاخفاقات التي رافقت هذه الخطوات الأولى. في هذا العدد، نستكمل حديثنا حول السياسة التي اتبعتها كوبا منذ ما بعد الحرب الباردة إلى اليوم، للإشارة إلى المروحة الواسعة من الإجراءات التي تستطيع الدول أن تقوم بها رغم تعرضها للعقوبات الاقتصادية.

■ قاسيون

عندما انتهت الحرب الباردة، وجدت كوبا نفسها فجأة معزولة، وحاولت الولايات المتحدة الاستفادة من الوضع بفرض عقوبات جديدة. لكن الحكومة الكوبية تمكنت في نهاية المطاف من الهروب من الطريق المسدود، من خلال إعادة التفكير في بعض القضايا الاقتصادية، وحققت نجاحاً ملفتاً، ولا سيما في البدايات.

السبلات والإيجابيات للتكيف الكوبي السريع اقتصادياً

تكيفت كوبا - بسرعة كبيرة ربما - مع البيئة الجديدة. قالت الحكومة نعم للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وأقرت بالعمل الحر، وأنشأت سوقاً للنقد الأجنبي، واستثمرت في السياحة، وأعطت الضوء الأخضر لتغييرات شاملة استهدفت «تحسين البيئة الاستثمارية الكوبية». وسرعان ما أثبتت مجموعة الإجراءات هذه أنها ضارة للغاية؛ حيث أدت «الإصلاحات» المالية إلى مضاربة جماعية، وأدت تدفقات السياح غير

المنضبطة إلى زيادات في الأسعار، وأدى ارتفاع كمية العملات الأجنبية المتداولة إلى تغذية الفساد. استغرق الأمر سنوات للحد من دولة الاقتصاد، وإعادة تأكيد سيطرة الدولة على الأعمال التجارية الخاصة والسوق المالية وإيقاف ثقافة الرشوة التي تنامت بسرعة.

الدرس المستفاد هنا هو أنه في حين أنه من الصحيح أنه لا يمكن أن تكون مقاومة اقتصادية بدون قدرة عالية على المرونة والتكيف، يجب ألا يكون هذا التكيف متسرعاً. ويجب على صناع القرار التصرف ببصيرة وتبني عقلية لاعب الشطرنج، أي أنه يجب عليهم دائماً التفكير فيما سيأتي بعد ذلك. في الواقع، لم تستفد كوبا من الشراكة الاستراتيجية الموقعة مع دول جديدة بالشكل الأمثل، وتحديدًا مع الصين وفنزويلا، فخلال أوائل عام 2000، استوردت كوبا التكنولوجيا والمعدات من الصين، والنفط من فنزويلا، وصدرت النيكل وسلع أخرى إلى كليهما، وتلقت مساعدات من كليهما، لكنها لم تستثمر العائدات في تنمية الاكتفاء الذاتي.

وبدأت السلطات الكوبية تتحدث عن إحلال الواردات في وقت متأخر نسبياً. على أي حال، هناك شيء يمكن تعلمه من هذه الفترة. واحدة من الحقائق الأكثر إثارة للاهتمام في التعاون الكوبي الفنزويلي خلال عهد تشافيز هي اتفاق مؤرخ في عام 2000، والذي بموجبه كان على فنزويلا تصدير 53,000 برميل نفط يومياً بأسعار تنافسية مقابل 20,000-30,000 طبيب ومعلم كوبي.

تجربة الزراعة الحضرية:

نموذج براق

لدى اقتصاد المقاومة الكوبي دروس يعلمها للمراقبين الخارجيين: اضطرت كوبا إلى مواجهة نقص شبه كامل في المعدات والوقود في حقبة ما بعد الحرب الباردة، التي كانت على وشك إشارة مجاعة في جميع أنحاء البلاد، وأجرت عصفاً ذهنياً لمعالجة مسألة الأمن الغذائي.

اعتادت البلاد على استيراد الوقود والأسمدة وقطع الغيار وغيرها من التقنيات المتعلقة بالزراعة من الكتلة التي يقودها الاتحاد السوفيتي، لكنها الآن لم تعد قادرة على الاعتماد على تلك البلدان.

كما يقول المثل: الجوع يشحذ الإبداع، وكانت كوبا جائعة حرفياً. وجد صانعو القرار الحل لمشاكلهم في تجربة رائدة للزراعة الحضرية، أدت إلى بناء مزارع صغيرة وشبه عامة في الهواء الطلق في عدد من المدن، بما في ذلك هافانا، على خلفية انتشار مراكز البحث والتطوير للأسمدة الحيوية والمبيدات والبذور. بحلول عام 2003، كان لدى كوبا 35,000 فدان من المزارع الحضرية

تنتج 3,4 مليون طن من الغذاء، وتوظف 200,000 شخص وقادرة على تقليل استهلاك الوقود والأسمدة الكيماوية والمبيدات الاصطناعية، على التوالي، بنسبة 50% و10% و5% مقارنة بعشر سنوات سابقة. بحلول عام 2012، كان لدى هافانا وحدها أكثر من 100,000 فدان من المزارع الحضرية.

اليوم، تعمل أكثر من 300,000 مزرعة حضرية وحدائق طعام في كوبا، حيث تنتشر على أكثر من مليون هكتار. المزارع الحضرية وحدائق الطعام قادرة على تلبية أكثر من 50% من الطلب المحلي على الفواكه والخضروات الطازجة «الذروة هي 90% في هافانا». وأكثر من ذلك، ثمة حوالي 100 مركز علمي مرتبط بالجامعات لدعم تجربة الزراعة الحضرية بأبحاثها حول استغلال التربة، وتآكل التربة، والأسمدة الحيوية.

معجزة الرعاية الصحية.. نعم المقاومة ممكنة!

لم تسلم الرعاية الصحية من الحصار الاقتصادي، وهو الأمر الذي جعل ثمة تهديداً وجودياً لكوبا، بالنظر إلى أن شركات الأدوية الأمريكية الكبرى تسيطر على حوالي 80% من السوق العالمية للأدوية وبراءات الاختراع الطبية.

من الناحية العملية، لا تستطيع كوبا شراء مجموعة واسعة من الأدوية والمعدات المتخصصة، ابتداءً من المجاهر الجراحية إلى أدوية علاج السرطان وغيرها، وأولئك الذين ينتهكون الحصار، سيواجهون غرامات باهظة، حتى عندما يتصرفون بموجب



لم تسلم الرعاية الصحية من الحصار الاقتصادي، وهو الأمر الذي جعل ثمة تهديداً وجودياً لكوبا

.. دروس من التجربة الكوبية 2/2

300,000

اليوم، تعمل أكثر من 300,000 مزرعة حضرية وحدائق طعام في كوبا، حيث تنتشر على أكثر من مليون هكتار

50%

المزارع الحضرية وحدائق الطعام قادرة على تلبية أكثر من 50% من الطلب المحلي على الفواكه والخضروات الطازجة

8,2

يوجد في كوبا 8,2 طبيب لكل 1000 شخص في البلاد. بينما يوجد في الولايات المتحدة 2,5 طبيب لكل 1000 شخص فقط



أخرى بعيدة النظر. لكن كوبا حققت في نهاية المطاف نتائج ملحوظة في الأمن الغذائي والرعاية الصحية وفي القدرة على البقاء في عالم الهيمنة الأمريكية. فوق ذلك، يمكن استنتاج أن المقاومة الاقتصادية لها علاقة كبيرة بعوامل غير اقتصادية:

- الأيديولوجية: حيث جمعت الناس على المقاومة، ودفعت لابتكار الحلول والقتال حتى النفس الأخير.
- يمكن التغلب على العقوبات ونُدرة الموارد في وجود الإبداع والابتكار - الأطباء الكوبيون أثبتوا أن معجزة الرعاية الصحية هي نتيجة لجهود إبداعية كبيرة.
- لا يمكن أن تكون هناك مقاومة اقتصادية دون نزاهة. يولي النظام الكوبي أهمية كبيرة للحوافز المعنوية. يحضر العمال والمديرون دورات مصممة لغرس القيم الغيرية، وتعزيز الانضباط في العمل، وتشجيع السلوك الموجه نحو الهدف. نتيجة لذلك، تتمتع المؤسسات بشعور قوي بالمسؤولية الاجتماعية وتقدم كل ما لديها عندما تشن الحكومة معارك الإنتاج ضد الغرب.
- لا ضرورة للقلق إذا لم يكن هناك دولارات: تثبت كوبا أنه لا توجد حاجة إلى التجارة بالدولار: فهناك مقايضة، وهي ممارسة تم التقليل من شأنها إلى حد كبير سابقاً، ويمكن أن تسمح للبلدان بعقد صفقات سلع مقابل سلع، وحتى سلع مقابل خدمات، وكذلك سلع مقابل عملات محلية.

تتطلب الخبرات الكوبية، كما فعلت إيطاليا خلال جائحة كوفيد 19. أرقام هذا «الاقتصاد داخل الاقتصاد» تتحدث بصوت عال: 37,000 طبيب يتم «تصديرهم» في المتوسط سنوياً، مع استفادة أكثر من 70 دولة من خبراتهم، وحوالي 8 مليارات دولار ربما تكسبها كوبا سنوياً.

يشتهر الأطباء الكوبيون بكونهم مبتكرين ومعتادين على الحصول على نتائج كبيرة بموارد قليلة، حتى عندما يتعلق الأمر بالسرطان وفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز. وترتبط سمعتهم القائمة على الحقائق ارتباطاً وثيقاً بالعقوبات الاقتصادية، التي تجبرهم على الإبداع، وعلاج الأمراض وسط ظروف قاسية، وتطوير نسخ محلية من الأدوية الأجنبية، وتصميم نسخ منخفضة التكلفة من التكنولوجيا والمعدات الأجنبية. ونتيجة لذلك، وبالإضافة إلى تصدير الأطباء، تبيع كوبا أيضاً الأدوية والتكنولوجيا الطبية المنخفضة التكلفة إلى دول الجنوب العالمي.

الاستنتاجات التي يمكن التوصل لها من الحالة الكوبية

كوبا مثال حي على المقاومة الاقتصادية. لم يشهد أي بلد مثل هذه الحرب الاقتصادية الواسعة والطويلة الأمد. ومما يزيد من تفردا أن كوبا لا تملك موارد طبيعية كبيرة وأنها أيضاً في موقع جغرافي غير موات، وهما عاملان يميزانها عن الكثير من الدول التي تعرضت للحظر الاقتصادي والعقوبات. كان القرارات الاقتصادية الكوبية في بعض الأحيان قصيرة النظر وأحياناً

والتدريب المهني و «الرعاية الصحية في الأحياء»، والتي تبلغ قيمتها في المتوسط 11% من الناتج المحلي الإجمالي السنوي.

يمكن للمواطنين الحصول على العلاجات واللقاحات مجاناً، لأن نظام الرعاية الصحية عالمي، ويتم تعيين طبيب أسرة لهم. يطلب من المواطنين إجراء فحص واحد على الأقل سنوياً، وينقسمون إلى «فئات خطر» على أساس الأمراض وأنماط الحياة غير الصحية. إن دورية الفحوصات، التي يتم تقييمها وفقاً لفئة المخاطر، تعني أن عدداً قليلاً من المواطنين يعانون من أمراض غير مشخصة.

كما أن الجامعات مجانية لجميع المواطنين، حيث تغطي الدولة الرسوم الدراسية وتكلفة المواد الدراسية. والأكثر من ذلك، اعتادت الجامعات على اللجوء إلى دعوات التسجيل الموجهة لتلبية الاحتياجات الوطنية المحددة. على سبيل المثال، بحثت الجامعات بشكل رئيسي عن الفنيين المحتملين خلال ستينيات القرن العشرين، لكنها كانت تبحث عن أطباء محتملين منذ تسعينيات القرن العشرين.

الطب والصحة:

«اقتصاد داخل اقتصاد»

تحرص الجامعات بشكل خاص على الحصول على طلاب الطب نظراً لحقيقة أن كوبا تمكنت من بناء اقتصاد كامل على تصدير العاملين في المجال الطبي على مر السنين. حيث الطلب على الأطباء الكوبيين مرتفع للغاية، ويتمتعون بسمعة ممتازة من حيث الكفاءة. حتى الدول الأوروبية بدأت

تفويض من المنظمات الإنسانية. لم يكن أمام كوبا خيار سوى الاستثمار في ما يمكن أن نسميه «سيادة الرعاية الصحية»، وهو مصطلح أصبح العالم يعرفه مع تفشي جائحة كوفيد 19. حيث أدت حملة الاستثمار المستمرة في «سيادة الرعاية الصحية» إلى نتائج مذهلة، والتي تبدو أكثر استثنائية إذا ما قورنت بالولايات المتحدة:

- كان متوسط العمر المتوقع عند الولادة في كوبا 62 عاماً في عام 1959، لكنه ارتفع بشكل مطرد منذ ذلك الحين، حيث لحق بالولايات المتحدة في عام 2020، وتجاوزها في عام 2021 ليصبح 78,9 سنة مقابل 76,1 في الولايات المتحدة.
- بلغ معدل وفيات الأطفال في كوبا 47,3 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي في عام 1969، وانخفض إلى 4,1 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي في عام 2022. في الولايات المتحدة، انخفضت الوفيات لكل 1000 مولود حي من 21,4 إلى 5,5 خلال نفس الفترة.
- يوجد في كوبا 8,2 طبيب لكل 1000 شخص. يوجد في الولايات المتحدة 2,5 طبيب لكل 1000 شخص.

إن المقارنة بين تحسين الرعاية الصحية في كوبا وتراجع الرعاية الصحية في الولايات المتحدة هي أفضل طريقة لفهم أهمية ما فعلته كوبا، حيث قدمت برهاناً على ما يمكن أن تفعله البلدان الفقيرة بالموارد ولكن الغنية بالأدوية. إن معجزة الرعاية الصحية في كوبا هي نتيجة لعقود من الاستثمارات في تصنيع الأدوية منخفضة التكلفة



كوبا مثال حي على المقاومة الاقتصادية. لم يشهد أي بلد مثل هذه الحرب الاقتصادية الواسعة والطويلة الأمد. ومما يزيد من تفردا أن كوبا لا تملك موارد طبيعية كبيرة وأنها أيضاً في موقع جغرافي غير موات، وهما عاملان يميزانها عن الكثير من الدول التي تعرضت للحظر الاقتصادي والعقوبات. كان القرارات الاقتصادية الكوبية في بعض الأحيان قصيرة النظر وأحياناً

عمق الأزمة في ألمانيا أكبر من الإنكار



هناك في ألمانيا من يحاول تحسين جاذبية الاستثمار، وكذلك إعادة إحياء الصناعة التي تموت. لكن تراجع التصنيع في البلاد مستمر منذ أكثر من عشرة أعوام، ولا أحد يريد الاستثمار طواعية في ألمانيا. إن قادة الاتحاد الأوروبي وإحدى أكثر البلدان ثراء في العالم تفقد موقعها. تعاني ألمانيا من الركود منذ عدة أعوام، ومؤشر الصناعة وجاذبية الاستثمار تنخفض بشكل مستمر. لم تعد التصريحات حول الأزمات التي تعاني منها الصناعة الألمانية مجرد خدع تهدف إلى تخفيض الضرائب ورفع المعونات. تستند التصريحات اليوم إلى حقائق مجردة يمكنها أن تخيف كل ألماني. في نهاية المطاف، إن نظرت إلى المؤشرات والإحصاءات دون اتخاذ موقف مسبق، ستتمكن من معرفة أن ألمانيا تبتعد عن المسار الذي جعلها دولة ثرية.

■ بالتليوز ترجمة: قاسيون

الجميع يعلم أن الشركات الألمانية تنقل الإنتاج إلى خارج البلاد، لكن قلة يفكرون في تأثير ذلك على ألمانيا. يمكن بالطبع الحديث عن خسارة الوظائف وانخفاض مؤشرات التصنيع، لكن في الحقيقة، ألمانيا تعاني من الركود منذ عقد. وخلافاً لما يعتقد البعض، لم يصل الوضع إلى ذروته مع بدء العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، بل بدأ بالانخفاض منذ عام عندما انخفض مؤشر «S&P PMI» إلى أدنى مستوى خلال 25 شهراً عند 48 نقطة. اليوم في عام 2023 وصل المؤشر إلى 38 نقطة. قد يكذب ممثلو الشركات عندما يتحدثون عن مدى عمق أزماتهم، لكن الإحصاءات والحقائق البسيطة لا يمكن إنكارها، الصناعة الألمانية هي حقاً في حالة خطر. هذا أمر شديد الخطورة على الاقتصاد الألماني، لأنه في عام 2022 كان 30% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد قادمًا من المصانع وورشات التصنيع. الاقتصاد الألماني يعتمد بشكل مفرط على التصدير، والتصدير نفسه يعتمد على الصناعة.

هناك بعض مجالات العمل التي نمت في ألمانيا بالرغم من ذلك، مثل مجال عمل البناء الذي نما حجمه بنسبة 15% منذ 2013. لكن هذا لا يعوّض عما يحدث في بقية الصناعات. منذ

بداية 2022 طال الانخفاض تقريباً كامل الإنتاج الألماني بنسبة 20%، وقد عانت الصناعات الألمانية الكيميائية من الضربات الأكبر. قد يبدو بأن الموت البطيء للإنتاج هو مشكلة بحد ذاته، لكن الحقيقة أن ذلك يتضمن مشكلة أكثر خطورة، وهي خسارة جاذبية الاستثمار. الناس اليوم مترددون جداً في الاستثمار في المشاريع الألمانية، رغم أن البلاد كانت قبل فترة قريبة واحدة من أكثر المقاصد جاذبية لصناديق التحوّل والشركات الأجنبية. على طول عام 2022 بلغت الاستثمارات من الدول والشركات الأجنبية في ألمانيا 10,5 مليار يورو، وهو رقم منخفض بشكل هائل. ليس ذلك فقط، فحتى الألمان لا يريدون الاستثمار في أرضهم، حيث استثمروا خلال عام أكثر من 125 مليار يورو خارج ألمانيا.

يتسرب رأس المال والإنتاج خارج ألمانيا، وقريباً سيكون هناك تسرب للعقول والأيدي العاملة أيضاً، حيث إن المختصين المهرة سيذهبون للعمل في بلدان أخرى بعد إغلاق المصانع في ألمانيا. طبعاً تحاول الحكومة الألمانية تصحيح الوضع وتشجيع الاستثمارات بطرق سياسية. كمثال بفضل جهودهم استثمرت شركة إنتل الأمريكية 30 مليار يورو في إنتاج أشباه الموصلات في شرق ألمانيا. سيبدو أن هذا مؤشر جيد، ولكن في مرحلة سابقة عندما لم تكن الاستثمارات بحاجة إلى تحفيز من الضغط السياسي بل

بالرفاه الاقتصادي، كان يتم استثمار 50 مليون يورو على الأقل سنوياً.

الرهان على أشباه الموصلات

من الواضح أن الحكومة الألمانية تراهن على إنتاج أشباه الموصلات مؤخراً. بات معروفاً بأن السلطات تتجه لجمع 20 مليار يورو كإعانات للشركات التي تريد بناء مصانع رقاقات في ألمانيا. وكما لاحظت أولغا بيلينكايا، رئيسة قسم التحليل الاقتصادي الكلي في Finam، فألمانيا تتطلع لتقليد الولايات المتحدة «أظهرت دراسة أجرتها وزارة الخزانة الأمريكية أنه منذ نهاية عام 2021، تضاعف الإنفاق على الإنشاءات الصناعية بالقيمة الحقيقية، في حين تضاعفت تكاليف البناء في إنتاج أجهزة الكمبيوتر والإلكترونيات والمعدات الكهربائية أربع مرات تقريباً. في أستراليا والمملكة المتحدة، زاد الإنفاق الحقيقي على البناء الصناعي بنسبة 40% في عام 2022. «زيادة كبيرة، ولكن ليس مثل هذا الاختراق كما هو الحال في الولايات المتحدة». أما ألمانيا، فوصلت إلى ركود البناء الصناعي الجديد بعد 10 سنوات من الاتجاه الهبوطي».

ترى بيلينكايا بأن رغبة ألمانيا بجمع معونة بقيمة 20 مليار يورو للشركات التي تبني مؤسسات في البلاد لإنتاج الرقائق يرجع إلى الرغبة في تقليل الاعتماد على الإمدادات الخارجية، من كوريا الجنوبية وتايوان. لكن مقدار الإعانات المحسوب لعدة سنوات هو أقل من مبلغ التمويل اللازم لإنتاج أشباه الموصلات في الولايات المتحدة - 52 مليار. من غير المحتمل أن يتم عكس الاتجاه طويل المدى لتراجع التصنيع في ألمانيا، لكن يمكن أن يغير المظهر التكنولوجي للإنتاج الألماني إلى الأفضل. من المحتمل أن يتم إدخال خطوط إنتاج روبوتية مع الحد الأدنى من المشاركة البشرية. خاصة أن هذا الخيار

بالنسبة للسلطات الألمانية سيزيل عنها ضغط الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة، والتي بات تأمينها مسألة صعبة بسبب المشكلات مع روسيا.

التضخم يعقد الوضع بشكل خطير في ألمانيا. فكما لاحظت مؤسسة Merkur، جميع من يعيشون «من الراتب إلى الراتب» يعانون من ارتفاع الأسعار، وبشكل هائل ثلث سكان ألمانيا. تم إجبار 43% من سكان ألمانيا على خفض النفقات كي يتمكنوا من النجاة إلى آخر الشهر لأنهم يقبضون أقل من 2500 يورو شهرياً، ولكن حتى الذين يجنون أعلى من ذلك تم إجبارهم على تخفيض 22% من نفقاتهم. يشرح هذا سبب ارتفاع نسبة الألمان الذين يفضلون علاقات جيدة وتعاوناً مع روسيا. في 2022 كان 13% من الألمان فقط يريدون أن تتقارب بلادهم من روسيا، مقابل 72% يصرون على تقوية العلاقات مع الولايات المتحدة. اليوم ارتفعت نسبة المطالبين بعلاقات جيدة مع روسيا إلى 37%.

وفقاً لبافلو دانييلين، مدير مركز التحليل السياسي الألماني «أصبحت خيبة الأمل الشعب الألماني. إنهم مقتنعون بأنهم محكومون إما من دمي أو من أغبياء. جاء الأمر كما لو أن حماماً من الماء البارد ضرب ألمانيا. يتساءلون عما إن كانوا قد اطلعوا على الحقيقة كاملة. الأمر الآخر أنهم باتوا حانقين اليوم على سياسة الهجرة وعلى الأفغان والأوكرانيين والسوريين، وهي القشة الأخيرة للحمام البارد الذي أصابهم... هناك الكثير من الفقراء في ألمانيا تلقوا دعماً من الدولة ومن مختلف المؤسسات الخيرية. في السابق كان بإمكان الألمان الفقراء الذهاب إلى السوبرماركت للحصول على الطعام بالمجان أو بسعر منخفض. الآن حصل الأوكرانيون على جميع المنتجات المجانية. لقد حصلوا على الضمان الاجتماعي ذاته الذي حصل عليه الألمان الذين عملوا لمدة عشرين عاماً قبل أن يخسروا وظائفهم. هذا يزعج الناس ويجعلهم حانقين ويفكرون».

تراجع محصول القطن وملازات الاستيراد الكارثية!

أقرب موعد حصاد محصول القطن للموسم الحالي، الذي تبدأ عمليات زراعته مطلع شهر نيسان، فيما تبدأ عمليات حصاده عادة بالنصف الثاني من شهر آب لينتهي قبل بدء هطول الأمطار الخريفية، التي تؤثر سلباً عليه، مطلع شهر تشرين الأول.

■ عادل إبراهيم

وقد سجل هذا المحصول الإستراتيجي الهام تراجعاً كبيراً خلال السنوات الماضية، سواء على مستوى المساحة المزروعة أو على مستوى كم الإنتاج، وهذا يعني مزيداً من التراجع على مستوى كل الصناعات النسيجية «العامة والخاصة» التي تحمل قيمة مضافة، والتي تعتمد على هذا المحصول كمادة أولية، وخاصة التصديرية منها!

وتجدر الإشارة إلى إن هذا المحصول الإستراتيجي كان يعتبر الأول زراعياً والثاني صناعياً على مستوى القطر وذلك خلال سنوات عديدة!

فما هي النتائج المتوقعة لهذا المحصول الإستراتيجي للموسم الحالي والانعكاسات السلبية على الواقع الاقتصادي العام؟!

خطط التراجع المبرمج!

بحسب وكالة سانا بتاريخ 2023/5/10 فقد بين المهندس أحمد حميدي رئيس دائرة المحاصيل الحقلية في مديرية الإنتاج النباتي بوزارة الزراعة أن «إجمالي المساحات المزروعة بالقطن لغاية تاريخه بلغ 9,038 هكتاراً من المساحة المخطط تنفيذها والبالغة 14,752 هكتاراً، وبنسبة تنفيذ 62%، مشيراً إلى أن عملية الزراعة مستمرة حيث تمت مراعاة الموارد المائية المتاحة عند وضع خطة الزراعة لهذا الموسم».

وعن واقع الخطة لعام 2022 فقد ورد عبر سانا بتاريخ 2022/5/25 ما يلي: «بين المهندس أحمد حميدي رئيس دائرة المحاصيل الحقلية في مديرية الإنتاج النباتي أن إجمالي المساحات المزروعة بالقطن لغاية تاريخه بلغت 23,407 هكتارات من المساحة المخطط تنفيذها والبالغة 57,365 هكتاراً وبنسبة تنفيذ 41% لافتاً إلى أن عملية الزراعة مستمرة في بعض المناطق وينسب محدودة».

من الواضح أن المساحة المخططة لزراعة المحصول الإستراتيجي والهام للعام الحالي تمثل استمرار التراجع المسجل خلال السنين الماضية له!

ففارق المساحة المخططة لزراعة المحصول بين عامي 2022-2023 هي 42,613 هكتاراً، وهذه المساحة الكبيرة نسبياً مخططة بالتراجع رسمياً، ناهيك عن تراجع نسب التنفيذ الفعلي للخطة الموضوعية!

بعض البيانات عن الأعوام السابقة!

الجدول التالي يوضح المساحات المزروعة بمحصول القطن وكم الإنتاج في بعض السنوات الماضية، وذلك من واقع بيانات المكتب المركزي للإحصاء عن عام 2022 الصادرة مؤخراً:

العام	المساحة المزروعة / ألف هكتار	كمية الإنتاج / الف طن
2007	192.8	711.5
2010	172.4	628.3
2015	45.1	130.5
2020	32.5	74
2021	29.3	14.1

توضح البيانات الرقمية أعلاه واقع التراجع السنوي الكبير لمحصول القطن على مستوى المساحة وكم الإنتاج، سواء في سنوات ما قبل الحرب والأزمة أو خلالها، وصولاً إلى السنوات الأخيرة التي سجلت مزيداً من التراجع المخطط رسمياً كما ورد أعلاه.

فالتراجع على مستوى المساحة بين عام 2007، التي كانت فيه 192,8 ألف هكتار، وصولاً إلى عام 2023 التي وصلت إلى 14,7 ألف هكتار، هو بفارق 178,1 ألف هكتار فقط لا غير!

سقوط المبررات وتهاوي الذرائع!

الأرقام والبيانات أعلاه تتهاوى معها ذرائع الحرب والأزمة، بدليل الأرقام التراجعية للمحصول- مساحة وكم إنتاج- خلال سنوات ما قبل الحرب!

وكذلك تسقط مبررات خروج بعض المناطق عن سيطرة الدولة أو ذرائع الواقع الأمني في بعضها، على اعتبارها دخلت في حسابات المساحات المخططة رسمياً!

فمن ضمن المساحات المخططة للعام الحالي في بعض المناطق نورد ما أتى عن لسان رئيس دائرة المحاصيل الحقلية في مديرية الإنتاج النباتي بوزارة الزراعة عبر وكالة سانا بتاريخ 2023/5/1 حول توزيع زراعة القطن للموسم الحالي أن الحسكة جاءت أولاً بزراعة 6,135 هكتاراً، ثم دير الزور بـ 1,500 هكتار، فالرقة بـ 1,000 هكتار.

صعوبات ومعوقات تؤدي إلى إنهاء المحصول!

بغض النظر عن الخطط الرسمية الموضوعية،

على مستوى المساحات ونسب تنفيذها، فإن ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج تعتبر من أهم الصعوبات التي تواجه الفلاحين، والتي أدت عملياً إلى تراجع إنتاج المحصول، وبحال استمرارها فإن الوضع سيستمر بالتراجع!

ويمكن تلخيص التكاليف المرتفعة بالتالي، قيمة البذار المرتفعة، وأسعار الأسمدة المتحكم بها من قبل بعض المستوردين والتجار، وتكاليف المحروقات وتزايد أسعارها في السوق السوداء، بالإضافة إلى عدم توفر مياه الري الكافية وبالتالي اللجوء إلى مصادر ري أخرى مكلفة، وأخيراً أجور الأيدي العاملة المرتفعة! لباقي بعد كل ذلك الأسعار المعتمدة رسمياً للمحصول، والتي لا تغطي من الناحية العملية تكاليف إنتاجه، كما غيره من المحاصيل، الأمر الذي يوقع الفلاحين بالخسارة موسماً بعد آخر، ما يدفعهم للتخلي عن زراعة المحصول واستبداله بمحاصيل أكثر جدوى بالنسبة إليهم! وفي ظل استمرار سياسات تخفيض الدعم الجائرة فإن تكاليف مستلزمات الإنتاج ستستمر بالارتفاع من كل بد، الأمر الذي لا يعني تسجيل المزيد من التراجع على مستوى المساحات المزروعة وكم الإنتاج فقط، بل يعني السير نحو إنهاء هذا المحصول كلياً، وهو ما يجري عملياً بدليل الأرقام المبينة أعلاه!

الانعكاسات السلبية الكبيرة!

تراجع محصول القطن عاماً بعد آخر، المخطط والمبرمج أو لأي سبب آخر، لا يعني الإضرار بمصلحة الفلاحين الذين يعتمدون على هذا المحصول في حياتهم ومعاشهم أو آلاف العاملين في هذا المحصول فقط، بل يعني تكريس تراجع الصناعات القائمة والمعتمدة عليه كمادة أولية «غزل ونسيج وأقمشة والبسة و...» عامة أو خاصة، وهي كثيرة ومتنوعة جداً، مع كل القطاعات العاملة بسلاسل توريد وتوزيع وتسويق إنتاجها، وهذا يعني مئات الآلاف من العاملين أيضاً!

مع الأخذ بعين الاعتبار أن قطاع الصناعات النسيجية وقطاع صناعة الألبسة تعتبر قطاعات تصديرية، وهي بالتالي مولدة للثروة وموردة للقطع الأجنبي، بالإضافة إلى كونها تؤمن احتياجات الاستهلاك المحلي منها!

حبل النجاة المكلف باللجوء إلى الاستيراد!

أمام هذا الواقع التراجعي السنوي لمحصول

القطن، تم تسويق وتبرير استيراد بعض مستلزمات الإنتاج لقطاع النسيج والألبسة خلال السنوات الماضية، وهو أمر ضروري وهام لاستمرار هذه الصناعات، لكن من المفترض أن يكون مؤقتاً ضمن خطط إعادة الاعتبار للمحصول الإستراتيجي، بحال توفر النية الرسمية في ذلك!

فقد تم اللجوء إلى استيراد القطن المحلوج والخيوط القطنية خلال الأعوام السابقة من أجل استمرار عجلة الإنتاج في هذا القطاع الصناعي الهام «العام والخاص»، ما يعني فقدان جزء من القيمة المضافة التي يعول عليها بالجانب الاقتصادي افتراضاً!

وفي ظل استمرار تراجع المحصول سيستمر الاضطرار لاستيراد بعض مستلزمات الإنتاج له «قطن أو خيوط وسواها» على اعتبارها ملاذاً لبقاء عجلة الإنتاج في بعض ما تبقى من منشآت عاملة بهذا القطاع الصناعي!

فتراجع إنتاج محصول القطن سنوياً لا يعني تراجع الصناعات النسيجية التي تعتمد عليه فقط، بل يعني ارتفاع فاتورة الاستيراد أيضاً!

وهذا يعني فيما يعنيه زيادة في تكاليف إنتاج هذه الصناعات، وبالتالي زيادة أسعار منتجاتها وسلعها، أي تراجعاً في معدلات استهلاكها في السوق المحلية، بالإضافة إلى التراجع في صادراتها لانعدام التنافسية السعري المرتبطة بهذه التكاليف المرتفعة، أي استمرار حلقة التراجع بكل القطاع، وهو ما أدى بالنتيجة إلى خروج بعض المنشآت عن العمل تبعاً، وتوقفها جزئياً أو كلياً!

فحبل النجاة المرتبط بعمليات الاستيراد، التي يستفيد منها قلة من كبار أصحاب الأرباح كالعادة، مكلف ومؤقت، ونتيجته مزيد من تراجع قطاع الصناعات النسيجية، مع نوايا مبيتة لإنهائه على ما يبدو، فهذا يضمن استمرار مصالح أصحاب كبار الأرباح والفاسدين، ويتوافق تماماً مع السياسات التدميرية لكل ما هو منتج في البلاد للاستعاضة عنه عبر الاستيراد!

ولعله لن يكون من المستغرب مع الاستمرار بهذه السياسات التدميرية أن يتم الاضطرار لاستيراد الألبسة الجاهزة خلال السنوات القادمة، وليس بعض مستلزمات الإنتاج المكلفة فقط!

«الثورة» و«الثورة المضادة» في العلم أيضاً «2»



في الجزء الثاني من هذه المادة نستعرض نظرة العالم السوفييتي أنسوكوفسكي لنطور التكنولوجيات بالتوازي مع «جدول التشكيلات الاقتصادية-الاجتماعية» المعروف عند دارسي المادية التاريخية، ثم الاستنتاجات التسعة والمهمّات الأربعة التي يصوغها الكاتب للعلوم الطبيعية اليوم.

■ فلاديمير أنسوكوفسكي ترتيب: د. اسامة دليقان

يوضّح أنسوكوفسكي في الجدول التالي العلاقة بين الثورات في العلوم الطبيعية،

ونموّ المعرفة، ونوع الطاقة المستخدمة كأساس تكنولوجي للإنتاج، ونمط التشكيلة الاقتصادية-الاجتماعية «مع الانتباه بأن الاشتراكية مرحلة انتقالية بين تشكيلتين»

التشكيلة أو المنظومة	الطاقة	مستوى التعمق بالمادة	ماذا فعل الانتقال
العبوديّة	القوّة العضليّة «للإنسان والحيوان»	مواد الطبيعة بشكل عام	الفلسفة
الإقطاعيّة	قوّة المياه والرياح	المادّة	علم العقاقير
الراسماليّة	الطاقة الأحفوريّة وحواملها «الفحم والنفط والغاز»	الجزينة	الكيمياء
الاشتراكيّة	طاقة الذرّة	الذرّة	الكهرومغناطيسية
الشيوعيّة	طاقة الأثير	الجسيمات الأولية تحت الذرية	الطّاقة النوويّة، أنصاف النواقل، الكمبيوتر
		عنصر الأثير	تكنولوجيّات نظيفة بيئيّاً

تصبح فيها مطلوبةً هذه المجالات العلمية والتكنولوجية. وفي هذا الصدد، يجب علينا إنجاز الأعمال المتأخرة المتركمة.

الاستنتاجات

1. من أجل خلق الخبرات الاستهلاكية التي لا يمكن للناس أن يعيشوا دونها، فإنّ الإنتاج الاجتماعي ضروري. ويتضمن الإنتاج الاجتماعي سلسلةً متناسقةً من العناصر، الطبيعة- العلوم الطبيعية «معرفة بنية الطبيعة» - التكنولوجيا- وسائل الإنتاج «التكنولوجيا» - المنتجات الاستهلاكية- الإنسان نفسه، حياته، وقوة عمله، وفائض عمله. ويحدّد كلّ عنصر من عناصر الإنتاج متطلّبات العنصر السابق ويضمن وجود العنصر اللاحق.

2. يتم تحديد مستوى القوى المنتجة بشكل أساسي من خلال حالة العلوم الطبيعية. في مرحلة معينة من التطور، تدخل قوى الإنتاج في صراع مع علاقات الإنتاج القائمة، وهذا يؤدي إلى أزمة في التشكيلة الاقتصادية- الاجتماعية القائمة في تلك اللحظة التاريخية. وهكذا، فإنّ التطور الاجتماعي للمجتمع يتحدّد في البداية بحالة وتطوّر العلم. في الوقت نفسه، يمكن أن يؤدي التخلف في العلوم الاجتماعية ليس إلى إبطاء تطور المجتمع وحسب، بل ويؤدي أيضاً إلى عكسه في بعض المراحل، وهو ما حدث في الثمانينيات من القرن العشرين. لذلك، من الضروري إيلاء اهتمام خاصّ لتطور العلوم، سواء العلوم الطبيعية أو العلوم الاجتماعية، دون انتظار استعادة الظروف المواتية. في الوقت نفسه، يجب أن يؤخّذ في الاعتبار أن المعرفة المتركمة بواسطة العلوم الطبيعية حول الطبيعة يتم الحفاظ عليها إذا تمّ تطبيقها في التكنولوجيات القائمة، أمّا المعرفة التي لا يتم تثبيتها في تكنولوجيات فإنّها تضع حتماً. 3. يواجه العلم الطبيعيّ اليوم أربع مهمّات، أولاً، إحياء الفلسفة المادية وخلق منهجية

ترتبط الثورات في العلوم الطبيعية بانتقال العلم إلى مستويات أعمق في فهم تنظيم المادة. كلّ انتقال من هذا القبيل أعطى الإنسانية معرفةً جديدة بشكل جذريّ. في الوقت نفسه، كانت هناك حاجة لتطوير أنواع جديدة من المواد الخام وأنواع جديدة من الطاقة، التي أعطى تطوّرها دفعةً قويةً لتطوّر القوى المنتجة، لكنّه كان يتعارض مع علاقات الإنتاج القائمة في ذلك الوقت؛ أي مع شكل ملكية عناصر الإنتاج. في الواقع، تساهم المعارف الجديدة المكتسبة تبعاً عن الطبيعة في تحديد مجرى التطور البشري بأكمله.

بالنسبة للفترة الحالية من التطوّر البشري، تمّ الحفاظ على جميع الأحكام المذكورة أعلاه. الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية في روسيا تسبّب في حدوث طفرة في الاقتصاد، لكنّ التحول المعاكس إلى الثوّة المضادة دمرّ المنظومة الاقتصادية التي نشأت خلال سنوات السلطة السوفييتية، ولم يخلق اقتصاداً جديداً. في كلّ ما يسمى بالبلدان الرأسمالية، اضطرت السلطات منذ فترة طويلة إلى إدخال عدد من التقديمت لشعوبها أمام ضغط منافسة النموذج الاشتراكي، لكن نمط الإنتاج الرأسمالي السائد الذي لا يزال محتفظاً به عموماً يواصل توليد جميع أنواع الأزمات المذكورة أعلاه. وسوف تتصاعد هذه المشكلات حتماً حتى يؤدي حلّها في النهاية إلى التأسيس الشامل لعلاقات الإنتاج الاشتراكية بدايةً، ثم الشيوعية.

وبالتالي، فإنّ تطوير قوى الإنتاج مستحيل عملياً دون إقامة علاقات إنتاج مناسبة. ومع ذلك، فإنّ تطوّر العلم والتكنولوجيا بالذات يؤدي إلى تفاقم التوتّر الاجتماعي، ونتيجةً لذلك، إلى ثورة اجتماعية. وعلى الرغم من أنّ العديد من مجالات العلوم والتكنولوجيا لا يطالب بها أحد في الوقت الحالي، فمن الممكن والضروري العمل على تنميتها وتطويرها، لأنها هي التي تحضّر للثورة الاجتماعية والانتقال إلى تشكيلة اقتصادية-اجتماعية

من مشكلات المواد الخام والطاقة، ليس هذا فحسب، بل وأدى أيضاً إلى تفاقم المشكلات البيئية والاجتماعية.

6. إنّ الحل الجذريّ لمشكلة البيئة والمواد الخام والطاقة هو الانتقال إلى تكنولوجيات خالية من النفايات «ومغلقة» موفّرة للمواد الخام. ويتمثّل الحل الأساسي لمشكلة الطاقة في تطوير محطات توليد طاقة مثل المضخّات الحرارية، ويجب اعتبار أكثر المضخّات الحرارية الواعدة هي تلك «الأثيرية» المستندة إلى استخدام الطاقة الكامنة في «الأثير».

7. إنّ تطوير التكنولوجيا، وعلى الأخصّ أتمتتها، يثير مرة أخرى مسألة التفاعل بين الإنسان والتكنولوجيا، وما هي الأدوار التي يجب على الإنتاج الاجتماعي أن يخصصها لكل من التكنولوجيا والبشر، إلى جانب الأنظمة التقنية المشاركة في العملية التكنولوجية.

8 - ترتبط ثورات العلوم الطبيعية والتكنولوجية والاجتماعية ارتباطاً وثيقاً ببعضها بعضاً: فتراكم المعرفة عن الطبيعة يمهدّ لثورة تكنولوجية- بمعنى الانتقال إلى تكنولوجيات تقدّمية جديدة. وإدخال تكنولوجيات جديدة في الإنتاج الاجتماعي هو مرحلة جديدة في تطوّر القوى المنتجة. وبدوره تطوّر قوى الإنتاج مع بقاء علاقات إنتاج عفا عليها الزّمن يمهدّ لثورة اجتماعية- لانتقال إلى تشكيلة اقتصادية اجتماعية تقدّمية جديدة.

9- في المرحلة الراهنة من تطوّر المجتمع، من المستحيل إدخال تكنولوجيات جديدة دون استعادة الاقتصاد المخطط ورفض نمط الإنتاج الرأسماليّ الذي يحوّل دون إدخال تكنولوجيات جديدة لمجرد أنّها تهدده بفقدان التّربح من إنتاج السّلع الاستهلاكية.

مادية للعلوم الطبيعية على أساسها. ثانياً، مراجعة كلّ ما حقّقته العلوم الطبيعية، بما في ذلك مراجعة نقدية لما يسمى بقوانين الطبيعة «التي تمّ التحققّ منها جيداً» والبيانات التجريبية. ثالثاً، الكشف عن الآليات الداخلية للظواهر الفيزيائية الرئيسية. رابعاً، تحديد ميادين بحث جديدة. إنّ حلّ هذه المشكلات سيجعل من الممكن اتّباع نهج مختلف لتطوير الإنتاج الاجتماعي القائم على التكنولوجيات الجديدة.

4. جميع التكنولوجيات، بغض النظر عن التطبيق المحدّد ومجال الاستخدام، لها بعض السمات المشتركة: تهدف جميع التكنولوجيات إلى إنتاج سلع معينة «في نمط الإنتاج البضاعي» أو منتجات وسيطة للإنتاج اللاحق للسلع «يمكن اعتبار المعرفة التي يتمّ الحصول عليها في عملية تطبيق تكنولوجيا المعلومات بمثابة سلع معلوماتية» - تستند جميع التكنولوجيات إلى القوانين الطبيعية المدروسة وهي تطبيق عمليّ للمعرفة المتعلقة بالطبيعة التي تمّ الحصول عليها عن طريق العلوم الطبيعية- يمكن تطوير التكنولوجيات في الانتقال من التكنولوجيات التي تمّ إتقانها إلى تكنولوجيات جديدة، ممّا يؤدي إلى زيادة كفاءة الإنتاج أو جودة المنتج وانخفاض تكاليف الإنتاج- تعكس التكنولوجيات علاقات الإنتاج الاجتماعية التي تعتمد على الغرض من الإنتاج؛ الحصول على أقصى ربح «في ظل الرأسمالية» أو الحصول على أقصى فائدة للناس «في ظلّ الاشتراكية والشيوعية».

5. من أجل تنفيذ أيّ تكنولوجيا، يتم استخدام الطاقة والمواد الخام بالضرورة، وبالتالي، فإنّ قدرات الطاقة والمواد الخام تحدّد بشكل كبير إمكانية استخدام تكنولوجيات معينة؛ لطالما حفّز ظهور طرق جديدة للحصول على الطاقة والمواد الخام على ابتكار تكنولوجيات جديدة. وعلى الرغم من الكفاءة العالية للتكنولوجيات الجديدة التي ظهرت في القرن العشرين، لكنّ ظهورها لم يؤدّ إلى التخلّص

إحدى مهمّات العلم اليوم القيام بمراجعة نقدية لما يسمى بقوانين الطبيعة «التي تمّ التحقّق منها جيداً» والبيانات التجريبية

■ نبذة عن المؤلّف: راجع مقال «أثيروديناميك أنسوكوفسكي وإعادة الفيزياء إلى جادة المادية» في العدد 970 من «قاسيون»، 15 حزيران 2020.

قمة روسيا- إفريقيا هل انتهى عصر «الصدقات»؟



اختتمت أعمال القمة الروسية الإفريقية الثانية التي عقدت في سان بطرسبورغ خلال يومي 27 و28 من شهر تموز الجاري، وتحظى هذه القمة بالكثير من الاهتمام في أفريقيا والعالم، وذلك لأن تطوير علاقات إستراتيجية حقيقية راسخة بين روسيا والدول الإفريقية سيكون له تأثير ملموس على عدد من المسائل المحورية على المستوى العالمي.

■ علاء ابو فراج

دميتري بيسكوف الولايات المتحدة وفرنسا عند الحديث حول هذه المسألة، وقال في إجاباته عن أسئلة الصحفيين، أن كلتا الدولتين ودولاً أخرى «حاولوا من خلال بعثاتهم الدبلوماسية في الدول الإفريقية الضغط على قيادة هذه الدول من أجل منع مشاركتها في القمة»، لكن وبالرغم من ذلك جرى تمثيل 27 دولة على مستوى رؤساء، أو نواب الرئيس، أو رؤساء حكومات. منهم دول كبرى وبارزة مثل مصر وجنوب إفريقيا وإثيوبيا، في الوقت الذي لجأت بعض الدول إلى تخفيض تمثيلها بالفعل، لكن سير القمة والتصريحات التي أطلقت في خلالها دلت على أن ممثلي الدول الـ 49 تمتعوا بصلاحيات كافية للتوقيع على البيان الختامي الذي يعكس توافقاً روسياً إفريقياً حول عدد من المسائل الكبرى في العالم، هذا بالإضافة إلى أن المشاركين أعلنوا اعتمادهم خطة العمل المشتركة حتى عام 2026 ما يؤكد مجدداً أنه تم الاتفاق بالفعل على خطوات ملموسة في تطوير العلاقات بين الدول الإفريقية من جهة وروسيا من جهة أخرى، وجرى تثبيت الميادين التي سيشملها هذا التطوير.

وفي السياق نفسه أشار مساعد الرئيس الروسي للشؤون الدولية، يوري أوشاكوف، إلى أن منظمات إقليمية رائدة كانت حاضرة في القمة، وجرى تمثيلها على أعلى المستويات، وهو ما يعتبر مسألة مهمة نظراً لطبيعة عمل هذه المنظمات التي تدار بشكل مشترك من الدول الإفريقية وتختص بقضايا متنوعة، مثل الاتحاد الإفريقي، ومجموعة شرق إفريقيا، ومنظمة السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا واتحاد المغرب العربي وغيرها من المنظمات.

عن ماذا يجري الحديث؟

مجالات التعاون المشترك المتاحة متنوعة وعديدة بلا شك، فقطاع الطاقة أخذ حيزاً كبيراً من الاهتمام، إذ ترغب عدد من الدول الإفريقية بزيادة التعاون مع روسيا في مجال التنقيب واستخراج الطاقة الأحفورية، وتأمل هذه

دعت روسيا في عام 2019 لعقد أعمال القمة الأولى، التي شكّلت في حينه نقطة عنام جديدة في تاريخ العلاقات الروسية-الإفريقية، ولا يمكننا إلا الاعتراف بأن هذه العلاقات شهدت بالفعل تطوراً ملموساً في عدد من المسائل، وخصوصاً منذ بدء الحرب في أوكرانيا، فعلى الرغم من الضغوط الغربية الشديدة التي فرضت على الدول الإفريقية إلا أنهم ظلوا مصرين على اتخاذ موقف محايد في هذا الصراع وحاولوا تقديم مبادرات متعددة لوقف الحرب وذلك دون أن يتورطوا بخفض العقوبات الغربية، التي أثبتت التجربة أنها كانت عامل ضغط لا على الطرف المستهدف فحسب، بل على أولئك الذين اعتمدوا هذه السياسات.

ملاحظات حول الضغوط الغربية

موقف إفريقيا من الصراع في أوكرانيا كان له تبعات بلا شك، فواشنطن حاولت ممارسة ضغوط كبرى لدفع الجميع لتبني سياساتها بغض النظر عن مدى تقاطع هذه السياسات مع مصالح الدول الأخرى، ومن هذه الزاوية اعتبرت النسخة الثانية من قمة روسيا - إفريقيا بمثابة اختبار لفاعلية «ضغوط واشنطن»، وفي هذه المسألة بالتحديد يمكن تسجيل بعض الاستنتاجات الأولية، أولها، أن 49 دولة من أصل 54 دولة قبلت الدعوة إلى المشاركة، وهي نسبة مرتفعة جداً تعكس تقدير الدول المشاركة لأهمية بناء علاقات من هذا النوع مع روسيا أو دول أخرى من دول الشرق، لكن ضعف تمثيل بعض الدول المشاركة الذي كان في مستوى وزراء أو سفراء دفع البعض للخروج باستنتاجات متسارعة مفادها أن الدول الإفريقية لا تزال خاضعة للهيمنة الغربية والأمريكية، وليست جادة في تطوير علاقاتها مع الشرق على حساب الدول الغربية، وهي مسألة ينبغي التوقف عندها. إذ صرح مسؤولون روس وأشاروا إلى أن ضغوطاً مكشوفة مورست على عدد من الدول، وخص المتحدث باسم الكرملين

من إجمالي الحبوب التي جرى نقلها بموجب الاتفاقية، أما المشكلة الأخرى التي يمكن أن تؤثر على هذه الدول، ترتبط بارتفاع الأسعار المتأثرة بالتقلبات الحاصلة في سوق الحبوب العالمي، لكن روسيا حرصت في هذه القمة على إرسال تلميحات في هذا الخصوص. إذ أشارت موسكو إلى استعدادها لتأمين الطلب على الحبوب بدلاً من أوكرانيا، وأعلنت أنها مستعدة لتوريد هذه الشحنات بأسعار تفضيلية هذا بالإضافة إلى إعلان رسمي عن نقل شحنات مجانية من الحبوب لعدد من الدول.

وذلك إلى جانب دراسة إمكانية تطوير صناعة الأسمدة في الدول الإفريقية التي ضاعفت واردتها من الأسمدة الروسية في السنوات الخمس الماضية. وربما يلعب إعلان روسيا عن استعدادها لاعتماد العملات المحلية في التجارة البينية عاملاً محفزاً في زيادة التبادل التجاري بشكل عام.

ربما يكون أهم ما حققته هذه القمة إلى جانب ما ذكر سابقاً، هو التناغم الواضح في مواقف المشاركين فيها من الدور السلبي الذي لعبته الدول الغربية والاستعمارية في إفريقيا، وضرورة التصدي المشترك لأثار تلك العقود واسترداد ما يمكن استرداده من الثروات المنهوبة، إلى جانب موقف موحد حول ضرورة رفض العقوبات الأحادية وإيجاد مخرج منها. يعلن قادة الدول الإفريقية اليوم أن موقفهم من روسيا يختلف جذرياً عن موقفهم من الغرب وتحديداً بسبب تاريخ طويل لعب فيه الاتحاد السوفيتي دوراً كبيراً في دعم استقلال القارة، ما دعم موقف روسيا اليوم في ذاكرة شعوب تلك الدول. بالرغم من أن الأنظمة القائمة في إفريقيا لا تعبر في معظمها عن تطالعات شعوبها الفقيرة، إلا أن الاتجاه العام الذي يجري ضمنه بناء العلاقات الخارجية يلاقي قبولاً شعبياً واسعاً ويعتبر في الوقت نفسه تعبيراً عن شكل مختلف من العلاقات الدولية القائمة على المنفعة المتبادلة، فكلمات الرئيس الروسي في اختتام أعمال القمة، والتي قال فيها إن «الدول الإفريقية لا تطلب صدقات من روسيا بل تحاول إيجاد مشاريع مقبولة للطرفين» لا يجري توجيهها لقادة هذه الدول فحسب، بل لمئات الملايين من الأفارقة الذين عانوا كثيراً من التهميش والنهب وفرض عليهم أخذ ثرواتهم المنهوبة كـ «صدقات» من الدول الغربية.

الدول الاستفادة من خبرات روسيا في هذا المجال، بالإضافة إلى أن ذلك يمكن أن يفتح مجالاً واسعاً للتطوير التكنولوجي في هذه الصناعة، ويجري الحديث عن تطوير مجالات استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية أيضاً. وفي هذا السياق أشارت وكالة «ستاندرد أند بورز غلوبال» الأمريكية، إلى أن صادرات المشتقات النفطية تضاعفت بمقدار 14 مرة منذ بداية الحرب في أوكرانيا وحتى الربع الأول من 2023 ما يدل على أن أفق تطوير قطاع الطاقة لا يزال مفتوحاً ويحمل إمكانيات كبرى في كل مفاصله.

من جانب آخر، تعتبر روسيا من موردي الأسلحة الأهم بالنسبة للدول الإفريقية التي يعاني معظمها من ظروف داخلية غير مستقرة وتضاعف مخاطر الجماعات الإرهابية التي عملت بشكل واضح في منطقة الساحل الإفريقي، وأصبحت مصدر تهديد كبير، وتعترف مجموعة من دول القارة أن المساعدة التي قدمتها روسيا في مجال الأمن والتدريب لعبت دوراً كبيراً في سياق حل هذه المشكلات، ما ساهم في بناء علاقات متينة في مجالات الأمن والتسليح، ويشار إلى أن روسيا وقّعت اتفاقيات تعاون عسكري من أكثر من 19 دولة إفريقية في خلال العقد الماضي.

والى جانب مباديين التعاون هذه، يبدو أن حاجة إفريقيا للتطوير التكنولوجي في عدد من المجالات يحتاج دولاً مثل روسيا، التي ترى أن تقديم المساعدة اللازمة يمكن أن يسهم في تعظيم استفادة الدول الإفريقية من مواردها الاقتصادية والطبيعية ويسهم بالتالي بزيادة مستوى الاستقرار السياسي والاجتماعي هناك.

الأمن الغذائي

المشكلة الأكبر التي تعاني منها القارة الإفريقية هي تأمين الغذاء الضروري وخاصة أن الزراعة في هذه البلدان لا تزال في معظمها أقل من المستوى المطلوب. ومن جهة أخرى ربط البعض انسحاب روسيا من اتفاقية الحبوب بأثار خطيرة على حاجة إفريقيا من الحبوب، وهو ما يجري تناوله في عدد من المستويات، الأول يدعي بأن إفريقيا كانت تعتمد على هذه الاتفاقية في تأمين احتياجاتها، وهو ما جرى تفنيده، إذ لم تحصل هذه الدول إلا على 3%

ضعف تمثيل بعض الدول المشاركة الذي كان في مستوى وزراء أو سفراء دفع البعض للخروج باستنتاجات متسارعة

كوريا الديمقراطية واتجاهات الحرب



تزايد الظروف السياسية والأمنية توتراً حول كوريا الديمقراطية، وذلك نتيجة للاستفزازات الأمريكية لها، وردود الفعل عليها، التي تدفع بيونغ يانغ للقيام بمناورات وتجارب سلاح مستمرة ومتنوعة تعطي من خلالها رسائل بمستوى جدي موقفها واستعدادها بالدفاع عن نفسها، من الصواريخ الباليستية إلى التجارب النووية، وفي ظل التوترات الدولية المتصاعدة أساساً بين الشرق والغرب يصبح ملف كوريا وعلاقاتها مع واشنطن أكثر حساسية تجاه جميع الأطراف، وحتى تجاه السلم الدولي ككل، وسط مخاطر انفجار حرب عالمية جديدة بشكل «رسمي».

■ يزن بوظو

استفزازات جديدة

قامت بيونغ يانغ بتجربة صاروخية بالستية جديدة في بحر اليابان قبل أكثر من أسبوعين رداً على الاستفزازات السابقة لها، وبذريعة ذلك أكد وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن من إندونيسيا خلال لقائه وزراء خارجية اليابان وكوريا الجنوبية في 15 تموز: أن الولايات المتحدة ستعمل مع حلفائها لضد أي عدوان من كوريا الديمقراطية، وقال: «نحن متحدون في الدفاع المشترك، ونؤكد أننا نبذل كل ما في وسعنا للردع والدفاع عن أنفسنا ضد أي عدوان»، وجاء في البيان المشترك للوزراء الثلاثة «ستواصل البلدان الثلاثة العمل مع كئيب مع المجتمع الدولي لمنع الإيرادات التي تحصل عليها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشكل غير مشروع من خلال العاملين في الخارج، وأعمال القرصنة السيبرانية لتمويل برنامج تسليحها»، وقال وزير الخارجية الكوري الجنوبي بارك جين: «أمل أن يعزز حوارنا الثلاثي اليوم عزمنا على الرد بحزم بشكل لا لبس فيه على الاستفزازات الكورية الشمالية المستمرة».

وبعد 3 أيام من الاجتماع المذكور آنفاً، وصلت الغواصة الأمريكية الباليستية النووية «يو إس إس كنتاكي» إلى القاعدة البحرية الرئيسية بوسان في كوريا الجنوبية، ليقول وزير الدفاع الكوري الجنوبي لي جونج سوب: إن «نشر الغواصة النووية الأمريكية في شبه الجزيرة الكورية يظهر أن الالتزام بالردع الأمريكي الموسع تجاه كوريا الجنوبية سيتم تنفيذه بحزم [...] هذا الأمر يظهر لكوريا

الشمالية القدرات الهائلة للتحالف، ويؤكد الموقف الدفاعي القوي المشترك لكوريا الجنوبية والولايات المتحدة» ليعني هذا الحدث استفزازاً جديداً وأكثر خطراً بالنسبة لبيونغ يانغ، والذي رد عليه وزير الدفاع الكوري الديمقراطي كانغ سون نام بتصريحه: «لا يوجد سبب لدى الأمريكيين يسمح لهم بالاعتقاد بأنهم سيقفون سالمين بعد استخدام الأسلحة النووية ضدها. إذا حاولت الولايات المتحدة استخدام قواتها ضدها فستعرض حتماً لازمة لم تتعرض لها بتاتا، ولا يمكنها حتى التفكير فيها».

ورقة الجندي الأمريكي

بالتوازي مع ذلك، صدرت أنباء عن احتجاز كوريا الديمقراطية للجندي الأمريكي ترافيس كينغ الذي كان قد عبر الحدود الكورية «عمداً ودون إذن» وفقاً للمتحدث باسم القوات الأمريكية الكولونيل إسحاق تيلور، وقالت قيادة الأمم المتحدة: إنها تعمل مع الجيش الكوري الديمقراطي «لحل هذا الحادث»، وبدأت الولايات المتحدة بمطالبة كوريا الديمقراطية بإعادة الجندي المحتجز حيث قال المتحدث باسم الخارجية الأمريكية ماثيو ميلر: «نقلنا إلى كوريا الشمالية بياناً حول أن الجندي كينغ عبر الحدود دون إذن. ونحن نريد إعادته» ومطالباً بيونغ يانغ بالكشف عن الحالة الصحية للجندي.

ويذكر أن العسكري ترافيس كينغ كان معتقلاً في كوريا الجنوبية لمدة شهرين بتهمة الاعتداء، وأطلق سراحه في العاشر من تموز، وبحسب الأنباء فقد كان مقرراً نقل الجندي من كوريا الجنوبية إلى الولايات المتحدة لاتخاذ

«إجراءات تأديبية» بحقه.

خلال مؤتمر صحفي لנائب رئيس قيادة الأمم المتحدة الجنرال أندرو هاريسون في كوريا الجنوبية، رفض تقديم أية تفاصيل حول استجابة الجيش الكوري الديمقراطي، أو الحديث عن أي تقدم في ملف الجندي الأمريكي المحتجز، وقال: «المحادثة بدأت مع الجيش الكوري من خلال آليات اتفاقية الهدنة.. لكن لن أقول ولا يمكنني قول أي شيء يمكن أن يضر بهذه العملية [...] من الواضح أن هناك سلامة شخص ما على المحك، ونحن في وضع معقد وصعب للغاية [...] لا أحد منا يعرف إلى أين سينتهي هذا الملف»، وأكد لاحقاً: أن قيادة الأمم المتحدة علقت جولاتها في المنطقة الأمنية المشتركة بين الكوريتين، مشيراً إلى «المخاطر التي يتعرض لها الأفراد الموجودون في المنطقة منزوعة السلاح».

يُعد هذا الحدث، قيام أحد عساكر الجيش الأمريكي بهذا الفعل، غريباً بشكل مريب، لكن وبعيداً عن أي تسرع أو تطرق للمؤامرات، ما هو واضح حتى الآن أن الحدث يجري استخدامه للتصعيد والاستفزاز على بيونغ يانغ، ويُعد حديث هاريسون الغامض تمهيداً أوسع لذلك، ويمنح الحدث ككل لواشنطن ذريعة للقيام بإجراءات تصعيدية جديدة أخرى تجاه كوريا الديمقراطية.

زيارة وفود دفاعية صينية وروسية لبيونغ يانغ

دعت كوريا الديمقراطية كلاً من الصين وروسيا لحضور العرض العسكري الضخم الذي قامت به بمناسبة الذكرى السبعين لعيد الانتصار في حرب التحرير الوطنية الكورية 1950-1953، لتعطي هذه الدعوة وهذا الحدث برزيمته فرصة لموسكو وبيونغ يانغ لتعزيز علاقاتهما وإصدار جملة من الرسائل السياسية، حيث زار وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو برفقة وفد عسكري رفيع العاصمة الكورية الديمقراطية بيونغ يانغ، التقى خلالها كلاً من نظيره الكوري والرئيس كيم جونج أون، وأشارت وزارة

الدفاع الروسية، أن هذه الزيارة جاءت بإطار تعزيز العلاقات الدفاعية والعسكرية وتعزيز التعاون بين البلدين، وكان شويغو قد أشاد بالتفاعل بين البلدين في فترة التي تلت حرب 1950، مؤكداً: أن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية تُعد شريكاً مهماً لروسيا، وقال: إن لبلديهما «حدوداً مشتركة، وتاريخاً ثرياً من التعاون»، معتبراً أن زيارته ولقاءه المسؤولين الكوريين الديمقراطيين «ستساعد في تعزيز التعاون بين وزارتي الدفاع».

وجاء ضمن برقية تهنئة من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى نظيره الكوري الديمقراطية بمناسبة الذكرى السبعين لحرب التحرير الوطنية: «الدعم الثابت للعملية العسكرية الخاصة في أوكرانيا من قبل كوريا الشمالية، والتضامن مع روسيا حول القضايا الدولية الرئيسية، يؤكدان على اهتمامنا المشترك وعزمنا على التصدي لسياسة الغرب الذي يعرقل إحلال نظام عالمي ذي تعددية الأقطاب الحقيقية، مبني على أولوية القانون الدولي والأمن غير القابل للتجزئة واحترام سيادة الدول ومصالحها الوطنية».

تؤكد هذه الزيارة وقوف موسكو مع بيونغ يانغ ودعمها بشكل أكبر خلال التطورات الأخيرة، إلا أنها وبفس الوقت تهدف لتهذبة الظروف المتوترة المحيطة بشبه الجزيرة، فهي من جهة بما تتضمنه من رسائل دعم دولية تعطي رداً ما عن قيام الغربيين بأية إجراءات خطيرة تجاه بيونغ يانغ، ومن جهة أخرى تهدئ كوريا الديمقراطية وتثنيها عن القيام بأية رد قد يستخدم ذريعة بحقها كإجراء بتجربة نووية جديدة مثلاً، بينما صدرت أنباء غير رسمية بعد تشير إلى أن موسكو قد تزود بيونغ يانغ بمنظومات دفاع جوي.

تسعى واشنطن بشكل متهور لجراً كوريا الديمقراطية لصراع مع جارتها الجنوبية واليابان، وتوريطهما بصدام مباشر يؤدي لتوتير كامل المنطقة، وتحديداً مما يحمله من تأثيرات على الصين وروسيا، بينما تحاول الأخيرتان تأريض هذا الاحتمال.

تطورات جديدة في ملف «التعديلات القضائية»



تستمر أزمة «إسرائيل» بالتعمق دون ظهور أية ملامح لحلول قريبة، فالواقع القاتم ينبئ بمستقبل قلق يبشر بهز أركان الكيان الأساسية، تلك التي استند إليها لعقود طويلة وسمحت له بالبقاء والتوسع، فهل يمكن احتواء التطورات القادمة؟ أم أن القوى الصهيونية سنعوص أكثر في نفقها المظلم؟

■ عتاب منصور

الأسبق إلى ملامح المرحلة القادمة، إذ قال في تصريحات إلى قناة الأخبار البريطانية الرابعة، إن ما جرى يعتبر «تهديداً خطيراً. لم يحدث ذلك من قبل. نحن الآن في حرب أهلية. عصيان مدني مع كل التداعيات المحتملة على استقرار الدولة وقدرة الحكومة على الأداء، وعلى طاعة جزء كبير من السكان الإسرائيليين لحكومة يعتبرها جزء كبير من السكان غير شرعية». ففي الوقت الذي كانت تصريحات السياسيين السابقة تحذر من وصول الأمور إلى مستوى الحرب الأهلية، يرى أولمرت أن الحرب بدأت بالفعل، وبالرغم من أن فريق المعارضة يميل بالطبع إلى الكثير من المبالغة إلا أن ما يقوله أولمرت ليس بعيداً عن الواقع.

■ موجّهات قادمة

إذا أردنا وصف آخر ذروة للتصعيد داخل «إسرائيل» يمكننا القول إن الانقسام السياسي تحول إلى انقسام كبير في المجتمع لينتقل فيما بعد إلى صفوف جيش الاحتلال، وبالرغم من أن الخطوات التي قام بها جنود رفضوا الالتحاق بالخدمة العسكرية كانت لا تزال خطوات أولية، قابلتها الحكومة بإجراءات وتصريحات واضحة، واعتبرتها بمثابة عصيان لأوامر عسكرية ومع ذلك لم يختلف الدعم

عقد الكنيست الصهيوني جلسته المقررة لمناقشة أولى خطوات خطة نتنياهو لإدخال تعديلات على صلاحيات القضاء، وانتهت الجلسة تلك يوم الاثنين 24 تموز الجاري، وأقر النواب «قانون إلغاء حجة المعقولة» بأغلبية 64 صوتاً في ضوء غياب كتلة المعارضة عن الجلسة.

■ خطوة متوقعة!

بعد أن أقر الكنيست هذا القانون، ستجده الأمور إلى المزيد من التصعيد، وخصوصاً مع غياب المعارضة عن الجلسة، التي ترى بغيابها عن الجلسة إعلاناً عن عدم قبولها بهذه النتيجة أصلاً. وقدم بعض شخصيات المعارضة طعناً في القانون للمحكمة العليا التي قلص القانون الجديد بعضاً من صلاحياتها، وقالت المحكمة أنها ستنتظر في هذه الطلبات في جلستها المقررة في شهر أيلول القادم، ما قد يفتح المجال لسحب هذا القانون. لكن ردود الأفعال الحالية تؤكد أن جولة التصعيد التي شهدتها الكيان في الفترة الماضية لم تكن إلا تمهيداً لفترات قادمة قد تكون أكثر قسوة وعنفاً. وأشارت كلمات إيهود أولمرت، رئيس الوزراء

مستويات الضغط الخارجي الذي يتعرض له، ما يزيد بدوره الضغط على كل الأدوات والوسائل التي عمل الكيان على تسخيرها لخدمة أهدافه، فالحركة في الشارع الفلسطيني تتطور في مناخ موات وتتطور خارج الإطار التقليدي الرسمي للفصائل الفلسطينية الذي لن يبقى انقسامها عائقاً إذا ما جرى توحيد الشارع. وفي الوقت نفسه تعتبر هذه التطورات لحظة حساسة ينبغي استثمارها على المستوى الإقليمي لتوجيه ضربات سياسية للكيان تدفعه للبقاء في مستنقع قد لا يخرج منه أبداً.

الذي تلقاه هذه التحركات من قبل المعارضة، التي حاولت تجميد تحركات «العصيان» بشكل مؤقت لكن تمرير القانون في البرلمان من شأنه أن يدفع هذه الحركة إلى مزيد من التصعيد وخصوصاً أنها تلقى غطاء سياسياً وإعلامياً كبيراً من قبل المعارضة، ما يمكن أن يحولها إلى حركة عصيان واسعة قابلة للدخول في مواجهات مسلحة مع فصائل أخرى مثل «الحرس القومي» الذي عمل إيتمار بن غفير على إنشائه وتسلحه للحظات كهذه بالضبط. هذه الظروف التي يعيشها الكيان تعتبر ظرفاً مؤاتية لتوجيه ضربات مدروسة ورفع

ليبيا: تحركات جديدة لتأمين انتخابات وطنية مقبلة



■ هلاذ سعد

المؤسسة العسكرية. تعليقاً على الأمر قال وزير الداخلية بالحكومة الليبية المكلفة عصام بوزريعة «الانقسام السياسي والعسكري له تأثير كبير على عدم استقرار ليبيا، ويعتبر السبب الرئيسي للأزمة الليبية، ولكن بالنسبة للموضوع العسكري اعتقد أن اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 قطعت شوطاً جيداً، وتحاول أن تقوم بتوحيد المؤسسة العسكرية، وفي حالة توحيد هذه المؤسسة العسكرية سيصبح من السهل توحيد المؤسسة السياسية». أصدرت بعثة الأمم المتحدة إلى ليبيا بياناً تحذر فيه مما اعتبرته إجراءات أحادية أو محاولة تقويض تطلعات الليبيين بإجراء انتخابات وطنية، مشددة أن العملية السياسية تستلزم اتفاقاً سياسياً شاملاً وقبول ومشاركة جميع الأطراف الفاعلين وجاء في البيان «البلاد تعاني بالأساس من انقسامات عميقة، ومثل هذه التحركات من شأنها أن تعمق حدة التجاذبات في أوساط الليبيين الذين يرحلون تحت وطأة المعاناة منذ أكثر من عقد». ليصدر 60 نائباً من مجلس النواب

أعلن المجلس الأعلى للدولة الليبي في 12 تموز عن تبني خارطة طريق بمسارين انتخابي وتنفيذي، وفي اليوم التالي عقدت القوى السياسية الليبية جلسة مشاورات لمناقشة القضايا الخلافية المتعلقة بمشروع قانون الانتخابات والوصول إلى صيغ توافقية، وصولاً إلى 25 تموز حيث صوت مجلس النواب الليبي بالأغلبية المطلقة على خارطة طريق لاختيار رئيس الحكومة وقال رئيس المجلس عقيلة صالح «تقرر اعتماد خارطة الطريق مع ملاحظة أن مجلس النواب هو صاحب الاختصاص الأصيل في منح الثقة للحكومة (...)» تعطي الثقة للحكومة على أساس برنامجها متضمناً طريقة عملها مع مراعاة حصول رئيسها على تزيكات من أعضاء النواب والدولة». باليوم نفسه عقدت اللجنة العسكرية الليبية المشتركة 5+5 اجتماعاً لها في مدينة بنغازي بحضور بعثة من الأمم المتحدة وعدد من سفراء الدول الأجنبية لمناقشة ظروف وقف إطلاق النار ومسار توحيد

تحرك الملف الليبي مجدداً خلال الشهر الجاري، حيث تم إقرار جملة من المسائل منها خارطة طريق لاختبار رئيس الحكومة وقوانين الانتخابات وكيفية إجرائها.

ليبيا وضمانتها، وبالمقابل أشاد رئيس المجلس الرئاسي الليبي محمد المنفي بدور فاعل لموسكو بإنجاح العملية السياسية في البلاد... ويوم الجمعة قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين خلال الجلسة العامة لقمة روسيا إفريقيا بمدينة بطرسبورغ إن بلاده تعترف «بمواصلة مساعدة ليبيا للمضي قدماً في المسارات الرئيسية للتسوية على أساس ضمان الوحدة والسيادة وسلامة أراضي الدولة الليبية».

باتيلي أصبحت في الفترة الأخيرة مشوبة بنوع من الغموض وكأنما باتت تعمل ضد التوافق الليبي»، وبالتوازي مع ذلك أعلنت عدة قوى سياسية وشعبية ليبية عن رفضها لتدخل البعثة الأممية والدول الغربية في الشؤون الداخلية الليبية. في المقابل يبرز دور روسي متزايد منذ إعادة فتح السفارة في طرابلس وتعيين آبدار أغاينين سفيراً روسياً في ليبيا، فمنذ تعيينه أكد دعم روسيا لإجراء الانتخابات في

بياناً مشتركاً لهم يستنكرون به بيان بعثة الأمم المتحدة ويردون عليه معتبرين أنه يضل الرأي العام ويهدف إلى تفريغ توافق مجلسي النواب والدولة من محتواه والتقليل من أهميته من خلال وصفه بالأحادي، معتبرين أن توافق المجلسين يمثل أساساً لتوافق عريض مقبل للوصول إلى انتخابات برلمانية ورئاسية، مشيرين إلى أن «ممارسات بعثة الأمم المتحدة في ليبيا وعلى رأسها المبعوث الخاص السيد عبدالله

روسيا وإفريقيا والشراكة الإستراتيجية الجديدة



ينبغي أن يُنظر إلى القمة الثانية بين روسيا وإفريقيا على أنها علامة بارزة من حيث تكامل الجنوب العالمي والاندفاع المنسق للأغلبية العالمية نحو نظام متعدد الأقطاب أكثر عدالة. تستقبل القمة ما لا يقل عن 49 وفداً إفريقياً. أعلن الرئيس بوتن في وقت سابق بأنه سيتم اعتماد إعلان شامل وخطة عمل منتدى الشراكة الروسية الإفريقية حتى عام 2026. قال ماداراكا نيريري، نجل الناشط الأسطوري المناهض للاستعمار في تنزانيا جوليوس نيريري، وكان فصيحا عندما قال في تصريح إعلامي بأن الطريقة «الواقعية» الوحيدة لتطور إفريقيا هي الاتحاد والتوقف عن أن تكون إفريقيا زبونا على أبواب قوى الاستغلال.

■ بيبي إسكوبار
ترجمة: قاسيون

ويمرّ الطريق نحو التعاون عبر بريكس- بدءاً من القمة القادمة الحاسمة في جنوب إفريقيا، ودمج المزيد من الدول الإفريقية في مجموعة بريكس. كان جولويس نيريري قوة مهمة دافعة وراء منظمة الوحدة الإفريقية التي أصبحت فيما بعد الاتحاد الإفريقي. قام جولويس ماليما من جنوب إفريقيا بتوسيع المفهوم الجغرافي الاقتصادي لإفريقيا الموحدة «إنهم [القوى الاستعمارية الجديدة] من يزدهر عند تقسيم القارة الإفريقية. هل يمكننا تخيل معادن جمهورية الكونغو الديمقراطية مع معادن جنوب إفريقيا، وعملة جديدة تعتمد على المعادن؟ ماذا يمكننا أن نفعل بالدولار؟ إذا أصبحنا الولايات المتحدة الإفريقية، بمعنينا فقط يمكننا هزيمة الدولار». كان المؤتمر الروسي الإفريقي لنادي فالاداي بمثابة نوع من المزامنة النهائية لساعات الخبراء، سبقت الجلسة الأولى في سان بطرسبورغ. جاء ذلك بعد نشر الرئيس بوتن لتحليل شامل للعلاقات بين روسيا وإفريقيا، مع التركيز بشكل خاص على صفقة الحبوب المنهارة مؤخراً والتي تضم الأمم المتحدة وتركيا وروسيا وأوكرانيا. شددت فالنتينا ماتفينكو، رئيسة مجلس الاتحاد الروسي، على مدى اهتمام «أوكرانيا وواشنطن وحلف شمال الأطلسي بممر الحبوب للتخريب». أوضح بوتن في خطابه الافتتاحي كيف أنه «لمدة عام تقريباً، تم تصدير ما مجموعه 32,8 مليون طن من البضائع من أوكرانيا بموجب الصفقة، ذهب أكثر من 70% منها إلى الدول ذات الدخل المرتفع وفوق المتوسط، بما في

ذلك الاتحاد الأوروبي، في حين أن دولاً مثل إثيوبيا والسودان والصومال، وكذلك اليمن وأفغانستان، لم تحصل إلا على أقل من 3% من الحجم الإجمالي، أي أقل من مليون طن». كان ذلك من الأسباب الرئيسية التي دفعت روسيا إلى ترك صفقة الحبوب. نشرت موسكو قائمة بالمطالب الذي يجب الوفاء بها حتى تقبل روسيا إعادة الصفقة. من بينها، إنهاء حقيقي وعملي للعقوبات المفروضة على الحبوب والأسمدة الروسية التي يتم شحنها إلى الأسواق العالمية، لا مزيد من العقوبات أمام البنوك والمؤسسات المالية، لا مزيد من القيود على تاجير السفن والتأمين - وهذا يعني لوجستيات نظيفة لجميع الإمدادات الغذائية، وترميم خط أنابيب الأمونيا «تولياني أوديسا». ثم بنداً بالغ الأهمية بشكل خاص «استعادة الطبيعة الإنسانية الأصلية لصفقة الحبوب».

من المستحيل أن يلبي الغرب الجماعي الخاضع لسيطرة المحافظين الجدد الذين يسيطرون على السياسة الخارجية الأمريكية لا جميع ولا بعض هذه الشروط. لذلك فإن روسيا- بمفردها- ستقدم الحبوب والأسمدة مجاناً لأفقر الدول، وعقوداً لتوريد الحبوب بالشروط التجارية العادية للدول الأخرى. العرض مضمون، سجلت موسكو أكبر محصول للحبوب على الإطلاق خلال هذا الموسم. هذا كله يتعلق بالتضامن. في جلسة فالادي دار نقاش رئيس حول أهمية التضامن في النضال ضد الاستعمار الجديد من أجل المساواة والعدالة العالميين.

أكد أوليغ أوزيروف، السفير ذو المهام الخاصة الملحق بوزارة الخارجية الروسية، ورئيس الأمانة العامة لمنتدى الشراكة

بين روسيا وإفريقيا، على كيفية استمرار الشركاء الأوروبيين «السابقين» في مسار أحادي الاتجاه لنقل اللوم إلى روسيا على مشكلات إفريقيا وإنكار الاستعمار الجديد. ذكر أوزيروف كيف أن العلاقة الفرنسية الإفريقية تنهار، وأن روسيا لا دخل لها بذلك. تعمل روسيا في الحقيقة على أن تكون إفريقيا واحدة من قوى العالم متعدد الأقطاب بأن تصبح عضواً في مجموعة العشرين ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. كما أن موسكو مهتمة بتوسيع اتفاقيات التجارة الحرة والاتفاقات الاقتصادية بين الاتحاد الأوراسي وإفريقيا.

تعاون متعدد الاتجاهات

كلّ هذا يوضح موضوعاً مشتركاً في القمة الروسية الإفريقية «التعاون متعدد الاتجاهات». إن منظور جنوب إفريقيا، لا سيما في ضوء الجدل المحتدم حول حضور بوتن غير الفيزيائي في قيمة بريكس، هو أن «الأفارقة لا ينحازون إلى أي طرف، ويريدون فقط السلام... ما يهم هو ما تقدمه إفريقيا إلى دول بريكس، الأسواق، وشعب شاب متعلم». على الجسر الروسي إلى إفريقيا نحتاج مثلاً، «سككاً حديدية على طول الخطوط الساحلية». الاتصالات التي يمكن تطويرها بمساعدة روسية، مثلما استثمرت الصين على نطاق واسع عبر إفريقيا في إطار مشاريع مبادرة الحزام والطريق. في النهاية قد قامت روسيا بالفعل بتدريب العديد من المهنين في جميع أنحاء إفريقيا.

هناك إجماع واسع انعكس في القمة على أن إفريقيا أصبحت قطباً للنمو الاقتصادي في الجنوب العالمي، والخبراء الأفارقة يدركون ذلك. أصبحت مؤسسات الدولة أكثر استقراراً. أفضت الأزمة الهائلة في العلاقات الروسية الغربية إلى تعزيز الاهتمام بإفريقيا، ولا عجب في أن هذا يمثل اليوم أولوية وطنية بالنسبة لروسيا. إذا ما الذي يمكن أن تقدمه روسيا؟ في الأساس محفظة استثمارية، وبشكل حاسم مبدأ السيادة دون طلب أي شيء في المقابل. تمثل مالي حالة رائعة. بفضل استثمارات

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في تدريب القوى العاملة، يوجد ما لا يقل عن عشرة آلاف إنسان مالي حصلوا على تعليم من الدرجة الأولى. يبدو ذلك على النقيض من التهديد الإرهابي الذي يشجعه المشتبه بهم المعتادون منذ ما قبل الحادي عشر من سبتمبر. يوجد في مالي ما لا يقل عن 350 ألف لاجئ، جميعهم عاطلون العمل. يدرك سكان مالي اليوم أن مبادرات فرنسا كانت دون نفع على الإطلاق. تحتاج مالي إلى «إجراءات أوسع»، بما في ذلك إطلاق نظام تجاري جديد. عملت روسيا على إنشاء بنية تحتية ملائمة لخلق وظائف جديدة في البلاد. حان الوقت للاستفادة الكاملة من معرفة أولئك الذين تدربوا في الاتحاد السوفياتي، إضافة إلى الطلاب الذين يفوق عددهم المئة، الذين جاؤوا إلى روسيا في 2023 في منح ترعاها الدولة.

وكما هو متوقع، لأن روسيا تشقّ طريقها في إفريقيا الناطقة بالفرنسية، فإن الشركاء السابقين يشيطنون تعاون مالي مع روسيا، لكن بلا جدوى. تخلّت مالي للتو عن الفرنسية كلغة رسمية تمّ إقرارها منذ 1960. بموجب الدستور الجديد الذي تم تمريره بأغلبية ساحقة في استفتاء أجري في 15 حزيران 96,9%، ستكون اللغة الفرنسية لغة عمل فقط، بينما ستحصل 13 لغة وطنية أيضاً على وضع اللغة الرسمية. يتعلق هذا في الأساس بالسيادة، بالإضافة إلى حقيقة أن الغرب يفقد السلطة الأخلاقية في جميع أنحاء إفريقيا بسرعة مذهلة.

تدرك الجماهير في إفريقيا الآن أن روسيا تشجّع بنشاط على التحرر من الاستعمار الجديد. عندما يتعلق الأمر برأس المال الجيو سياسي، يبدو أن موسكو تتمتع اليوم بكل ما يلزم لبناء شراكة إستراتيجية مثمرة تركز على الأغلبية العالمية.

■ بتصرف عن:

South Global-Russia The
Strategic as Africa :Connection
Partner

لماذا يثور الجنوب العالمي وما الذي يحتاجه؟



يقول فيخاي بارشاد، الباحث ومدير معهد البحوث الاجتماعية Tri-Continental، بأن الجنوب العالمي عليه أن يخوض عدداً من المعارك من أجل نيل استقلاله، أبرزها معركة النظام المالي، ومعركة الإيديولوجيا والمعلومات. إليكم جزءاً من مقابلة أجرتها صحيفة «المرآب» الصينية معه.

■ فيخاي بارشاد ترجمة: فاسيون

● ما رايك في تزايد النقاشات حول توسيع قدرات البلدان النامية التي تتخلى عن استخدام الدولار للتخلص من النظام العالمي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة؟ لماذا تثار الدول النامية، في القطاع المالي على الأقل؟

وصفك دقيق، في القطاع المالي على الأقل. لا ينبغي أن نبالغ في التغييرات التي تحدث في النظام العالمي اليوم. أمريكا لن تتخبط مثل سيارة تنقلب في الهاوية. القوة العالمية لأمريكا في حالة هشّة، والأسباب الكامنة وراءها بحاجة إلى فهم دقيق للغاية. أعتقد أن هناك بالفعل عاملين يجب مراعاتهما. أولاً، تواجه الولايات المتحدة أزمة شرعية خطيرة. شعب هذا البلد مستقلب سياسياً، والمعارضة تزداد حدة، ويتجلى ذلك في الاستقطاب السياسي الحاد بين الحزبين. تعكس المواجهة بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري تمرّق التوافق بين النخب الأمريكية والمجتمع الأمريكي. لطالما كانت النخبة الحاكمة في الولايات المتحدة غير قادرة على حل المشكلات التي يواجهها السكان المحليون، سواء كانت نسبة البطالة أو زيادة الفقر، وما إلى ذلك. إحدى نقاط الضعف الحقيقية في المجتمع الأمريكي هي عدم تلبية الاحتياجات الأساسية للغالبية العظمى من السكان.

لעقود من الزمن كانت الولايات المتحدة أكبر مشترٍ للسلع المصنّعة في العالم، بما في ذلك

الصناعات التحويلية في الصين التي تزود السوق الأمريكية بالمنتجات إلى حد كبير. لكن إذا حدث استقطاب سياسي واجتماعي في الولايات المتحدة، واستمرت الديون في الزيادة، وسقطت السوق المحلية في حالة ركود، فالبلدان في جميع أنحاء العالم ستفكر فيما إذا كان إنتاجها الصناعي يمكنه أن يعتمد حقاً على السوق الأمريكية.

السبب الثاني هو الأخطاء الدبلوماسية التي ارتكبتها الولايات المتحدة، فقد أدت سلسلة من أعمال التوسع العسكري مثل غزو العراق والضربات الجوية على ليبيا إلى إضعاف الشرعية السياسية للولايات المتحدة على المستوى العالمي. لم تعد الولايات المتحدة تتمتع بالهيمنة العالمية. القادة الأمريكيون يذهبون لزيارة الدول الإفريقية، والزعماء الأفارقة لم يعودوا يصغون إليهم بجدية. لقد جلبت هذه الأخطاء الإستراتيجية التي ارتكبتها الولايات المتحدة في التاريخ كوارث خطيرة للشعب في العراق وأماكن أخرى. لقد انهار الاعتقاد بأن الولايات المتحدة لا تزال قادرة على الحفاظ على السلام والاستقرار العالميين. جميع الدول تتساءل، أين يمكن للعالم الحصول على الاستقرار؟ هذا السؤال هام جداً اليوم.

لهذا السبب في عام 2009 قامت دول مثل البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا بشكل مشترك بتأسيس منظمة «بريكس». إنها تساعد القوى غير الغربية على السعي وراء نوع مختلف من الاستقرار في نظام غير الذي تقوده الولايات المتحدة. إن العديد من الدول قررت الابتعاد عن استخدام الدولار، وإلغاء الدولار في الواقع ردّ فعل

على إضعاف الهيمنة الأمريكية. أدى توسّع «بريكس» إلى إحياء آمال العالم، لكن لا تزال بريكس لم تلعب الدور الذي يمكنها أن تلعبه بشكل كلي. نحن نعلم أنّ هناك شيء يموت وينتهي، ولكن بانتظار أن نشهد ولادة شيء بديل.

● هل لك أن تتحدّث أكثر عن معركة المعلومات والإعلام التي على دول الجنوب العالمي أن تواجهها؟ ماذا تعني؟ كيف يمكن لهذه الدول أن تتعامل مع هذه التحديات؟

في عالم اليوم، أول مشكلة نواجهها هي نقص المعلومات الأساسية. عدم التفاهم مع بعضنا بسبب الاستعمار. لأكون أكثر تحديداً هناك شكل ثقافي للاستعمار يؤثر على الناس في كل مكان. جميعهم مهتمون أكثر بما يحدث في أمريكا الآن، أو ما هي الفلسفات الجديدة التي ظهرت في بريطانيا وألمانيا وأوروبا والولايات المتحدة، وما هو الاتجاه الفكري الدارج في جامعة هارفارد؟ ما هو أحدث فيلم في هوليوود؟ يدخل الاستعمار في أدمغتنا على المستوى المعلوماتي، ما يجبرنا على التطع إلى هوليوود أو هارفارد أو واشنطن أو نيويورك بهدف فهم ما يحدث في العالم.

على سبيل المثال، لن يهتم الصينيون بوعي الهند. ما هو نوع النقاش الذي يدور في الأوساط الأكاديمية الهندية اليوم؟ هل هناك مفهوم موحد لكلمة «هندي»؟ المشكلة على مستوى المعلومات هي أنّ جميع الدول تتفق على أنّ «التدويل» يساوي «الغرب». عندما نذكر شيئاً «أجنبياً»، مثل كتاب أجنبي، فأول ما يتبادر إلى الذهن هو أنّه من تأليف شخص غربي، فأنت لا تعتقد دون وعي بأنّ كاتب هذا الكتاب من غانا أو البرازيل؟

لذلك في النضال في مجال المعلومات، من الضروري أولاً التخلص من الشعور بالاستعمار. ثانياً، مصدر معلوماتنا يمثل مشكلة أيضاً، يريد القراء الصينيون معرفة ما يحدث في باكستان وكينيا، وعادة ما يعتمدون على وسائل الإعلام. حتى في الصين، تحصل وسائل الإعلام على معلوماتها

من وسائل الإعلام المهيمنة مثل سي.إن. إن وأسوشيتد بريس. ينطبق الأمر ذاته على الموجودين في إفريقيا والذين يريدون معرفة أخبار العالم. النضال الذي يتمّ خوضه في مجال المعلومات هو أيضاً صراع خطير حول المعلومات التي نعتقد بأنّها جديرة بالاهتمام. هل يفهم الناس حقاً كيف يعمل النظام السياسي في الهند؟ قد لا تكون دول الجنوب قادرة على فهم المعلومات الأساسية عن بعضها البعض.

ثالثاً، من أين تأتي المعلومات التي كثيراً ما تنقلها وسائل الإعلام الغربية؟ المعركة الثانية هي معركة الأفكار. على أي أساس نفهم العالم؟ على سبيل المثال، عندما تقع حادثة في أفغانستان أو موزمبيق، تزعم وسائل الإعلام الغربية أن الحادث نتج عن صراع بين الغرب والإرهاب. اليوم لدي مصادر خاصة للمعلومات في موزمبيق، وبالفعل فإنّ «تنظيم الدولة الإسلامية» المتطوّف متورط في صراعات محلية. لكن من أين يحصلون على الدعم؟ في الواقع يحصلون عليه من سطوة الشرطة المحلية والاحتجاجات الوطنية التي سببها الفقر. إذا لم تكن لديك مجموعة من النظريات أو الافتراضات الإيديولوجية التي يمكن أن ترى من خلالها سردية الرأي العام الغربي السائد، فستكون ملزماً برؤية العالم من خلال روايتهم هم.

على سبيل المثال، يشير الرأي العام الغربي السائد إلى أنّ الحكومة الصينية أو الشركات الصينية تسرق التكنولوجيا من الشركات الغربية. قال ترامب ذلك ذات مرة. في معركة الأفكار اتهم ترامب الصينيين بعدم الابتكار وبسرقة التكنولوجيا من الغرب وحسب. لكن في الواقع علينا أن نقاوم هذه الفكرة، لأنّها ليست صحيحة بكل بساطة. أنشأت الصين نظام بحث علمي شامل في وقت مبكر من السبعينيات. منذ ذلك الحين أقامت الصين أيضاً مشاريع مشتركة مع شركات أجنبية للمشاركة في تطوير التكنولوجيا. لا يمكن أن تصبح الصين أكبر مصنع في العالم للمعدات الكهربائية من خلال «سرقة» التقنيات ذات الصلة من الشركات الألمانية!



إذا لم تكن لديك مجموعة من النظريات أو الافتراضات الإيديولوجية التي يمكن أن ترى من خلالها سردية الراي العام الغربي السائد، فستكون ملزماً برؤية العالم من خلال روايتهم هم

إنجلس: عن أراضي الشرق وخرائبها ولغات العرب والفرس



«يرى بيرنييه بحق أن جميع تمظهرات الشرق... لها أساس مشترك، هو عدم وجود ملكية خاصة للأرض، وهذا هو المفتاح الحقيقي حتى للسموات الشرقية». بعث ماركس بهذه الملاحظة إلى إنجلس ضمن رسالته المؤرخة في 2 حزيران 1853، التي نشرنا أبرز مقاطعها في العدد 1124 من «قاسيون»: «من مراسلات ماركس وإنجلس حول العرب والإسلام واليهود». بعد أربعة أيام يرد عليه إنجلس برسالة يتابع فيها النقاش، وفيما يلي أهم مقاطعها ذات الصلة.

■ فريدريك إنجلس تعريب وإعداد: ناجي النابلسي

في الحقيقة، يشكل غياب الملكية العقارية المفتاح للشرق برمته، بتاريخه السياسي والديني. ولكن كيف نفسّر واقع كون الشرقيين لم يتوصلوا قط إلى مرحلة الملكية العقارية، ولا حتى في نوعها الإقطاعي؟ هذا، فيما اعتقد، ناجم إلى حد كبير عن المناخ وطبيعة الأرض، ولا سيما المساحات الصحراوية الممتدة من الصحراء الكبرى إلى شبه الجزيرة العربية وفرنسا والهند وتتاريا «جزء من تركستان بحسب تسمية القرن 19»، وحتى ذرى النجود الآسيوية. ففي تلك الأراضي يشكل الري الاصطناعي الشرط الأول للزراعة، وتقع مسؤوليته على المشاعات أو الإمارات أو الحكومة المركزية. في الشرق، كانت الحكومة تتكون دوماً من ثلاثة أقسام فقط، المالية «نهب الداخل»، والحرب «نهب الخارج»، والأشغال العامة لتأمين تكاثر السكان. ضيق الحكم البريطاني للهند تأويل الرقمين واحد واثنين أعلام، بينما أهمل الرقم ثلاثة بالكامل، بحيث سينتهي الأمر بالزراعة الهندية إلى الخراب والدمار. فالمزاحمة الحرة تثبت فشلاً ذريعاً هناك. واقع الأرض كانت خصبة فقط بفضل وسائل اصطناعية، وتنتهي خصوبتها فوراً عند تعرض قنوات الري إلى الإهمال، يقدم التفسير للظاهرة- التي لولاها لكانت مستغربة- بأن أراضي شاسعة باتت اليوم مخلفات قاحلة رغم أنها كانت في الماضي مزروعة بشكل رائع «تدمر، البتراء، والأطلال في اليمن، وعدد من المواقع، أيّاً تكن، في مصر وفرنسا وهندوستان»؛ هذا يفسر واقع أن حرباً واحدة مفردة مدمرة، كانت كفيلة بتخفيض عدد سكان بلد ما، وتجريده كلياً من حضارته لقرون لاحقة. اعتقد أن هذا يفسر أيضاً الدمار الذي لحق بالتجارة العربية الجنوبية قبل زمن محمد، وهو صرف كنت أنت «يا ماركس» محققاً تماماً عندما اعتبرتّه أحد الروافع الرئيسة للثورة المحمدية. لست على دراية جيدة بتاريخ التجارة خلال القرون الستة الأولى بعد الميلاد، لأتمكن من الحكم في مسألة، إلى أي مدى كانت الشروط المادية العامة في العالم تجعل طريق التجارة عبر فارس إلى البحر الأسود وإلى سورية وآسيا الصغرى عبر الخليج الفارسي، طريقاً أفضل من طريق البحر الأحمر. وعلى كل حال، لا بد أن أحد العوامل المهمة كان الأمان النسبي للقوافل في الإمبراطورية الفارسية المنظمة جيداً تحت حكم الساسانيين، بينما كانت اليمن بين عامي 200 و600 بعد الميلاد، عرضة باستمرار للإخضاع والهزيمة والنهب من الأحباش. ولم يحل القرن السابع على مدن جنوبي شبه الجزيرة العربية، التي كانت مزدهرة في زمن الرومان، إلا وقد تحولت إلى قفار حقيقية خربة، وفي جوار تلك المدن اعتنقت قبائل البدو التقاليد التي كانت خلال 500 عام مجرد خرافات وأساطير

حول أصولها «قارن: القرآن والمؤرخ العربي الثُفيري- ملاحظة إنجلس نفسه»، وطوى النسيان الكتابة بحكم الأمر الواقع، إذ كانت الأبجدية التي كتبت بها النقوش المحلية مجهولة بالكامل تقريباً، رغم غياب أية أبجدية أخرى. أشياء من هذا القبيل لا تحكم على نفسها بأن «تراج» فحسب، ربّما بسبب شروط تجارية عامة، بل وأن تدمر بعنف سافر كذاك الذي لا يفسر إلا بالغزو الحبشي. ولم يطرد الأحباش حتى 40 عاماً تقريباً قبل محمد، وشكل طردهم بوضوح أوّل فعل في نقطة وعي العرب القومي، والذي استنهض أكثر لاحقاً بسبب غزوات الفرس من الشمال اختراقاً حتى مكة. لن أنخرط في تاريخ محمد بحث ذاته حتى بضعة أيام قادمة على الأقل، حتى الآن يبدو لي أن تاريخه يمثل ردة فعل بدوية ضد فلاحي المدينة المستقرين ولكن المتفسخين، الذين كان دينهم أيضاً أكثر انحطاطاً وقتذاك، ومؤلفاً من شكل متداع من عبادة الطبيعة مع شكل متداع من اليهودية والمسيحية. «ملاحظة: على حد علم العرب فإن بقية المقاطع أدناه تظهر في العربية هنا لأول مرة». ولما كنت، بأي حال، عالماً منذ أسابيع في طقوس البهجة الشرقية، فقد انتهزت الفرصة لتعلم اللغة الفارسية. لقد أرجأت العربية، وذلك جزئياً بسبب كرهى للغات السامية منذ نعومة أظفاري، وجزئياً بسبب استحالة تحصيل أي تقدم دون إنفاق مقدار كبير من الوقت على لغة بهذا الاتساع- تحوي 4000 جذر، وتعود إلى ما بين 2000 و3000 عام مضى. بالمقارنة مع العربية فإن الفارسية لعبة أطفال مطلقة. ولولا تلك الأبجدية العربية اللعينة، التي تبدو فيها كل نصف درّينة من الأحرف مشابهة لكل نصف درّينة أخرى، والتي

لا تكتب فيها الأحرف الصوتية، لكنت تعهدت بأن أتعلم القواعد بأكملها في غضون 48 ساعة. هذا يعطي تشجيعاً أفضل لبيير في حال شعر بحاجة ملحة لمجاراتي في هذه الدعاية البائسة. فلقد وضعت لنفسي ثلاثة أسابيع كحد أقصى للغة الفارسية، فإذا رهنّ هو عليها بشهرين فسيغلبني على أية حال. يا لها من خسارة أن فايتلينغ لا يستطيع التحدث بالفارسية؛ والأ لكان امتك «لغته الكونية» جاهزة، لأنها على حد علمي اللغة الوحيدة التي لا خلاف فيها بين «إيأي» و«لي»، فحالتا الجر والنصب فيها متماثلتان دوماً.

من الممتع، بالمناسبة، قراءة حافظ القديم المنحلّ، في لغته الأصلية. «يقصد إنجلس الشاعر الفارسي شمس الدين محمد حافظ الشيرازي 1326-1390م». إن السير وليام جونز العجوز يحب أن يقتبس منه على أنه يمثل دُعابات فارسية مشبوهة، وترجم عنه فيما بعد إلى نثر باللغة اليونانية في «تعليقات على شعراء آسيويين»، لأن أشعار الشيرازي حتى في ترجمتها اللاتينية بدت له فاحشة كثيراً. ولسوف تتسلى بقراءة تلك التعليقات في أعمال جونز، المجلد الثاني، بعنوان «الشعر الشهواني». بالمقابل، فإن النثر الفارسي ممل قاتل. على سبيل المثال: «روضة الصفا» للشيخ ميرخوند، الذي يسرد الملحمة الفارسية بلغة وردية جداً ولكن فارغة. «يقصد إنجلس كتاب محمد خاوندشاه المعروف بـ ميرخوند أو ميرخواند أو خواندمير المتوفى سنة 903 هـ (1498م)»، والعنوان الكامل لكتابه في سبعة مجلدات هو: «روضة الصفا في سيرة الأنبياء والملوك والخلفاء» - ملاحظة العرب». وعن الإسكندر الكبير «المقدوني» يقول جونز بأن الاسم «إسكندر» في اللغة الآيونية، هو

«أكشيد روس» «مثلما أن «إسكندر» إصدار فاسد من «الكسندروس»؛ وبالمعنى يشبه كثيراً كلمة «فيلسوف» المشتقة من «فيللا» «الحب» و«سوبا» «الحكمة»، وبالتالي يكون «إسكندر» مرادفاً لـ«صديق الحكمة». ويقول ميرخوند عن ملك «متقاعد» إنه «قرع طبل التنازل عن العرش بعصي التقاعد»، كما كان سيفعل الأب فيليبش فيما لو تورط بعقم أكثر في المعركة الأدبية. سيعاني فيليبش أيضاً من المصير نفسه الذي أصاب الملك أفراسياب الطوراني عندما هجره جنوده، والذي يقول عنه ميرخوند «لقد قضم أسافين الرعب بأسنان اليأس حتى انبثقت دماء الوعي المقهور من أطراف أصابع العار».

وأوفيك بالمزيد غداً. وهنا تنتهي رسالة إنجلس. «قصده إنجلس على الأرجح «أوغست فيليبش» (1810-1878) الذي كان ضابطاً في الجيش البروسي، ثم انضم إلى عصبة الشيوعيين، وقاد زمرة انشقت عنها عام 1850 وهاجر إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام 1853، وأصبح جنرالاً في جيش الاتحاد أثناء الحرب الأهلية الأمريكية. أما الملك أفراسياب الطوراني فهو شخصية أسطورية ودينية مهمة لدى الفرس، ذكر في «الشاهنامه»، وهو بحسب معتقداتهم أحد الأرواح الشريرة الثلاثة التي أصابت بلاد فارس بأعظم الكوارث، والآخران هما الضحك والإسكندر المقدوني- ملاحظات العرب».

■ المصدر: المجلد 39 من الأعمال المجمعّة لماركس وإنجلس «الطبعة الإنكليزية، موسكو 1983، ص339-342».



في الشرق
اراض شاسعة
باتت قاحلة بعد
ان كانت في
الماضي مزروعة
بشكل رائع

الشرق الأحمر: الاشتراكية الصينية بعيون غربية



الكتاب يرفض تلك الأصوات التي ترى الصين عضواً ليبرالياً جديد في النظام الرأسمالي العالمي ويؤيد الحاجة إلى الاعتراف بإنجازات الصين في القضاء على الفقر المدقع وتحسين حياة الناس والقيادة في بناء نظام دولي جديد ومواجهة تحديات تغير المناخ العالمي. وقال إلياس جبور، وهو أستاذ مساعد كلية الاقتصاد جامعة ريو دي جانيرو، مؤلف مشارك لكتاب «التنمية الاقتصادية الاشتراكية في القرن الحادي والعشرين، قرن بعد الثورة البلشفية» برع كارلوس مارتينيز في الدفاع عن طبيعة التكوين الاجتماعي والاقتصادي الصيني. وسيتمكن القارئ من الوصول إلى مصدر واسع للمعلومات ونظرية الحياة الضرورية لفهم الصين واشتراكيها الفريدة.

الصين المادية والبيئية والعلمية والاجتماعية والسياسية المتسارعة. وكتب النقاد قائلين إن البناء الاشتراكي في الصين أمر ضروري، خاصة بالنسبة للجمهور الغربي، لفهم طبيعته التقدمية للغاية. ويخترق مارتينيز الضباب الكثيف للدعاية الإمبريالية الخبيثة والعدوانية المعادية للصين. وقال البروفيسور رولاند بوير «جامعة رينمين الصينية» في هذا الكتاب الجديد المهم، يعرض كارلوس مارتينيز حالة دعم اليسار الغربي القوي للمشروع الاشتراكي في الصين. استناداً إلى بحث متعمق ومكتوب بأسلوب سهل يصحح وجهة نظر الجمهور للاشتراكية الصينية. وقال البروفيسور كين هاموند «جامعة ولاية نيو مكسيكو» إن

مصير الاتحاد السوفييتي؟ ثم يعطي الجواب من خلال الوقائع، حرب الصين الطويلة على الفقر وبناء الصين لحضارة بيئية حقيقية ومواجهة الصين لحملات الاحتواء والتخريب والحرب الباردة الأمريكية. لقد انتشر هذا الكتاب بشكل سريع في الغرب، فأصبح مادة في الصحافة ووسائل الإعلام والجامعات في عالم يسوده الغضب الذي تخرض عليه الولايات المتحدة ضد الصين الشعبية. ويسلط كارلوس مارتينيز الضوء حول إنجازات

تقدم الصين مثلاً حياً قوياً لما يمكن تحقيقه في ظل النظام الاشتراكي. من قبل حكومة تركز بقوة على الناس ويقودها الماركسيون. ويفسر الكتاب الصادر حديثاً بعنوان «الشرق لا يزال أحمر، الاشتراكية الصينية في القرن الواحد والعشرين» لـ كارلوس مارتينيز، العداء المتصاعد من قبل القوى الإمبريالية تجاه الصين ويوضح العديد من المفاهيم الخاصة الشائعة التي نشرتها وسائل الإعلام ضد الصين.

ويقول الكاتب بأن جميع الأدلة المتاحة تشير إلى أن الحزب الشيوعي الصيني ليس ملتزماً بالماركسية فحسب، بل إنه قوة رائدة لتطوير وتعزيز الماركسية في القرن الحادي والعشرين. وإذا كان القرن الأول من التجربة الإنسانية في بناء الاشتراكية يعلمنا أي شيء، فهو أن الطريق من الرأسمالية إلى الاشتراكية هو طريق طويل ومعقد، وأن «الاشتراكية الموجودة بالفعل» تختلف اختلافاً هائلاً وفقاً للزمان والمكان والظروف. وتقوم الصين ببناء شكل من أشكال الاشتراكية يناسب ظروفها، باستخدام الوسائل المتاحة لها، في الظروف الصعبة للغاية في ظل الهيمنة الإمبريالية العالمية.

يقدم كارلوس مارتينيز وصفاً موجزاً ومدرّساً بعمق وجدل بأن صعود الصين الملحوظ لا يمكن فهمه إلا من خلال الاعتراف بماضيها الاشتراكي وحاضرها ومستقبلها. ويشرح الكاتب ظروف استمرارية الثورة الصينية، وي طرح سؤالاً مهماً، هل ستعاني الصين من نفس

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



في آب 1963، طالبت نقابات عمال الكهرباء والنقل في حلب ودمشق وحمص ودير الزور وحماة والمدن السورية الأخرى بإعادة العمال النقابيين المسرحين تعسفياً. وأرسلت العرائض والمذكرات احتجاجاً على التدابير التعسفية التي اتخذت بحق النقابات. جريدة الأخبار العدد 470 الأحد 4 آب 1963.



مجلة جسور

صدر حديثاً، وبصيغة إلكترونية، العدد الجديد «العدد 30 سنة 2023» من المجلة الفصلية «جسور ثقافية» التي تعنى بالترجمة، وتستصدر الهيئة العامة السورية للكتاب هذا العدد ورقياً في وقت لاحق. احتوى العدد الجديد على مواضيع عديدة مثل قصص ساخرة موسكو 1885 لأنطون تشيخوف، وتراث الترجمة اليوناني، والمواد التاريخية والفكاهية والفنية في الأعمال المترجمة، وتاريخ النقد الأدبي في فرنسا، ودراسات الترجمة والإصدارات العالمية الجديدة، وتحدث مواد أخرى عن زمن الجوائح في رواية الطاعون لألبير كامو وقصة لجورجي أمادو. بالإضافة إلى وجود دراسات عن المذاهب الأدبية في العالم.



من أجل البشرية

افتتح المؤتمر الدولي للعلوم الأساسية أعماله في بكين، تحت عنوان «النهوض بالعلوم من أجل البشرية». واستمرت فعاليات المؤتمر حتى 28 تموز الماضي، بمشاركة أكثر من 800 من كبار العلماء والأساتذة المشهورين من الداخل والخارج لتعزيز التعاون وتبادل المعرفة. ويركز المؤتمر على ثلاثة فروع للعلوم الأساسية وهي، الرياضيات، والفيزياء النظرية، وعلوم الكمبيوتر والمعلومات النظرية. وشهد المؤتمر إلقاء أكثر من 500 محاضرة واجتماع عبر الأقاليم الصناعية، وفعاليات تبادل، لتوفير منصة قوية للباحثين على مستوى العالم للتواصل، للمشاركة في حوار متعدد التخصصات. بهدف نهائي يتمثل بالنهوض بالعلوم من أجل خير البشرية.

«المادة البشرية الجديدة» بين لينين وتركاة الليبرالية (3)

في المادتين السابقتين حاولنا أن نستعيد بعض أفكار لينين حول محاولة بناء المجتمع الجديد، وتحديداً الدور الحاسم للعنصر البشري وإشارته إلى الملامح النفسية والنظرة إلى العالم «الموقف من العمل مثلاً». وتناولنا بعض التحولات التاريخية للعنصر البشري على ضوء الهوامش الليبرالية في العقود الماضية، ما جعل العنصر البشري «سلاح دمار شامل» بيد قوى العالم القديم. في المادة الحالية نتناول بعض الظواهر من الحياة العملية لجدل التدمير-البناء.

■ د. محمد المعوش

مجدداً عن العنصر البشري والمشروع الحضاري النقيض

التركيز على العنصر البشري والتعبير عن تناقضاته التي تطورت في ظل الليبرالية يجب أن يكون جوهر المشروع الحضاري النقيض الذي يجب أن يقدم تصوراً جديداً عن العالم يتلاءم مع «الجوهر» الفردي الذي دفعت به الفردانية الليبرالية إلى الحدود القصوى ولكن قمعت تحقيقه في ذات الوقت. ضد «الوجود لأجل الذات» الذي هو جوهر النمط الاستهلاكي-الفرداني، يجب أن يطرح المشروع الحضاري النقيض «الوجود لأجل الآخرين كطريق للوجود لأجل الذات». وهذا يتطلب أولاً أن يحمل المشروع الحضاري مقولات هذه الأزمة للنمط من «الوجود لأجل الذات» الليبرالي «أي أن يظهر المشروع النقيض واعياً بتناقضات الأفراد العميقة وحاجاتهم»، وثانياً «أن يحمل مقولات النمط الجديد من الوجود «لأجل الآخرين كمدخل للوجود لأجل الذات»، وثالثاً والأهم، أن يقدم الطرح العملي لتحقيق هذا الوجود لأجل الآخرين، من التنظيم السياسي، إلى الموقف من العمل والإنتاج، إلى العادات اليومية، أو أقله اتجاهها العام في تعارضها مع يوميات التغريب الحالية للوجود الميت الروحي والمادي. وإلا فإن عدو البشرية من قوى العالم القديم ستوظف المادة البشرية لصالحها.

مرحلة «الاستيعاب» والتدمير الناعم

ليس توظيف العنصر البشري وحاجاته وتعليبها في قالب قوى الرجعية بجديد. ففي مراحل الفاشية التي سبقت الحرب العالمية الثانية وخلالها جرت نقاشات كثيرة حول ما سمي بـ«سيكولوجيا الجماهير الفاشية». ومنهم عالم النفس فيلهلم رايش، الذي عليه الكثير من الملاحظات السياسية والنظرية لجانب جنوحه ضد الاتحاد السوفياتي، ولكن لا ينفي أهمية بحثه في البنية المعقدة لكيفية تعليب قوى الفاشية لعدم الرضا العميق للأفراد وحاجاتهم الذاتية-الفردانية المجردة، لصالح المشروع الفاشي. ومن الأمثلة التي ذكرناها سابقاً الرموز المجردة للقوة الفردية التي بثتها الفاشية في مرحلة صعودها وقدرتها على جذب الفئات الوسطى تحديداً والشباب. فهي قدمت إجابة ما لحاجات إثبات الذات الفردية، ولم يكن اللباس والمهرجانات والحفلات والرحلات في



العالم الجديد يولد من قلب القديم

كيف إذا لقوى العالم الجديد وتيار الحياة أن يواجه مئات الملايين حول العالم؟ فهذه الحشود يجري توظيفها، ولكن أيضاً يجري تدمير عقلها وعقلايتها وتعميق تعفن وجودها اليوم الروحي والثقافي والنفسي. فالعالم الجديد يجب أن يحل تناقضه الداخلي. فهو خارج من أحشاء العالم القديم يحمل تركته وإرثه ولا ينفصل عنه. إذاً يجب أن يتم تحويل العنصر البشري من مادة تدمير إلى مادة بناء. وهذا لن يتم بشكل عفوي. كما قلنا، يجب أن يتم تحرير هذا الجوهر الفردي التواثق للوجود، ووضعه في سياقه الجماعي القادر وحده على تحقيقه. إلى حد الآن لم يتضح بعد الإطار العالمي لبلورة ورفع هذا المشروع الحضاري الجديد، وكيفية تجميع قواه، خارج التجميع الدفاعي الذي لا يزال يتحرك بنسبة كبيرة على أساس قواعد نمط الحياة المهيمن. وهذا لا يمكن إلا أن يكون شكلاً جديداً من تنظيم الأممية يتلاءم مع هوامش أيديولوجية واسعة يلعب فيها العنصر الثوري دوراً حاسماً. وهذا الاتجاه نحو أممية العمل السياسي صار ملمحاً ثابتاً وسريعاً في الصراع العالمي عبر توحيد القوى في أطر وأجسام دولية جديدة. ولكن المشروع الحضاري وطرح نمط حياة جديد لم يصبح بعد على جدول الأعمال. مع أن التدمير اللاحق بالعنصر البشري صار كبيراً جداً، وليس الخلاف على قضايا «الجنسانية والجنسانية والعنصرية» إلا الملفات الأكثر تطرفاً من هذا التدمير. يجب أن تتم الدعوة لفتح هذا النقاش، حتى لو أنت من منظمات «صغيرة» ولكن يجب أن تتم المبادرة حتى تتم المراكمة وسريعاً. وستفاجأ من حجم القوى التي ستتشكل حول هكذا مبادرة «متقدمة».

«ماضوية» «ثقافية هوياتية» مهما كانت في وقتها ثورية. فالحلول يجب أن تكون نابعة من الواقع الراهن. أي أن يتم تجاوز معادلة «الوجود لأجل الذات» الفردانية-الليبرالية، لصالح «الوجود لأجل الآخرين كمدخل للوجود لأجل الذات». وهذا يتطلب تحويلاً في نمط الحياة اليومي، وعاداته، وبالتالي تحويلاً لنمط الإنتاج، ولا يمكن لأي عالم جديد أن يصمد دون سحب قوى التدمير التي يمنحها العنصر البشري لقوى العالم القديم. ليكن اسمها ما يكون، ولكنها نمط حياة يقوم على تحرير القوى الحية. ف«الثورات الملونة» كلها والمجموعات الفاشية كلها، تغذت على شعارات «الوجود لأجل الذات»، ومضمونها الفردي المبنية على مصطلحات كالعداء «للدكتاتورية والتسلط» التي توظف لصالح تدمير البنى والمؤسسات من جهاز الدولة إلى المنظومة الاجتماعية إلى العقل نفسه وعزلته عن واقعه وعدائه معه بحجة «الحرية». ولا تخرج المادة المغذية لتسلط الإعلام وتربحة الضخم عن هذا السياق. فحضور الأفراد على منصات التواصل والغرق في العالم الموازي الذي تهيمن عليه الأفكار ذات المضمون التزييفي للواقع، هذا الحضور مدفوع بحاجات البروز والوجود الفردي، من نشر الصور الخاصة إلى كتابة الخواطر واليوميات، وواضح اليوم مدى التطرف في نموذج المنصات وتسارع وتيرتها وضخامة الحضور عليها... ولا تخرج الموضة والتطرف في العادات «الجمالية» إلا حاجة ضمنية للبروز وتثبيت المساحة الفردية... وكله يتحرك تحت صيغة «خالف تعرف». ولكن الجميع «يخالف» ضمن إطار «التدمير» المرسوم بدقة.

الاتجاه نحو أممية العمل السياسي صار ملمحاً ثابتاً وسريعاً في الصراع العالمي عبر توحيد القوى في أطر وأجسام دولية جديدة

الطبيعة إلا نماذج عن هذا الجذب. وبالمناسبة ذكر زياد الرحباني في إحدى مقابلاته كيف انجذب هو شخصياً في مرحلة مراهقته إلى الملبس لدى أحزاب الفاشية اللبنانية، وكيف قمعه والده وقتها «الفنان عاصي الرحباني». ودعى رايش وقتها القوى الثورية الماركسية إلى التنبه إلى هذا العنصر الفردي لدى خوض الصراع. ويبدو أن هذه المقدمات «الفردانية» في المشروع الفاشي تطورت لاحقاً بعد الحرب العالمية الثانية لدى انتقال الرأسمالية إلى نموذج «الرفاه» الليبرالي ورشوة مجتمعاتها بالتحديد. فهي قدمت مساحة استيعاب لهوامش «تحقيق الذات» الفردية، ولكن في ذات الوقت وظفت هذا الاستيعاب لصالح العدائية تجاه المعسكر الاشتراكي والاتحاد السوفييتي بالتحديد. فكان العنصر البشري هنا حاسماً كسلاح.

من «التدمير الناعم» إلى التدمير البربري

الموقف باستغلال العنصر البشري كسلاح بدهي وليس جديداً، ولكنه اليوم يدفع إلى مدى أبعد وأكثر تدميراً، حيث إن عقود الليبرالية الأخيرة وسعت الملامح الليبرالية في العالم كله، ومنها داخل الدول الصاعدة، وتحديداً نمط الحياة اليومي، والحاجات الفردية عالية التجريد وتحديداً «الوجود لأجل الذات» ومعنى الوجود، بمعزل عن الخطاب والهوية السياسية والوطنية لشعوب هذه المجتمعات. وهذا هو التناقض الداخلي القاتل الذي يجب حله. وتحويل العنصر البشري لصالح بناء العالم الجديد وحماية البشرية من الانحدار المستمر نحو البربرية والفناء، يفترض تقديم إجابات تتناسب مع الجديد التاريخي، ولا تكتفي فقط باسترجاع عناصر تاريخية